

انقلاب الوصي في العراق

محمد حمدي الجعفرى

مكتبة
مدبولى
٢٠٠٠



انقلاب الوصي في العراق

الكتاب: انقلاب الوصى في العراق

الكاتب: محمد حمدي الجعفري

الطبعة: الأولى ٢٠٠٠

الناشر: مكتبة مدبولي ٦٠ ميدان طلعت حرب - القاهرة

تليفون: ٥٧٥٦٤٢١ - فاكس: ٥٧٥٢٨٥٤

موقعنا على شبكة الأنترنت: www.madbuli.com

التجهيزات الفنية: «زهران» للخدمات الإعلامية والدعاية والإعلان

تليفون: ٣٣٧٧٦٧٨ - ٤٣٢٠١٧٧

رقم الأيداع: ٩٩ / ٩٧٥٢

الترقيم الدولي: 3 - 268 - 208 - 977

956.704

2

انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢م

٢٠ ج

٢

و

انقلاب الوصي في العراق

دراسة تاريخية تحليلية وثائقية

تأليف: محمد حمدي الجعفري

الهيئة العامة للكتاب	
رقم التسجيل	956.7042
رقم التصنيف	٢٠ ج
رقم التسجيل	٤٧٥٦٩



مكتبة مدبولي

٢٠٠٠

إهداء...

إلى زوجتي التي وقفت إلى جانبي خلال
رحلتي الصعبة في هذه الحياة.. إلى أبنائي الثلاثة
مينا ومصطفى وياسمين أهدي هذا الجهد العلمي
المتواضع محبة واعتزازا

محمد الجعفري

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل رب زدني علماً

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

أتقدم بوافر الشكر والامتنان إلى استاذى الدكتور مؤيد
إبراهيم الوندأوى، وأعرب عن شكرى للمؤرخ الكبير
للعמיד المتقاعد خليل إبراهيم حسين وكذلك شقيقى اللواء
أحمد حمدى الجعفرى.

ولا يفوتنى أن أشكر الدكتور مازن بشير وأشكر أيضاً
الأخ فالح حسن والأستاذين مؤيد عبد القادر وسعد سلمان
المشهدانى لتعاونهما الغيور معى.

واسجل شكرى للمراجع اللغوى الدكتور رشيد
العبيدى والدكتور علاء جاسم محمد والأخ يوسف حسن
والاستاذ سعدون نجم.

راجياً التوفيق للجميع

المختصرات

د.ك.و.ث.ع

F.O

Ibid

Op.cit

١ - دار الكتب والوثائق العراقية

2 - FOREIGN OFFICE

3 - Ibidem

4 - Opere Citato

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥	الإهداء
٧	شكرو وتقدير
٨	المختصرات
٩	المحتويات
١٣	مقدمة
	الفصل الأول: العراق منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى
١٧	عام ١٩٥٢ م
	المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية
٢٠	١٩٤٥ - ١٩٥٢ م
٢٠	١ - الأوضاع الاقتصادية
٢٧	٢ - الأوضاع الاجتماعية
	أ - الوضع الصحي
	ب - الوضع التعليمي
	ج - الهجرة من الريف إلى المدينة
	د - أوضاع العمال
٤٢	المبحث الثاني: الأوضاع السياسية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ م
	أ - حكومة السويدى وتشكيل الأحزاب السياسية عام
٤٥	١٩٤٦ م
٤٧	ب - قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٤٦ م
٥١	ج - حكومة نوري السعيد التاسعة
٥٣	د - الانتخابات النيابية عام ١٩٤٧ م

الصفحة	الموضوع
٥٤	هـ - صالح جبر رئيساً للحكومة
٥٧	و - معاهدة بورتسموث وقيام الوثبة
٦٣	ز - السيد الصدر في السلطة
٦٥	ح - الجيش العراقي وحرب فلسطين عام ١٩٤٨ م
٧٣	ط - سياسة البلاط والسفارة بعد الوثبة والنكسة
٨٠	الفصل الثاني: إنتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢ م - المبحث الأول: بداية الانتفاضة ومراحل تطورها أ - مذكرات الأحزاب السياسية ب - تدخل السفارة البريطانية ج - محاولات العمري الأخيرة ء - إضراب الطلاب هـ - اندلاع المظاهرات و - الإجراءات الحكومية لوقف المظاهرات ز - الاستعانة بالجيش المبحث الثاني: انقلاب الوصي أ - الجيش في السلطة ب - اللقاء التاريخي بين السفير البريطاني والوصي ج - الانتخابات المباشرة في ظل الأحكام العرفية ء - إقالة الحكومة ونهاية الحكم العسكري الفصل الثالث: إجراءات الحكومة والسفارة ونتائج الانتفاضة المبحث الأول: إجراءات الحكومة والسفارة أ - الإجراءات الحكومية لمعالجة الانتفاضة ١ - إجراءات حكومة مصطفى العمري

الصفحة	الموضوع
	٢ - إجراءات حكومة نور الدين محمود
	٣ - سياسة المراسيم
	ب - إجراءات السفارة البريطانية
	١ - إجراءات السفارة أثناء الانتفاضة
	٢ - إجراءات السفارة ما بعد الانتفاضة
١٤٥	المبحث الثاني: هزيمة السفارة والبلاط
	أ - هزيمة السفارة البريطانية
١٤٩	١ - ظهور حركة الضباط الأحرار
١٥٣	ب - هزيمة البلاط
١٦٣	الخاتمة
١٦٩	الملاحق والوثائق
١٧٧	المصادر والمراجع

المقدمة

لم تتعرض الإدارة الحكومية فى العراق خلال فترة الحكم الملكى للدراسة والتحليل الكافيين من قبل الدارسين والباحثين والمختصين، وبقيت بعض جوانبها بحاجة لدراسة شاملة وتحليل أعمق، وخاصة الجانب المتعلق بالمشاكل التى واجهت الحكومات العراقية المتعاقبة منذ قيام الحكم الوطنى عام ١٩٢٠م وحتى عام ١٩٥٨م وإذا كانت بعض كتابات المؤلفين العراقيين أمثال عبد الرزاق الحسنى والدكتور مجيد خدورى والأجانب أمثال ستيفن هـ. لونكريك وهنرى فوستر والعقيد جيرالدى غورى الملحق العسكرى فى السفارة البريطانية ببغداد قد تناولت جانباً من هذا الموضوع، إلا أنها لم تكن فى واقع الحال سوى تناولاً تاريخياً لا يعدو حدود السرد التاريخى لتلك الفترة. وقدر تعلق الأمر بموضوع دراستنا الذى ينحصر بالمشاكل التى جابهت الحكومات العراقية وبالذات انتفاضة ٢٣ تشرين الثانى عام ١٩٥٢م التى هزت كيان النظام الحاكم آنذاك، وعرضت المصالح البريطانية لخطر محقق، ساعدها فى ذلك التغييرات التى طرأت على الأنظمة فى المنطقة، كثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م فى مصر التى أطاحت بالملك فاروق وكذلك وصول د. محمد مصدق زعيم الحركة الوطنية فى إيران إلى السلطة وقيامه بتأميم شركات النفط. وكذلك تزايد الحماس الشعبى الواسع فى لبنان الذى استهدف النظام القائم آنذاك، فإن هذه الدراسة أخذت منحى تاريخياً تحليلياً سلطت فيه الضوء على الدور البريطانى وأظهرت تدخله الواضح فى تسيير دفة الأحداث جنباً إلى جنب مع الحكومة. من جانبها استنفرت الحكومة البريطانية جهودها لدعم النظام الحاكم فى بغداد وحمايته من السقوط باعتباره راعياً لمصالحها المهمة فى العراق، ومن أهم حلفائها، بعد أن تداعت حكومات وعروش مهمة فى المنطقة.

وفى هذه الدراسة تكشف لنا الوثائق البريطانية عن الدور الكبير الذى لعبته الخارجية البريطانية فى رسم سياسة النظام والنصائح والإرشادات التى كانت تقدمها للبلاط الملكى وللسياسيين العراقيين الموالين لبريطانيا أمثال نورى السعيد وصالح جبر ومصطفى العبرى

وغيرهم.

لقد فرضت الانتفاضة الشعبية التي قادتتها الأحزاب السياسية الوطنية ضد الحكومة والبلاط والمصالح البريطانية واقعاً مفزعاً وخاصة لبريطانيا التي كان لها تواجد عسكري لا بأس به في العراق، لذلك لم تعارض السفارة البريطانية خطة الوصي الذي دفعت به الأوضاع المتدهورة للاستعانة بالجيش وإنزاله إلى الشارع لضرب الانتفاضة وسحقها بالقوة بعد أن لاح له الخطر الذي بات يستهدف عرش العائلة الهاشمية، فأسند رئاسة الحكومة إلى الفريق نور الدين محمود رئيس أركان الجيش، وهي المرة الأولى التي يتم الاستعانة فيها بالجيش. ذلك لأن الفريق محمود كان قد أبدى ولاء غير محدود للأسرة الهاشمية منذ قيام الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٤٨م عندما كان الجيش العراقي يحارب في فلسطين.

إذا أردنا أن نعرف الأسباب التي دفعت بالأحزاب الوطنية لمجابهة السلطة ففي مقدمتها سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد والاهمال الذي لقيته القطاعات الشعبية من الحكومات العراقية المتعاقبة، وتطلع هذه القطاعات نحو الاستقلال والحرية ورفع القيود التي فرضتها بريطانيا على العراق من خلال معاهدة عام ١٩٣٠م سيئة الصيت التي ضمنت فيها بريطانيا كافة مصالحها في العراق، إضافة للموقف الشائن الذي وقفته بريطانيا ضد حلفائها العرب في حرب فلسطين عام ١٩٤٨م ومساهمتها في زرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي، وتخاذل الأنظمة العربية في تلك الحرب ومن بينها النظام الملكي في العراق، وقد وجدت الأحزاب الوطنية أن الأوضاع الدولية أصبحت أكثر ملاءمة لمواجهة هذا النظام خاصة بعد ظهور الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي كقوة جديدة تقف إلى جانب الشعوب المضطهدة بالضد من القوى الاستعمارية التي يجسدها المعسكر الغربي، فساعدوا ذلك على الخوض في ميدان النضال ضد السلطة.

وهذه الدراسة تظهر لنا تفاصيل هذه الانتفاضة والخطوات التي أقدم عليها الوصي عبد الإله، وأهمها استعانتة بالجيش لتشكيل الحكومة وإنزاله إلى الشارع وإعلان الأحكام العرفية في البلاد، ولقد أطلق البريطانيون على تلك الإجراءات عبارة (انقلاب الوصي)

هذا ما كشفته المراسلات التي كان يتبادلها السفير البريطاني في بغداد مع حكومته في لندن حول الأوضاع المتدهورة في العراق طيلة فترة الانتفاضة.

وقبل الإشارة للنتائج التي توصل إليها الباحث، فقد بدأ الفصل الأول باستعراض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م وحتى قيام الانتفاضة الشعبية عام ١٩٥٢م باعتبارها عوامل مهمة ساهمت في تصعيد الموقف ضد الحكومة وساعدت في انفجار الوضع العام في تشرين عام ١٩٥٢م. أما الفصل الثاني فقد كرس للانتفاضة ومراحل تطورها وتدخلات السفارة البريطانية لحماية النظام من السقوط ومحاولات رئيس الحكومة لإيقاف التداعي وتدهور الحالة العامة في البلاد. أما الفصل الثالث فقد كشف عن طبيعة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والسفارة لتدارك الانهيار الذي بدا واضحاً على أركان النظام وتعرضه لهزيمه واضحة.

وبالرغم من عدم سقوطه إلا أنه خسر الكثير من هيئته فتشجعت الحركة الوطنية على الخوض في مواجهات كثيرة معه أدت في النهاية إلى سقوطه صبيحة يوم ١٤ تموز عام ١٩٥٨م، ولم تقتصر الهزيمة على النظام فقط، بل شملت السفارة البريطانية التي لم تعد تثير الخوف والفرع بين الأوساط الوطنية كما كان يحدث سابقاً، وكان لظهور حركة الضباط الأحرار في صفوف الجيش التي أسقطت النظام وأنهت المصالح البريطانية في العراق أبلغ دليل على هزيمة السفارة في بغداد.

وفي الختام أود الإشارة إلى إن طبيعة الدراسة اقتضت اتباع المنهج التاريخي التحليلي والتعامل مع المعلومات والوثائق بقدر عال من الموضوعية التي تفرضها مثل تلك الدراسات.

ومن الله التوفيق

المؤلف

١٩٩٩م

الفصل الأول

العراق منذ انتهاء الحرب العالمية
الثانية وحتى عام ١٩٥٢م

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية
والاجتماعية ١٩٤٥ - ١٩٥٢م
المبحث الثاني: الأوضاع السياسية
١٩٤٥ - ١٩٥٢م

الفصل الأول

العراق منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٥٢م

مدخل،

على الرغم من استتباب الأمن والاستقرار في العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م، إلا أن الشعب أظهر تدمره جراء تصاعد تكاليف الحياة الباهضة واشتداد الأزمة الاقتصادية واستمرارها لما بعد الحرب من دون أن تجد الحكومة لها خلاصاً مرضياً يخفف من وطأة العيش التي يعاني منها المواطن في حين كان القادة السياسيون غارقين في نزاعات شخصية ومنافسات عقيمة، وبالذات ما بين نوري السعيد، السياسي المخضرم، وصالح جبر الذي يمثل الجيل الجديد من السياسيين. والأخير يحظى بثقة بريطانيا التي كانت تتطلع إليه ليأخذ دوره في السياسة العراقية ويخلف رجلها الأول في العراق نوري السعيد، الذي بدأ يقترب من سن الستين. وكان غالبية الساسة العراقيين تعوزهم الثقة المتبادلة والشعور بالمسئولية تجاه البلاد. أما الأمير عبد الإله ابن الملك على الذي كان وصياً على عرش ابن أخته الملك فيصل الثاني، فقد كان يعيش هاجس الخوف من الجيش الذي انتفض ضد المصالح البريطانية عام ١٩٤١م تحت قيادة رشيد عالي الكيلاني والعقلاء الأربعة صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب ومحمود سلمان ومحمد فهمي سعيد، الذي كان من نتيجتها هروب الوصي إلى خارج البلاد؛ تاركاً وراءه فراغاً دستورياً، ولم يرجع إلا بعد فشل الحركة ودخول القوات البريطانية المحتلة البلاد من جديد فنصبته وصياً على العرش مرة أخرى. فأظهر ولاءً لا محدوداً لبريطانيا، وصمم على أن لا يسمح للجيش بالتحرك ضده ثانية. فأتخذ مجموعة إجراءات لتقليص الجيش وإضعافه بالتعاون مع السلطات البريطانية التي كانت متفقة معه في تلك الإجراءات، مما ولد ضده كرهاً شديداً بين أوساط الجيش. ثم سيطر على مفاصل الدولة وصار يتدخل في كافة شئونها. وعزز من علاقاته بالسفير البريطاني في بغداد السير كينهان كورنواليس Sir. K. Cornwallis الذي كان يمتلك خبرة كبيرة في شئون العراق. وأصبح بحاجة دائمة لدعمه. لقد ورث الأمير

عبد الإله صفات وعبوداً عن أبيه الملك على بن الحسين ملك الحجاز السابق. فهو مع أصدقائه وغالبيتهم من الإنكليز لطيفاً وطيباً المعشر، لكنه بالوقت نفسه لم يكن قائداً محبوباً من الشعب، وإن كان يحظى بثقة بعض قادة الجيش وغالبيتهم من الذين ارتبطوا به مصيراً وخاصة أبناء العشائر^(١).

أما الجيل الجديد من الساسة وغالبيتهم من الشباب فقد كانوا يناضلون ضد الجيل القديم من السياسيين بطريقة سلمية، لكي يحلوا محلهم، وأصبحوا يطالبون علانية بمعاملة منصفة مع بريطانيا تكون السيادة فيها أكثر واقعية. وتضع نهاية للتأثير البريطاني على الإدارة في البلاد^(٢) غير أن بريطانيا التي كانت تسعى لتعزيز نفوذها في العراق بشكل خاص، والمنطقة بشكل عام باتت تشعر بأنه لم يعد بمقدورها الاحتفاظ طويلاً بمكانتها المرموقة في الشرق الأوسط من دون تعزيز ارتباطها بدول المنطقة لأنها لم تكن القوة الوحيدة فيها كما كانت سابقاً، ولا يمكنها الانفراد بالسيطرة عليها. فقد ظهر الاتحاد السوفيتي كقوة عالمية جديدة، ومكنه موقعه الجغرافي القريب من دول المنطقة من إثارة الاضطرابات ضد المصالح البريطانية، مما ألزم بريطانيا طلب المساعدة والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت لها حصة سابقة في نفط العراق. وتعاضمت مصالحها لدى حكومات الشرق الأوسط الأخرى فأجبرها ذلك، ولأجل الحفاظ على تلك المصالح، أجبرها على أن تأخذ على عاتقها هي الأخرى مسئولية التصدي للخط السوفيتي بالتعاون مع بريطانيا^(٣).

أما مصالحها في العراق فقد راحت بريطانيا توجه النصح والإرشاد للبلاط الملكي والحكومات المتعاقبة على اتباع سياسة من شأنها أن تؤدي إلى انفراج سياسي يخفف من ضغط القوى المعارضة على الحكومة. ذلك باعتماد نهج اقتصادي إصلاحى يخفف أيضاً من الأزمة الاقتصادية المستفحلة التي إذا ما نجحت في تجاوز الضائقة المعاشية، سيجنب

(1) Cornwallis to Eden, 30.3.1945, Fo 371/45302

(2) Special Report, issued by the director, CID in Roaghdad. 27.5.1945, FO 371/45302

(3) Cornwa Uis to Eden, 19.3.1945 FO 371/54302

فئات الشعب الفقيرة من التعاطف مع الفكر الروسى الذى بات يستهوى الكثير من الشباب المثقف.

كان ذلك الرهان الذى عولت عليه السلطات البريطانية لكى تعزز مكانتها فى العراق، إلا إنها واجهت مصاعب كبيرة. منها أن العراقيين، كحال بقية العرب، باتوا يحملون بريطانيا مسئولية نكبة الشعب الفلسطينى التى نتجت من جراء السياسة السلبية لبريطانيا تجاه فلسطين. فافقدتها شعبيتها.. إضافة إلى ذلك كان كفاح الشعب العراقى منصباً على إسقاط أو تعديل معاهدة عام ١٩٣٠ (*) التى منحت بريطانيا امتيازاً واسعاً فى العراق. فكانت حركة مايس عام ١٩٤١م التى قادها العقلاء الأربعة ورشيد عالى الكيلانى. ثم وثبة كانون الثانى عام ١٩٤٨م وأخيراً الانتفاضة الكبيرة فى تشرين الثانى عام ١٩٥٢م وكانت القضية الفلسطينية ومعاهدة ١٩٣٠م ونيل الاستقلال الناجز هى محور نضال القوى السياسية ضد بريطانيا التى تكللت بالنجاح صبيحة ١٤ تموز عام ١٩٥٨م فخرجت بريطانيا من العراق خالية الوفاض وهى تجر أذيال الهزيمة المرة.. ولما كان موضوعنا يبحث فى انتفاضة تشرين الثانى عام ١٩٥٢م، سوف نتناول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتى مهدت لقيام الانتفاضة.

(*) هى معاهدة عقدت بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية عام ١٩٣٠م عندما كان العراق واقعاً تحت الانتداب البريطانى، وقد اشترطت بريطانيا على العراق أن يوقع عليها مقابل دخوله عصبة الأمم ونيله الاستقلال. وفيها ضمنت بريطانيا كافة مصالحها فى العراق. لذلك اعتبرت معاهدة غير متكافئة. ونصت المعاهدة على قيام كل فريق من الفريقين المتعاقدين بمعاونة الفريق الآخر فى حالة الحرب على قدر استطاعته، وعلى الجانب العراقى تقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة وطرق المواصلات للقوات البريطانية فى العراق وتأمين الحماية اللازمة لها. ويمنح كذلك العراق قاعدتين جويتين لبريطانيا تختارهما قرب البصرة وغرب الفرات وأن لا تدخل المعاهدة حيز التنفيذ إلا بعد دخول العراق عصبة الأمم وتظل نافذة خمسة وعشرين عاماً {الحسنى، عبد الرزاق: العراق فى ظل المعاهدات، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٨٠م، ط٥، ص ٢٤٢ - ص ٢٤٧}.

المبحث الأول

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية منذ عام ١٩٤٥-١٩٥٢م

أولاً: الأوضاع الاقتصادية:

واجهت البلاد أوضاعاً اقتصادية سيئة خلال الحرب العالمية الثانية، وعانت الفئات الشعبية الغلاء الفاحش وارتفاع تكاليف المعيشة، ومما زاد من الضائقة الاقتصادية ظهور فئة من الاحتكاريين وطبقة تمثل الفئة المنتفذة في السلطة والاستغلاليين الذين سيطروا على اقتصاد البلد. وقد نجم عن ذلك تفشى البطالة وانتشار الفقر وتدنى الأجور الذى استمر إلى ما بعد انتهاء الحرب. فلم تظهر أية مؤشرات لتجاوز الأزمة الاقتصادية التى شغلت أذهان الناس كثيراً.^(١) ومن جهة أخرى واجهت الحكومة صعوبة بالغة فى أداء أعمالها بسبب ضعف كفاءة الوزراء المختصين بهذا القطاع^(٢) وأظهر الميزان التجارى العراقى نقصاً واضحاً، فتم سد النقص جزئياً عن طريق سحب ما تبقى من احتياطي العراق من الجنيه الاسترليني الذى توفر خلال الحرب. أما الصادرات فلم يحدث فيها أى تطور، وبقيت محصورة فى المواد الزراعية والطبيعية^(٣) أما تجارة الاستيراد فقد بقيت متذبذبة لفترة ما بعد الحرب، لأنها مرتبطة بتطورات الاقتصاد العالمى الذى كان متأثراً بالتضخم لكنها عادت للانتعاش المؤقت بسبب الحرب الكورية عام ١٩٥١م^(٤).

لما وجدت وزارة أرشد العمرى الأولى عام ١٩٤٦م إن الضائقة المالية أصابت بالدرجة الأساس موظفى الدولة، أصدرت مرسوماً بصرف راتب كامل لكل موظف، يدفع نصف فى نصف شهر آب، والنصف الآخر يدفع فى شهر تشرين الأول فى تلك السنة^(٥).

(١) الوندواوى، د. مؤيد إبراهيم: العراق فى التقارير السنوية للسفارة البريطانية من عام ١٩٤٤ - ١٩٥٨م بغداد، دار الشؤون الثقافية ١٩٩٢م، ص ٥٢

(٢) المصدر السابق أعلاه، ص ٧٩

(٣) لونكريك، ستيفن همسلى: العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ - ١٩٥٠م، ج ٢، ترجمة سليم طه التكريتى، منشورات الفجر، ١٩٨٨م، بغداد، ص ٦٠١ - ٦٠٢

(٤) سلمان، د. محمد حسن: التطور الاقتصادى فى العراق، ج ١، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ص ٧٧

(٥) الحسنى، عبد الزراق: تاريخ الوزارات العراقية، ج ٧، مركز الابجدية للطباعة، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٩٤

ولم يشهد عام ١٩٤٧ م تقدماً في حل المشكلة الاقتصادية، بسبب النقص الكبير في العملة الصعبة وعدم تناسب الإيرادات بالقياس إلى النفقات. لأن الكثير من الرسوم والضرائب بقيت على حالها القديم منذ أوائل الأربعينيات. إضافة إلى التكاليف العالية للخدمات الاجتماعية التي كانت أكثر مما تتطلبه الحاجة الفعلية لها، وعلى هذا الأساس افتتحت السنة المالية الجديدة بنقص واضح في التخمينات^(١).

ونتيجة لضغوط ملاكي الأراضي المتنفذين التي انصبت باتجاه تحقيق مصالحهم من جهة، ولغرض الحصول على العملة الصعبة من جهة ثانية، فقد سمحت الحكومة بتصدير كميات كبيرة من الشعير رغم علمها أن فشل موسم الحصاد سوف يتسبب بوقوع مجاعة كبيرة خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٤٨ م إلا أن الحكومة وقبل حلول موسم الحصاد أوقفت تصدير الشعير وقامت بمجهود كبير للحصول على الحنطة من الخارج لتجنب النقص الخطير في الأشهر التي تسبق الحصاد^(٢).

وعندما شارفت سنة ١٩٤٧ م على الانتهاء تصاعدت الأزمة واندفع الناس يتسابقون للحصول على رغيف الخبز الذي ارتفع سعره إلى حد غير معقول. ورغم التحذير الذي أطلقته غرفة تجارة بغداد إلى المسؤولين من مغبة الاستخفاف بهذه الأزمة، وحثها على منع تصدير الشعير والسيطرة على ما هو متوفر منه لخلطه مع الحنطة وتوفير الخبز المخلوط للشعب. إلا أن الحكومة أصرت على منح إجازات التصدير للفئة المتنفذة بلا حساب. وكان الإقطاعيون والمتنفذون المستفيدون من تلك العملة يوهمون السلطة بعدم الخوف من وقوع مجاعة في العراق. وحاولت غرفة تجارة الموصل أن توضح للسلطات حجم الخطر الذي ستواجهه البلاد ما لم تسارع لاتخاذ التدابير الصارمة لمنع تصدير الحبوب، إلا أنها لم تجد أذنًا صاغية^(٣) وكان من مظاهر تدمير المواطنين من هذه الأزمة واشتداد وطأتها، خروج

(١) دى غورى، العقيد جيرالد: ثلاثة ملوك في بغداد، ترجمة سليم طه التكريتي، مكتبة النهضة العربية، ط ٢، بغداد ١٩٩٠ م، ص ٩٥ كذلك: لونكريك: العراق الحديث، ج ٢، المصدر السابق، ص ٥٥٩ -

(٢) الوندأوى: العراق في التقارير السنوية، المصدر السابق، ص ٧٩

(٣) الحسنى: الوزارت، ج ٧، المصدر السابق، ص ٢٠٤

المظاهرات فى شوارع بغداد. وفى ١٧ أيلول خرجت فى منطقة الكاظمية ببغداد مظاهرة كبيرة ضد الحكومة مطالبة بتوفير الغذاء للمواطنين، فتصدت لها قوة من الشرطة وقمعتها بالقوة، مما أدى إلى وقوع (٨٨) إصابة وتم توقيف (٢٥) شخصاً من المتظاهرين^(١) إن ارتفاع اسعار المواد الغذائية وخروج المظاهرات فى الشوارع يوضح مقدار تأثير الشعب بالحالة الاقتصادية المتردية^(٢).

وفى ضوء ذلك تقدم اثنا عشر عضواً فى مجلس النواب فى ٢٣ كانون الأول من عام ١٩٤٧م بمذكرة إلى الحكومة لتوضيح أسباب الأزمة التى تحتاج البلاد وبيان التدابير والإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لمعالجتها، غير أن رئيس الحكومة صالح جبر سخر من تلك المذكرة، واصفاً الأزمة بأنها غير جدية بالاستيضاح. وأن هناك ما هو أهم منها. واعتبر تقديم المذكرة وسيلة من وسائل المعارضة لتأليب الرأى العام ضد الحكومة^(٣).

ومن الأسباب الأخرى للأزمة الاقتصادية التى تفاقمتم فى الأعوام التى سبقت عام ١٩٤٨م هو التضخم المالى الذى نجم عن الاتفاقات العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية، وكذلك فشل لجنة تنظيم الحبوب التى أنشئت عام ١٩٤٧ فى أداء عملها، وازدياد حجم العاملين القاطنين فى المدن الكبرى الذين يواجهون مصاعب جمة فى تأمين الخبز لعوائلهم، إضافة لتكاليف المعيشة التى ازدادت سبع مرات عما كانت عليه عام ١٩٣٩م، كما أن رفض صالح جبر لحل أزمة الخبز واستخفافه بها قبيل مغادرته لندن عام ١٩٤٨ كان أحد الأسباب التى أدت إلى انفجار الموقف الشعبى ضد معاهدة بورتسموث عام ١٩٤٨م والتى سيرد ذكرها لاحقاً^(٤).

ولما جاءت حكومة السيد محمد الصدر فى اوائل عام ١٩٤٨م تواصلت الأزمة رغم الإجراءات التى اتخذتها، بسبب الأسراف فى الأنفاق الحكومى، وكذلك مشاركة الجيش

(١) الحسنى: الوزارات، ج٨، المصدر السابق، ص ١٥

(2) AL - Windawi M. Ibrahim, Unpublished thesis: Anglo - Iraqi relations 1945 - (1958, University Reading, 1989, P. 99)

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادى لسنة ١٩٤٧م، ص ١٥

(٤) الوندوى: العراق فى التقارير السنوية - المصدر السابق، ص ١٢٢ كذلك: لونكيرك: العراق الحديث، ج٢، المصدر السابق ص ٥٩٨

العراقي في حرب فلسطين الذى حمل الميرانية مبالغ طائلة، مع توقف أنبوب النفط الممتد من كركوك إلى ميناء حيفا الفلسطينى بقرار من الحكومة العراقية بسبب قيام دولة إسرائيل - فأصبح الميناء ومصفاة النفط تحت سيطرتها. فحرم العراق من مورد مالى مهم. ذلك لأن ميناء حيفا هو المنفذ المهم الذى يصدر بواسطته العراق نفطه إلى الأسواق العالمية^(١).

وما إن تولى مزاحم الباجه جى حكومته الأولى فى حزيران ١٩٤٨م، حتى أعلن رئيسها بأنه ما لم تتخذ التدابير اللازمة لتوفير ستة ملايين دينار عراقى، فسوف تجد الحكومة نفسها عاجزة عن صرف رواتب الموظفين. مما حمل وزير المالية على ممتاز الدفترى لتقديم مقترحات لمعالجة الأزمة المالية. تضمنت حمل الحكومة على الحصول على قرض خارجى بقيمة ستة ملايين دينار عراقى، وتخفيض مصروفات الدولة، وتقليص عدد الموظفين والمستخدمين، وإلغاء المخصصات الممنوحة للموظفين، وإيقاف جميع أنواع الإيفادات، وزيادة الرسوم المالية، وإعادة النظر بالضرائب والرسوم المستحقة، وفرض ضرائب ورسوم جديدة، ورغم قيام مجلس النواب بتشريع لوائح مالية نصت على زيادة رسوم الأسماك والمواشى والصيد والاستهلاك وضريبة الأملاك، إلا أن المقترحات أهملت لأنها تعرضت لمصالح بعض النواب والأعيان والوزراء وبعض المتنفذين الذين استثنوا فيما بعد من الضرائب والرسوم. وبقيت الرسوم تجبى من الطبقات الفقيرة. وعموماً فهى لا تؤمن انتشال الوضعين المالى والنقدى من أزمتها^(٢).

ورغم النقص الحاد فى الموجودات، إلا أنه لم يحول دون تخصيص ٤٠٪ من الأموال المتوفرة لتغطية نفقات الجيش، سيما وقد توقف أنبوب حيفا رغم المحاولات التى بذلتها حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا مع حكومة العراق لإعادة فتح الأنبوب، وهو ما لم تجرؤ إية حكومة عراقية على فتحة رغم الخسائر التى تكبدتها الدولة^(٣).

حاولت الحكومة العراقية مفاتحة الحكومة المصرية للحصول على قرض بقيمة ثلاثة ملايين جنيه، فأوفد رئيس الحكومة مزاحم الباجه جى وزير مالىته على ممتاز الدفترى فى ٥

(١) الوندأوى: العراق فى التقارير السنوية، المصدر السابق، ص ٨٩

(٢) الحسنى: الوزارات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٢٦

(٣) لونكريك: العراق الحديث، ج ٢، المصدر السابق، ص ٥٧٨

أيلول عام ١٩٤٨، إلا أنه لم يفلح في تأمين القرض، فأضطر رئيس الوزراء إلى مفاخرة شركات النفط في العراق لاستيفاء حصة العراق من النفط كل ثلاثة أشهر بدلاً من نهاية كل سنة. فاستطاع بذلك أن يؤمن الوضع المالي إلى حين^(١).

ولغرض معالجة الاضطراب الحاصل في الميزان التجاري والتحويل الخارجي، تقدمت الحكومة العراقية في أواخر عام ١٩٤٨م، بطلب إلى وفد خبراء البنك الدولي، الذي زار بغداد للحصول على قرض لتأمين بعض مشاريع الإعمار، كما عقدت اتفاقاً، في شهر تموز ١٩٤٨م، مع الحكومة البريطانية للحصول على مبلغ خمسة وعشرين مليون دولار خلال فترة أمدها سنة. وفرضت نظاماً على إجازات الاستيراد. ورغم ذلك بقيت الخزينة عرضة لمطالب الجيش. واضطرت الحكومة تحت وطأة الأزمة لاستيراد الحبوب من الخارج. إلا أن تقليص عدد الموظفين والتوقف عن إنجاز بعض المشاريع واستلام حصة العراق مقدماً من شركات النفط كل ثلاثة أشهر، جعل الخزينة في وضع أفضل تستطيع فيه الحكومة الإيفاء بديونها^(٢).

غير إن الأزمة ظلت قائمة رغم أن المقترحات التي قدمها وزير المالية الدفترى، وهي بمثابة علاجات فعالة قد أهملت. ولم تجد مساندة من الوزراء؛ فاضطر تحت ضغط الأزمة إلى تقديم استقالته من الوزارة في ٢٧ تشرين الأول عام ١٩٤٨م^(٣).

لم تستقر الحالة المالية في عام ١٩٤٩م بسبب فقدان العراق لعائداته النفطية ورفضه فتح أنبوب النفط الممتد إلى حيفا. ومع حلول نهاية السنة المالية في ٣١ آذار عام ١٩٤٩م أصبح العجز في الميزانية يفوق الثمانية ملايين دينار^(٤). ومن جانب آخر فوجئت الحكومة العراقية في ١٧ أيلول ١٩٤٩م بقرار الحكومة البريطانية تخفيض قيمة الجنية الاسترليني، الذي كان الدينار العراقي مرتبطاً به. فأربك ذلك الوضع المالي في البلاد. وعلى أثر ذلك تدارك

(١) الحسني: الوزارات، ج٨، المصدر السابق، ص ١٢

(٢) لونكريك: العراق الحديث، ج٢، المصدر السابق، ص ٥٧٩

(٣) الحسني: الوزارات، ج٨، المصدر السابق، ص ٢٩ كذلك: لونكريك العراق الحديث، المصدر السابق، ص ٥٧٩

(٤) الوندواي: العراق في التقارير السنوية، المصدر السابق، ص ١٢١

مجلس الوزراء الحالة وعقد اجتماعات برئاسة الأمير زيد بن الحسين نائب الوصى شاركة فيها رؤساء الوزراء ووزراء المال السابقون الذين يمكن الاستفادة من خبرتهم فأصدرت الحكومة بياناً خفضت فيه قيمة الدينار العراقي، وحذرت من يهيمه الأمر من التلاعب بالأسعار ومن يقوم بالمضاربات بشكل يخل بالوضع الاقتصادي بأنها ستوقع أشد العقوبات به^(١).

لم يتحسن الوضع المالى عام ١٩٥٠م واستمر العجز واضحاً، وأصبح وضع الخزينة سيئاً^(٢) الأمر الذى دفع بالحكومة لاتخاذ بعض الإجراءات لمعالجة الحالة. فقدم وزير المالية عبد الكريم الأزرى لائحة تتضمن بعض الإجراءات الخاصة بالتعرفة الكمركية المفروضة على الكماليات التى تستهلكها الطبقات الموسرة، وفرض الرسوم على جميع الصادرات عدا الصناعية وزيادة ضريبة الأملاك على العقارات وغيرها^(٣).

ومع حلول نهاية السنة المالية، فى ٣١ آذار عام ١٩٥٠م، تناقص العجز إلى مليونين ونصف مليون دينار، وهو لا يشكل فى الواقع عجزاً حقيقياً لأن رصيد الحكومة من المبالغ المتوفرة من بيع التبغ والسكر والحنطة يلبى حاجتها دون اللجوء إلى الاقتراض^(٤) غير أن المظهر العام لتجارة العراق فى نهاية سنة ١٩٥٠م، يبدو بسيطاً فى كميته وقيسته قياساً إلى حجم القطر وإمكانياته مما يعكس النقص والتخلف الحاصلين فى قطاع الزراعة بصفة خاصة. وكذلك تضائل ونقص الموارد الطبيعية القابلة للتصدير عدا النفط^(٥). أما تقديرات النسبة المالية المنتهية فى ٣١ آذار عام ١٩٥١م، التى قدمها وزير المالية عبد الكريم الأزرى فى نيسان من عام ١٩٥٠م، فقد أظهرت أن ميزان المدفوعات والمصروفات يقارب ٢٤ مليون دينار. وأوضح الوزير أن مثل هذا التوازن إذا ما أريد تحقيقه، فعلى الحكومة اتباع نظام اقتصادى صارم من جهة وإيجاد ضرائب جديدة من جهة أخرى. وقد جاءت الشهور

(١) الحسنى: الوزارات، ج٨، المصدر السابق، ص ٩١ - ٩٢

(٢) لونكريك: العراق الحديث، ج٢، المصدر السابق، ص ٣٠٦

(٣) الأزرى، عبد الكريم. تاريخ فى ذكريات العراق، ١٩٣٠ - ١٩٥٨م، ج١، بيروت، ١٩٨٢م،

ص ٢٥٢ - ٢٥٣

(٤) الوندأوى: العراق فى التقارير السنوية، المصدر السابق، ص ١٢١

(٥) لونكريك: العراق الحديث، ج٢، المصدر السابق، ص ٦٠٢ - ٦٠٣

الخمسة الأولى نيسان ومايس وحزيران وتموز وآب لتوضح أن العائدات تبشر بخير. ومع حلول شهر تشرين الثاني أصبح الوضع الاقتصادى للحكومة مرضياً لدرجة أن وزير المالية الجديد عبد الوهاب مرجان، تشجع على القول بأن هذا الموقف يشجعه على المضى فى سياسة إنفاق الحكومة^(١).

ولما تأسس مجلس الإعمار الذى توقع له الخبراء المختصين بأنه سيساهم بزيادة العوائد المالية للبلاد، وإنفاق هذه الإيرادات على مشاريع تزيد من الدخل القومى^(٢) فقد وضع قانون المجلس ميزانية تخصص وارداتها من عوائد النفط، وكذلك المبالغ التى يخصصها مجلس النواب بين آونة وأخرى^(٣).

وفى اوائل عام ١٩٥١م لقيت حكومة نورى السعيد انتقاداً لأن خطط رئيس الحكومة لتوفير العمل من خلال قيامه بإنشاء مشاريع تنمية صغيرة الحجم قد فشلت فى تحقيق الهدف، وفى تلك السنة تصاعدت أسعار المواد الغذائية بما حمل الفقراء والعاطلين مشقة كبيرة^(٤).

أما فى عام ١٩٥٢م فإن المستوى المعاشى للفرد لم يشهد تحسناً واضحاً، لا بل شهدت أسعار المواد الأولية ارتفاعاً ظاهراً، وازدادت البطالة، وبموجب الإحصائيات الرسمية ارتفعت الأسعار بمقدار ٦٦٪ عما كانت عليه عام ١٩٣٩م ففى الوقت الذى كان الفرد يحتاج من الغذاء بما قيمته (٢٤٨) فلساً شهرياً، أصبحت حاجته من الغذاء عام ١٩٥٢م بما قيمته (١٦٣٧) فلساً شهرياً^(٥). فيما انخفض المستوى المعاشى للفرد فى تلك السنة، فكان معدل دخله الشهرى لا يتجاوز (٣٠) ديناراً سنوياً^(٦).

كما عانى المواطن من ثقل الضرائب المباشرة، وشملت تلك الضرائب خدمة المواد الأساسية التى يستهلكها، ولم تضع الحكومة بالحسبان تواضع قدرته على دفع تلك

(١) الوندأوى: العراق فى التقارير السنوية، المصدر السابق، ص ١٢١

(٢) عمر، د. جابر: الإعمار ومشاريعه فى العراق، مطبعة المعارف، بغداد، ص ١١

(٣) الحسنى: الوزارات، ج٨، المصدر السابق، ص ١٨٨

(٤) الوندأوى: العراق فى التقارير السنوية، المصدر السابق، ص ١٣٠

(٥) جريدة الأهالى، العدد ٧٨، أيلول ١٩٥٢م، مقالة تحت عنوان (أكثرية الشعب تموت جوعاً)

(٦) جريدة الأهالى، العدد ٧٣، ٢٧ آب ١٩٥٢م (من تقرير بمئة مصرف الإنماء والإعمار الدولى)

الضرائب، ففي السنوات ١٩٥١ - ١٩٥٢م كانت نسبة الضرائب غير المباشرة تشكل ٨٢٪ من مجموع الضرائب المستحصلة و ٧١,٥٪ من مدخولات الميزانية العامة للدولة^(١) في حين لم تكن ضريبة الأرض المباشرة تشمل طبقة الإقطاعيين. حيث قامت السلطة الحاكمة بإعفائهم منها منذ عام ١٩٣٩م، ولم تفرض على الأراضي الزراعية الخاصة أى نوع من الضرائب^(٢) وتبين من ذلك أن الإقطاعى لا يخضع سوى إلى الضرائب غير المباشرة رغم امتلاكه لأراضٍ واسعة. ونتيجة لذلك بلغت نسبة الضرائب المباشرة ١٨٪ من مجموع الضرائب المستحصلة و ١٣٪ من مجموع مدخولات ميزانية الدولة^(٣).

وعلى العموم فقد أدت تلك المشاكل مجتمعة إلى تردى الحالة المعاشية وأثرت على نسبة كبيرة من المواطنين. ومع تزايد تلك المشاكل، كانت الحكومات تقف عاجزة عن إيجاد الحلول الجذرية لمعالجتها. ورغم قيامها ببعض الإجراءات المؤقتة بين الفينة والأخرى، إلا أنها كانت قاصرة، أو أن المتنفيدين فى السلطة والملاكين والفئات الاستغلالية يقفون حجر عثرة فى طريقها، لأنها تطولهم بالدرجة الأولى فطلت تلك المشكلات تتفاقم، مما دفع بوزير الخارجية العراقى الدكتور محمد فاضل الجمالى للطلب من وزير الدولة البريطانى فى ٢ مايس ١٩٥٢م، أن يبلغ حكومته ببذل أقصى الجهود لإيجاد حلول للأزمة المالية الخطيرة التى تحتاج العراق^(٤).

ثانياً الأوضاع الاجتماعية:

على الرغم من انتهاء الحرب العالمية الثانية، إلا أن الوضع الاجتماعى فى البلاد استمر متردياً ولم يشهد تحسناً واضحاً، وذلك لعجز النظام من التغلب على حالات الخلل الاجتماعى التى تعود جذورها إلى النمو السريع لعدد سكان المدن، وارتفاع تكاليف المعيشة مع تصاعد مستوى وعى ورغبات الفلاحين وعمال المدن والإعفاء الفعلى لطبقة

(١) جريدة الأهالى، العدد ١٠٣، ٨ تشرين الأول ١٩٥٢م

(٢) جريدة الأهالى، العدد ١٠٤، ٩ تشرين الأول ١٩٥٢م

(٣) جريدة الأهالى، العدد ١٠٣، المصدر السابق.

(4) Eastern Departement to Fo, 10.5.1952. FO 371/98747

الشيوخ وملاكى الأراضى من ضرائب الدخل^(١) فتدهور الحالة الصحية للمواطنين وتفشت الأمية والجهل بين أوساطهم بنسبة عالية وتزايدت هجرة الفلاحين من الريف إلى المدينة هرباً من جو الإقطاع والشيوخ، وارتفعت نسبة البطالة بسبب إهمال أوضاع العمال الذين استغلوا من قبل أرباب العمل وأدى إلى عزوفهم عن العمل، إضافة إلى أن هجرة الفلاحين إلى المدن جعلتهم ينافسون عمال المدينة على فرص العمل. ومن جانب آخر اهتمت الحكومة بطبقة الإقطاع والمتنفذين لأن هذه الطبقة تشكل مصدر قوة وديمومة للنظام فظهرت فجوة كبيرة بين الحكومة والطبقات الاجتماعية الفقيرة^(٢).

كان من نتيجة ذلك ازدياد حدة التدمير بين أوساط المواطنين وبقيّة الشرائح الاجتماعية الأخرى واستيائهم من الحكومة التي انحازت إلى طبقة معينة وهى الطبقة المتنفذة على حساب الطبقة الكبيرة التي تشكلها عموم الشرائح الاجتماعية الفقيرة فى المجتمع. ولغرض تسليط الضوء على الواقع الاجتماعى المتردى فى البلاد سنتناول كل حالة من هذه الحالات الاجتماعية لكى نقف على مكان من الخلل، ونستخلص فى ضوءها الأسباب التي أدت إلى انفجار الوضع العام فى تشرين الثانى عام ١٩٥٢م

أ. الوضع الصحى؛

تأثر الوضع الصحى والغذائى فى البلاد عموماً بسبب انخفاض مستوى المعيشة، فقد كان الفرد لا يتناول الحد الأدنى مما يحتاجه جسمه من الغذاء مما عرضه للإصابة بأمراض عديدة، ومما زاد الحالة سوءاً تواضع الخدمات الصحية التى تقدمها الدوائر الصحية للمواطنين، ولا تتناسب وحجم الأمراض التى تحتاج البلاد، وقلة الكوادر الطبية العاملة فى تلك الدوائر بالقياس إلى عدد السكان^(٣) وكانت هناك نسبة كبيرة من المواطنين تتراوح ما بين ٧٥٪، ٨٠٪ من مجموع السكان يعانون من سوء التغذية بسبب عدم حصولهم على الغذاء الكافى^(٤) وأظهرت الإحصائيات أن نسبة الوفيات بين المواطنين عالية بسبب كثرة

(١) Batatu, Hanna, Old Social Classes and The Revolutionary Movements OF Iraq, Princeton, 1978. P. 387

(٢) جريدة الأهالى، العدد (٧٢)، ٢٦ آب ١٩٥٢م (من تقرير بعثة مصرف الإنماء والإعمار الدولى).

(٣) عجينة، د. رحيم: الحالة الصحية فى العراق - مجلة المشقف - العدد (١) تشرين الأول ١٩٥٨م، ص ٩٦ - ٧٠

(٤) جريدة الأهالى، العدد (٧٢)، ٢٦ آب ١٩٥٢م، المصدر السابق

الأمراض المستوطنة والوافدة مثل الملاريا والبلهارسيا والإنكلستوما والدوسنتاريا وأمراض العيون، إلى جانب انتشار الأوبئة الناتجة عن إهمالهم للشروط الصحية وعدم مراعاتهم للنظافة، فأدت إلى وفاة أعداد كبيرة منهم وخاصة الأطفال^(١) وبلغت نسبة الوفيات بين الولادات ٢٥٪ وقدّر عدد المتوفين بسبب مرض الملاريا بخمسين ألف وفاة سنوياً^(٢).

إن موضوع العناية بالأطفال شكل علة اجتماعية كبيرة، فعلى الرغم من نشاط الأمومة ومضاعفة حجمها وتوفير العيادات التي تعنى بالأطفال، إلا أن معدل الوفيات ظل مرتفعاً بشكل يدعو للأسى. ذلك لأنه لم تقدم دراسة شاملة لمكافحة أمراض الإنكلستوما والملاريا والبلهارسيا. وأن مكافحة هذه الأمراض بالإضافة إلى أمراض السل الرئوي والعيون ومجموعة أمراض التيفويد تتطلب إمكانيات مالية كبيرة لم تستطع الحكومات بإمكانياتها المتواضعة من توفيرها. إضافة لقلّة الكادر الصحي القادر على تحمل تلك المسؤولية. فبقيت الخدمات الصحية مقيدة بسبب نقص الأموال والموظفين المديرين القادرين على إدارة القطاع الصحي في الأرياف والمدن. واستمرت الأمراض تنخر في المجتمع وخاصة القطاعات الفقيرة منها، وهو مؤشر على ضعف المستوى الصحي في البلاد^(٣). أما المستوصفات المنتشرة في القرى والأرياف في عموم أنحاء العراق فقد بلغت حتى عام ١٩٥٢م أربع مائة مستوصف، وكان لكل سبعة آلاف مواطن طبيب واحد^(٤) ذلك لأن الأطباء كانوا يظهرّون تردداً كبيراً في العمل بالمناطق النائية. فأربك ذلك القطاع الصحي، وأضعف تطور الخدمات الصحية في تلك المناطق^(٥) وظهر واضحاً أن المستوى الصحي في القرى والأرياف متدنٍ قياساً للمدنية التي يفضل غالبية الأطباء عملهم فيها^(٦) أما المناطق البدوية فقد كان لتنظيمهم الاجتماعي المنعزل بسبب ميلهم للاستيطان في أطراف الصحراء التي لا تتوفر فيها طرق المواصلات الحديثة سبباً في حرمانهم من كل مظاهر التقدم، وظل

(١) عجينة، د. رحيم: الحالة الصحية في العراق، المصدر السابق، ص ٦٩ - ٧٠

(٢) جريدة الأهالي، العدد (٧٨)، ٨ أيلول ١٩٥٢م

(٣) لونيكرين: العراق الحديث، ج٢، المصدر السابق، ص ٦٣٨ - ٦٤٠

(٤) جريدة الأهالي: العدد (٨٩) و (٩٠) في ٢٢، ٢١ / أيلول / ١٩٥٢م

(٥) لونيكرين: العراق الحديث، ج٢، المصدر السابق، ص ٦٤٠

(٦) حسن، د. محمد سلمان: التطور الاقتصادي في العراق، ج١، المصدر السابق ص ٤٦

أبناءؤهم يعيشون حياة شاقة، لأن الانعزال والفقر منعهم من الحصول حتى على القليل من التجهيزات المادية البدائية والخدمات الصحية، فأسمى واقعهم بائساً وانتشرت الأمراض بينهم. وبقي البدوى يعتمد على الوسائل الطبية البدائية التي يتداولها عن آباءه لمعالجة الأمراض. ولاشك في أن تلك الطرق البدائية قد أدت في أحيان كثيرة إلى ازدياد نسبة الوفيات. وقد شجع على ذلك انتشار الجهل والأمية وضعف الوعي الصحي عندهم ورفضهم لاي توجيه أو رعاية طبية جديدة قد تقدمها بعض الفرق الصحية التي كانت تزور مناطقهم بأوقات متباعدة جداً، وهى فى كل الأحوال لا تفى بالغرض المنشود لأنها غالباً ما تكون رعاية طبية ناقصة وغير متكاملة وما هى إلا علاجات آتية وفي أحيان كثيرة غير فعالة. أما المناطق الجبلية فى الجزء الشمالى من العراق وخاصة النائية منها، فهى لا تختلف عن المناطق الصحراوية فى بؤسها وقلة وجود الخدمات الصحية، إن لم تكن أكثر تعقيداً منها، ذلك لأن تلك المناطق المشهورة بوعورة التضاريس وتعقيداتها وعدم توفر وسائل المواصلات قد حال دون وصول الخدمات الصحية إليها، فبقى المواطن فى تلك المناطق منعزلاً عن العالم الخارجى. ويعتمد فى وسائل العلاج على الموروثات الطبية التي يتداولها المواطنون جيلاً بعد آخر. وهى فى كل الأحوال غير مفيدة. وتؤكد هذا الرأى معظم الإحصائيات التي أظهرت تصاعد نسبة الوفيات بين سكان تلك المناطق^(١).

أما شروط السكن الصحى فقد كانت نسبة كبيرة من المواطنين تفتقر إلى الدور السكنية الصالحة للسكن التي لا تتوفر فيها شروط الصحة العامة، ففي مدينة بغداد العاصمة، تنتشر فى مناطقها أعداد كبيرة من العوائل التي تسكن الصرائف، وهى عبارة عن أكواخ يتألف كل واحد منها من غرفة واحدة بنيت بالقصب والحصير تسمى بالصريفه، وكانت تغطى بالطين خلال فصل الشتاء، وكانت كل صريفه تأوى ما يقارب ٥ - ٦ أفراد، وقد شكلوا مناطق خاصة بهم فى مناطق (الشاكريه) فى كراة مريم حالياً (وخلف السدة) التي تعرف حالياً بمنطقة جميلة، والشعلة وغيرها. إن غالبية هؤلاء هم من العوائل المهاجرة من المناطق الريفية الجنوبية، ويطلق عليهم تسمية (الشراقوه) وقد كان (الشراقوه) يقيمون صرائفهم

(١) لونكريك: العراق الحديث، ج٢، المصدر السابق، ص ٦٢٧

فى أراضٍ قاحلة غير زراعية حتى لا يدفعوا إيجاراً لصاحبها. ففى دراسة ميدانية أجراها الدكتور (أ) كريتشلى (Dr.A.Critchly) الأستاذ فى كلية الطب ببغداد، حيث يصف المنطقة التى اختارها للدراسة، بأنها قد أقيمت فى موقع كانت بلدية بغداد تستخدمه كمدفن للفضلات البشرية والحيوانية، ومكاناً لرمى النفايات، وكانت المياه الثقيلة التى تسحب من الدور السكنية تضخ إلى هذه المنطقة، فتتدفق عبر تجمع الصرائف، وكانت الأكواخ أو الصرائف سيئة التهوية، ومزدحمة بالأشخاص ويأوى جميع الأفراد إليها، بالإضافة إلى الحيوانات المنزلية التى كانت تأوى إلى جانب أفراد العائلة، كما أن مناطق الصرائف لا تتوفر فيها أى خدمات صحية من مراحيض ومجار، فقد كان سكانها يتغوطون ببساطة أينما كان، ولم تكن هناك مياه نقية للشرب، وإنما كان يتوجب على الأفراد نقل هذه المياه من خارج المنطقة وتخزينها فى حاظفة ماء تسمى به (الجب) أما أثاث العائلة فقد كان عبارة عن صندوق فج، وبعض أدوات الطبخ، وفراش واحد تكوم فوقه بطانيات نوم بقية أفراد العائلة الذين كانوا ينامون على الأرض، ولذلك يعتقد بأن كل لقمة طعام يتناولها هؤلاء كانت ملوثة بدون شك، وقد أظهرت الدراسة أن وفيات الأطفال عالية، ففى كل ألف حالة حمل تقابلها ٣٤١ حالة وفاة^(١) ولاشك فى حالة معيشية كهذه وأوضاع يعيشها هؤلاء السكان لم تكن مؤذيه بصحة سكان الصرائف فحسب، وإنما لكل سكان المنطقة، لا بل تهدد سكان بغداد أيضاً، خاصة إذا ما كانت هنالك تجمعات من هذا النوع تنتشر فى شتى أرجاء العاصمة بحدود أربعة إلى خمسة تجمعات يمارسون حياتهم اليومية على هذه الشاكلة، ويعيشون فى ظل هذه الأجواء التى تفتقد إلى أبسط الشروط الصحية، ويمكن ملاحظة شئٍ هو أن هذه التجمعات أخذت تشكل مصدر خطر صحى على أفراد العاصمة جميعاً. فعلى المرء أن يتخيل حجم الأمراض التى من الممكن أن تنتشر فى مناطق العاصمة، وإذا كانت العاصمة هكذا فما هو وضع بقية الألوية والمدن العراقية الأخرى؟ وفوق ذلك كله، فقد كانت الخدمات الصحية تقدم للمواطنين فى جميع أنحاء

(1) Batatu, OP. Cit. P. 275

البلاد بوجود ثمانين مستشفى، وكان في بغداد لوحدها ربع هذا العدد تقريباً^(١) ويبلغ عدد الأسرة ٦,٥٠٠ سرير بمعدل سرير لكل ألف مواطن، أما عدد الأطباء فيبلغ ألف طبيب، نصفهم تقريباً من مدينة بغداد، وعدد كبير منهم يمارس مهنته مستقلاً عن الدوائر الصحية، كما أن توزيعهم لم يكن متجانساً، ففي بغداد كان هناك طبيب واحد لكل ألفي مواطن، وترتفع النسبة في السليمانية ليكون لكل خمسة وعشرون ألف مواطن طبيب واحد في المناطق الأخرى في العراق. وهي نسبة متواضعة جداً قياساً إلى عدد السكان في عموم البلاد، ويعكس ذلك صورة واضحة لحالة التخلف الصحي^(٢).

ب. الوضع التعليمي:

يرى الكثير من الاختصاصيين بأن الطلب على التعليم يزداد كلما ازداد الدخل الفردي وارتفع مستوى معيشة العائلة.^(٣) لذلك نرى الفرد في المجتمعات الفقيرة يلجأ إلى الاشتغال في حقول الزراعة والصناعة أو أي حقل آخر للحصول على مورد يضمن له العيش، وقد يكون ذلك قبل بلوغه سن العمل.^(٤) أما في حالة تردى الوضع المعاشي للفرد فالغالبية تنمنع على الذهاب إلى المدرسة، وعلى ضوء ذلك تزداد نسبة الأمية كلما كان الوضع المعاشي أو الدخل الفردي ضعيفاً، ولما كان العراق بلداً يعاني من المشاكل الاقتصادية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية فقد تفشت الأمية والجهل في المجتمع العراقي وظهرت بشكل واضح في الأوساط والعشائر التي تتركز في الأرياف.^(٥) حتى بلغت النسبة ٩٠٪ من عدد السكان الكلي، ولم يستثن الأطفال من هذا الوضع، فقد كان ١٧٥,٠٠٠ طالب وطالبة فقط مسجلين في المدارس من مجموع ٧٥٠,٠٠٠ طفل بلغت أعمارهم سن الدراسة، ويعكس ذلك النقص الكبير في مجال التعليم، سوء الوضع الاقتصادي الذي كان عاملاً مهماً في امتناع العوائل من إرسال أبنائهم إلى المدارس،

(١) لونكريك: العراق الحديث، ج٢، المصدر السابق، ص ٦٣٩

(٢) عجينة، د. رحيم: الحالة الصحية في العراق، المصدر السابق، ص ٧٠

(٣) فهمي، محمد سيف الدين: التخطيط التعليمي، أسسه وأساليبه ومشكلاته، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٥، ص ٢٤

(٤) إلياس، طه الحاج: التخطيط التربوي، أهميته، متطلباته، مشاكله، بغداد، مطبعة المعارف، ص ١٨

(٥) لونكريك: العراق الحديث، ج٢، المصدر السابق، ص ٦٣٣

لاضطرارهم تحت وطأة الحاجة إلى لقمة العيش، لتشغيلهم فى سن مبكرة من أعمارهم^(١).

كما أن نظام التعليم المطبق فى العراق، كما ظهر فى عام ١٩٥٠م يكتنفه الكثير من النواقص وكانت تقف أمام تطوره عوائق كبيرة، كالنقص فى أبنية المدارس، وقلة الملاك التعليمى والوظيفى، والبطء فى تنفيذ برامجه، إضافة إلى تميزه بالسطحية والاضطراب بسبب تخصيص جزء ضئيل من الميزانية لهذا القطاع^(٢).

لقد كانت مشكلة التعليم فى الريف من أعقد المشاكل التى تواجه الحكومات، فالمدينة بما هو متوفر فيها من وسائل الراحة والتنقل والسكن ووجود وسائل اللهو يستقر إليها الريف ويدفع بنسبة كبيرة من المعلمين إلى العزوف عن العمل فى الريف^(٣).

ومشكلة التعليم فى الريف فى العراق واجهت مشاكل عديدة منها ما هو متعلق بالجانب الاقتصادى، وابتعاد مناهج الدراسة عن حياة الريف، وصعوبة المواصلات، وعدم العناية بمعلم الريف، الذى يجب أن يتم إعداداه إعداداً علمياً خاصاً، ووجود الإقطاع فى بعض المناطق الذين يفرضون وجودهم ونظامهم بالقوة، وتعدد اللهجات والمذاهب والقوميات وغير ذلك من المعوقات التى تقف حائلاً دون تطوير هذا القطاع المهم، الذى يشكل نسبة كبيرة من المجتمع العراقى^(٤) إضافة إلى ذلك فإن غالبية أبناء الريف يعزفون عن إرسال أبنائهم إلى المدارس، خوفاً من أداء الخدمة العسكرية الإلزامية، وتفضيل البعض الآخر تشغيل أبنائهم فى المزارع ورعى الماشية لتحقيق موارد تعينهم على العيش^(٥).

أما التعليم الجامعى فقد كانت الحكومات حذرة فى تطوير قطاعاته، ولم يلق الاهتمام الكافى منها، فى الوقت الذى كان يجب أن توليه اهتماماً كبيراً لأنه يهيئ كوادر فنية وإدارية وأخرى متخصصة فى مختلف المجالات، يغذى الدوائر الحكومية كافة، ويزودها

(١) جريدة الأهالى، العدد (٩٣)، ٢٥ أيلول ١٩٥٢م

(٢) لونكريك: العراق الحديث، ج٢ المصدر السابق، ص ٦٣٦

(٣) الجومرد، محمود: معلم القرية، المطبعة العصرية، ١٩٥٤م، ص ٨

(٤) الجومرد: المصدر السابق أعلاه، ص ١٣

(٥) لونكريك: العراق الحديث، ج٢ المصدر السابق، ص ٦٣٧

بعناصر مثقفة ومدرّبة لتسيير دفة أعمال الدولة فحتى نهاية الأربعينيات لم يستكمل إنشاء الجامعة، رغم وجود بعض الكليات والمعاهد التي ينخرط فيها الطلاب، ومنها كلية الحقوق وكلية الهندسة وكلية الطب والكليات المرتبطة بها كالصيدلة والتمريض، ورغم التوصيات المتكررة التي تقدم بها الخبراء لإكمالها؛ إلا أنها بقيت من المشاريع التي لم تنفذ، وبقيت على هذا الحال حتى عام ١٩٥٦م^(١).

إن ظهور التيارات السياسية الجديدة بين أوساط طلبة الكليات والمعاهد خلال الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، تلك التيارات التي دفعت بقطاع الطلاب لمواصلة السلطة، وكانت بدايتها أولاً توجه الانتقادات ضد سياسة الحكومة صراحة، ثم ظهرت كقوة منظمة فيما بعد وباتت تهدد وجود النظام ومن هم على رأسه وعرضتهم للمخاطر بنشاطاتها المعارضة وإثارة الاضطرابات والتمرد ضده. ذلك لأنها قوة فعالة بيد الأحزاب السياسية المعارضة. ولما وجدت الحكومة أن هذا الوسط أصبح يشكل تهديداً لها راحت تحفظ نوعاً ما في خطة توسيع قطاع الكليات والمعاهد، لأن ذلك يعنى دعم الشرائح المعادية للسلام، وإضافة أعداد جديدة إلى صفوف تلك الشريحة التي تضم المعلمين وأنصاف المعلمين. فمن غير المعقول أن تقوم الحكومة بدعم القطاعات التي تعادىها وتوجه النقد إليها، لذلك روجت تلك المفاهيم لدى رجال السياسة الذي هم في رأس السلطة. غير أن الخيار أصبح ضعيفاً أمام الحكومة. فالهيئة التي أسسها المجتمع على حملة الشهادات الجامعية بشكل خاص حفز البعض من الشباب على الإقبال نحو الكليات والمعاهد والسعى للحصول على الشهادة الجامعية، ولم تكن باستطاعة الحكومة أن تزعم بعد ذلك، وإثر ازدياد حاجات المجتمع للعناصر المتعلمة، بأنها غير قادرة على القيام بتطوير قطاع التعليم العالى لافتقارها إلى المال، وإن كان هذا التبرير فيه قدر كبير من الصحة لأن التيارات في صفوف طلبة الكليات بلغت حداً أخذت تهدد وجود هذه الحكومات، حتى أن قطاع الطلبة أصبح مصدراً مهماً من مصادر الاضطرابات ضد السلطة خلال النصف الثانى من العقد الرابع. بل إنها أصبحت من المظاهر المتكررة خلال العقد الأخير من عمر النظام الملكى فى العراق^(٢).

(١) لونكريك: المصدر السابق اعلاه، ص ٦٣٧

(2) Batatyu, OP. Cit. P. 52 - 53

ج. الهجرة من الريف إلى المدنية

كانت الحكومات المتعاقبة قد أصدرت العديد من القوانين التي دعمت بها طبقة الشيوخ والأغوات. ومنحتهم سلطات واسعة في مناطقهم، وكانت تلك القوانين قد وضعت بأيدي هؤلاء مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، ومن هذه القوانين: قانون اللزمة لسنة ١٩٢٢م وقانون تسوية الأراضي رقم ٥١ لسنة ١٩٣١م، وقانون تحديد حقوق وواجبات الزراع رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣م، وقد كان هذا القانون من أكثر القوانين استغلالاً للفلاح، فقد منعه من مغادرة أراضي الإقطاع ما لم يسدد كافة الديون المترتبة بذمته، وكان من الصعب جداً على الفلاح تسديد هذا الدين لأنه يتحمل من جرائه فوائد سنوية تزيد على ٥٠٪ من أجوره^(١).

شجعت تلك القوانين طبقة الشيوخ والأغوات، الذين صار يطلق عليهم الإقطاع وتوطدت أركانها حتى وصلت في الخمسينيات إلى شكل نظام استطاع أن يسط نفوذه على الريف، وامتد هذا النفوذ إلى المدينة واستطاع بالتالي أن يساهم في صياغة سياسة الحكومة^(٢). كان التحول الكبير في موقف البلاط من المشايخ قد ظهر في عهد الوصي عبد الإله الذي ساهم بشكل كبير في تعزيز دورهم في السلطة، ففي مجلس النواب كان تمثيل المشايخ والأغوات في برلمان عام ١٩٢٥م يشكل ٣٠،١٩٪، وأخذت نسبة مشاركتهم تزداد في كل دورة انتخابية، كما تعززت مشاركتهم في التعيينات الوزارية، ففي الفترة من ١٩٢١ - ١٩٣٢م كانت نسبة مشاركتهم في الوزارات تشكل ٨،١٪ ارتفعت في الفترة من ١٩٤١ - ١٩٤٦م إلى ٤،٣٪ وإلى ٦٪ في الفترة من ١٩٤٧ - ١٩٥٨م. نظراً لأن هذه الطبقة أصبحت تشكل قوة سياسية للنظام، فبعد أحداث عام ١٩٤١م، وظهور التيارات السياسية الجديدة، تبنت الدولة سياسة دعم وتقوية الريف العشائري بتأثير من السلطات البريطانية، لذلك سعت الحكومات والبلاط للالتحام مع هذه الطبقة في مواجهة التيار القوى الذي

(١) حسين، محمد توفيق: نهاية الإقطاع في العراق، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٥٨م، ص ١١٣

(٢) الياسري، قيس عبد الحسين: الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى

ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨م، ص ٢٠٥

أخذ يهدد مصالحها وامتيازاتها، كما حاولت استقطاب بعض الضباط الكبار من أبناء الشيوخ أو من أبناء العوائل التي تنتمي إلى المشايخ وزجهم فى مواقع قيادية فى الجيش أمثال اللواء الركن مزهر الشاوى الذى أصبح قائد فرقة وهو ابن عائلة متنفذة من مشايخ العبيد، والعميد كاظم عبادى قائد القوة الجوية وهو ابن أحد مشايخ آل فتلة^(١).

أما الملكيات التي حصل عليها هؤلاء الشيوخ فقد وصلت أرقاماً خيالية، فمثلاً وضع الشيخ موحان الخير الله من الشويلات يده فى العام ١٩٤٩م على أكثر من مليون دونم من الأراضى فى لواء المتفك (محافظة ذى قار حالياً) وكان متصرف اللواء قد ذكر بأن عبور الأراضى التي يمتلكها الشيخ، استغرق منه وقتاً بحدود ست ساعات^(٢) أما الشيخ محمد الحبيب شيخ آل ربيعة، ووالد زوجة الوصى عبد الإله، فقد أصبح يمتلك بحيازة اللزمة باسمه من الأراضى الميرى الصرف فى لواء الكوت تصل مساحتها إلى (٢٠٦٤٧٣) دونماً، وكذلك محمد الياسين من آل المياح أصبح يملك مجموعة (٣٤٤١٦٨) دونماً من الأراضى الممنوحة بالطابو وباللزمة معاً، أما آل الجريان رؤساء البو سلطان فقد راكموا الأراضى بحدود (١٨٣٧٢٢) دونماً فى لوائى الحلة والكوت، وحصل آل سهيل رؤساء عشائر بنى تميم على أراضى زراعية حتى بلغ مجموع ما يملكون فى آواسط الخمسينيات بحدود (١٢٥٥٠٢) دونم فى لوائى بغداد وديالى. أما فى المناطق الشمالية فقد بلغ مجموع ما يملكه أحد الأغوات الأكراد وهو أحمد باشا رئيس عشيرة دزة لى الكردية وتعتبر حقوقاً شرعية له بحدود (٥٢٣٥٠) دونماً من الأراضى فى لواء أربيل^(٣).

لقد أطلقت الحكومة يد الإقطاعى بالسيطرة على الأراضى بمن فيها من الفلاحين وفوضته حق التصرف وفق القوانين التي سنتها لكى تعزز من نفوذ طبقة الإقطاع المساندة للنظام، فكان من نتيجة ذلك أن أصبح الفلاح عبداً للإقطاعى، يتصرف بمصيره وفق مصلحته ويستغله أبشع استغلال ويتحكم به ويفرض عليه عقوبته ويمارس معه شتى أنواع الضرب والإهانة، وفوق هذا كله يعمل فى أرضه طوال اليوم لقاء ثمن بخس قد لا يحصل

(1) Batatu, OP. Cit. P. 129 - 130

(2) الفياض، عبد الله: مشكلات الأراضى فى لواء المتفك، بغداد، ١٩٥٦م، ص ١٩٤

(3) Batatu, OP. Cit. P. 140 - 141

عليه إذا ما كان الموسم رديئاً، فشجعت الحكومة بهذا الأسلوب نظام الرق والعبودية الذي اندثر منذ عهود بعيدة^(١)

وإزاء ذلك وهرباً من هذا الواقع المزرى؛ هجرت الأراضي الزراعية مجموعة من الفلاحين تقدر بأعداد كبيرة جداً، والتجأت إلى المدن الكبرى طلباً للرزق والأمان، فقد هاجر إلى بغداد وحدها خلال فترة لا تتجاوز عشر سنوات من عام (١٩٤٧ - ١٩٥٧ م) ما لا يقل عن (٢٠٥٧٦٥) فرداً، وقد أحدثت هذه الحركة تأثيراً كبيراً على الاقتصاد واستنزفت قوة العديد من المناطق الريفية، وأثقلت كاهل المدينة العاصمة بالسكان والمشاكل الاجتماعية.

وقد بلغ عدد المهاجرين من العمارة إلى بغداد فقط خلال تلك الفترة بحدود (١١٤٧٠٨) نسمة، ومن الكوت (٤١٣٤٠) نسمة ومن أصل ٨٨٨١٩ من غير البصريين في محافظة البصرة كانت نسبة ٤٨٪ قد قدمت من العمارة. و ٢١٪ من الناصرية. ومن الواضح أن المناطق التي شهدت هجرة الفلاحين - أي التي غادرت مناطقها كانت تتركز فيها الأراضي الكبيرة المملوكة للإقطاعيين، وأدت تلك الحركة إلى ضعف الإنتاج الزراعي بسبب فقدان تلك الأيدي العاملة، التي كانت تدير هذه المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية^(٢).

إلى جانب ذلك كان لنشوء الصناعات الوطنية وازدياد حركة البناء حافزاً كبيراً لجذب سكان الريف إلى المدن، كما أن أفراد الجيش والشرطة من أبناء الريف قد استقدموا عوائلهم إلى مناطق عملهم في مراكز المدن، فكان عاملاً مضافاً من عوامل ازدياد الهجرة إلى المدينة^(٣).

كانت الغالبية من هذه العوائل المهاجرة قد استقرت في مساكن بائسة مشيدة من الطين والحصيران الخالية من شروط السكن الصحي، يعيشون في حالة من الفاقة والعوز. ففي

(١) جريدة الأهالي، العدد ٧٩، ٨٢ في ٩ أيلول و ١٢ أيلول عام ١٩٥٢ م (من تقرير بعثة مصرف الإنماء والإعمار الدولي).

(2) Batatu, OP. Cit. P. 161 - 162

(٣) سلمان، د. محمد حسن: التطور الاقتصادي، ج١، المصدر السابق، ص ٧٣

مدينة بغداد كان استقرارهم في مناطق تتخذها البلدية مكاناً لرمى النفايات والقاذورات لا تتوفر فيها أبسط شروط الصحة العامة، لا بل كانت تجمعاً للأمراض المتوطنة. ورغم كل المعاناة التي كانوا عليها، فقد أصبح هذا الحال بالنسبة للعوائل المهاجرة يشكل وضعاً أفضل مما كان عليه حالهم مع الإقطاع والمشايخ^(١).

إلا أن الهجرة من جانب آخر أثقلت المدينة بالمشاكل، في مقدمتها توفير الخدمات للسكان، وصعوبة التجانس ما بين أبناء المدينة والمهاجرين، كما برز تنافس بين عمال المدينة والعمال المهاجرين، ذلك أن المهاجرين يعملون تحت أى ظرف وبأى أجر مما أثر على أجور عمال المدينة الذي انخفض فأصبح لا يكفي لسد معيشتهم، فأربك الوضع الاقتصادي^(٢). فاستغل هذا التنافس أرباب العمل وصاروا يضطهدونهم ويزيدون من ساعات العمل من دون رقيب، فدفعت بنسبة كبيرة من العمال للانخراط في التيارات السياسية التي كسبتهم إلى جانبها وتبنت مشاكلهم وظروفهم الصعبة، وشكل هؤلاء جميعاً فيما بعد إحدى مصادر الاضطرابات التي تثيرها الأحزاب السياسية في وجه الحكومات في الفترة اللاحقة^(٣).

د. أوضاع العمال؛

كان أول ظهور للعمال على مسرح السياسة في عام ١٩٣١م فقد أضرب أصحاب المهن والحرف والصنائع في تموز من ذلك العام عن تدخل حزبي الإخاء والوطني المعارضين للذين يرأسهما ياسين الهاشمي وجعفر أبو التمن فأصبحاً يوجهان المضربين نحو إسقاط حكومة نوري السعيد التي أبرمت مع بريطانيا معاهدة عام ١٩٣٠م الغير منصفه^(٤).

وفي أوائل الأربعينيات تطورت حركة العمال تحت شعار العمل للعاطلين، أثر التطبيع

(١) جريدة الأهالي، العدد ٩٠ أيلول ١٩٥٢م

(2) Batatu, OP. Cit, P. 162

(3) Ibid, P. 168

(٤) الحميد، شهاب أحمد الثورة الصامتة، مطبعة العمال، بغداد ١٩٨٧م، ص ٣٠ - ٣٣

الفعلى لمقررات قانون العمال المرقم (٧٢) لسنة ١٩٣٦ م (*) وفى عام ١٩٤٥ م سمحت حكومة حمدى الباجه جى للعمال بممارسة العمل النقابى، إلا أن الحكومات المتعاقبة قمعت نشاطاتهم، ففى عام ١٩٤٧ م قمعت حكومة أرشد العمرى أضراب العمال فى المنطقة (قاور باغى) فى لواء كركوك بعنف، وسقط من جرائها أعداد من الجرحى والقتلى، وبعد قيام وثبة كانون الثانى عام ١٩٤٨ م ازداد النشاط العمالى وخاض العمال نضالا واسعا ضد السلطة مطالبين بحقوقهم، وصارت مظاهراتهم وإضراباتهم شيئا مألوفا (١) واستطاعت الحركات السياسية أن تستقطب أعدادا كبيرة من العمال لأنها تفهمت ظروفهم الصعبة واستغلال أرباب العمل لجهودهم، وإهمال الحكومة لمطالبهم واستخدام الشدة بالقوة ضدهم، وكان من الطبيعى أن يتجاوب هؤلاء العمال معهم ويصبحون فيما بعد قوة كبيرة لأنها وجدت فى تلك الأحزاب ملاذا للتعبير عن معاناتهم (٢) ومع بداية الخمسينيات وجدت الحكومات نفسها أمام تيار معارض قوى يختلف فى أسلوبه ونهجه عن التيارات السياسية التقليدية الذى تعاملت معها على مدى السنوات السابقة، وبالمقابل اضطرت الحكومات لتغيير أسلوب تعاملها مع هذه الطبقة، فباشرت بإنهاء وتصفية الحركات العمالية كافة عام ١٩٥٣ م عدا نقابى البناء والسيكاير اللتين تسلم قيادتهما عناصر غير مرغوبة من العمال لأنهم من مؤيدى الشركات ورؤسائها (٣)، وقد أدت تلك الإجراءات الحكومية إلى تصاعد حدة الإضرابات العمالية فأصبحت أكثر جرأة، وراح العمال يراجعون السلطة بنفس أسلوبها، وأصبحت المواجهات العنيفة سمة مميزة ما بين العمال والسلطة، ففى البصرة أضرب عمال الميناء فاستخدمت السلطة العنف ضدهم وأنهت ضرر بهم، وفى حزيران من نفس العام أعلن عمال قاعدة الجعانية الإضراب مطالبين بزيادة

(*) اعترف هذا القانون للعمال بحقوقهم فى إقامة التنظيمات النقابية كل حسب اختصاصه وحرفته،

(انظر: قانون العمل رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦، مطبعة الحكومة - بغداد، ١٩٣٧)

(١) حسن، رزاق إبراهيم: تاريخ الطبقة العاملة فى العراق بين الإضرابات والتنظيم النقابى ١٩١٨ -

١٩٦٨ م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٦ م، ص ١٠٤

(2) Baratu, OP. Cit, P. 168

(٣) خباز، صادق قدير، نصف قرن من تاريخ الحركة النقابية فى العراق، مطبعة العمال المركزية بغداد -

١٩٧١ م، ص ٨٣

أجورهم وإطلاق سراح العمال والمعتقلين وإعادة العمال المفصولين، فتعرضت لهم القوات البريطانية في القاعدة بالقوة المسلحة فاستشهد أحد العمال وجرح آخرون وأبعد أربعة منهم إلى خارج القاعدة^(١).

وفي قاعدة الشعبية وقع أضراب آخر في نفس الشهر، وكانت مطالب العمال تنادى بزيادة الأجور، التي لا تتناسب مع ازدياد الأسعار وارتفاع مستوى تكاليف المعيشة، وقد قبول بالعنف كالعادة، وفي ٢٣ آب خرج ثلاثة آلاف عامل في الميناء بالبصرة معلنين لإضرابهم مطالبين بتطبيق قانون العمال، وتكوين نقابة عمالية لهم، وإرجاع جميع العمال المفصولين وزيادة أجورهم ومنع الطرد الكيفي للعمال، غير أن السلطات تجاهلت مطالبهم واستخدمت القوة ضدهم، فأنزلت قوة من الشرطة في محاولة لكسر إضرابهم، فوقع صدام بين الطرفين، كان من نتيجة استشهاد ثلاثة عمال منهم^(٢)، كما قام أكثر من ستمائة عامل في شركة الدخان الأهلية ببغداد بإضراب كبير واعتصموا خلاله في المعمل، فاستمر هذا الإضراب حتى قيام انتفاضة تشرين الثاني وتواصل مع أحداثها، وكان لهم دور واضح وفاعل فيها.

ثم تواصلت الإضرابات العمالية في مدن أخرى فقام عمال النسيج البدوي في مدينة النجف بإضراب عام مطالبين برفع مستوى حياتهم المعيشية، وقد رافقه إضراب الجزارين في النجف أيضاً، وإضراب عمال المطابع في البصرة وإضراب عمال النفط في الموصل^(٣).

كل تلك الإضرابات بمجملها تعكس صورة قائمة للأوضاع الاجتماعية التي يعاني منها العمال. كما تعبر في تفاصيلها عن سوء تعامل أرباب العمل مع هذه الشريحة والإجحاف الذي كان يلحق بهم من جراء الأنظمة والقرارات الظالمة التي تصدر بحقهم، وكذلك قلة

(١) جريدة الأهالي العدد (١٠)، ١١ حزيران ١٩٥٢م كذلك: حسن: رزاق إبراهيم - تاريخ الطبقة العاملة ص ١٠٦

(٢) جريدة الأهالي، العدد (٧٢)، ٢٦ آب ١٩٥٢م

(٣) عليوي، هادي حسن: دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى ١٤ تموز ١٩٥٨م، ط١، مكتبة الشرق الجديد، بغداد ١٩٧٩م، ص ١٧٣

الأجور التي كانوا يتقاضونها من الشركات أو المصالح الأهلية والحكومية التي لا تكفي لسد حاجاتهم وحاجة عوائلهم، في حين كانت السلطة والطبقات المتنفذة وأرباب العمل، تسعى لامتناعهم جهودهم بدون وازع، وتسلب حقوقهم دون مراعاة لوضعهم المعاشي والصحي، مما دفع بالعمال للمطالبة بحقوقهم صراحة، سواء كان على شكل إضرابات أو مذكرات رسمية إلى رؤساء الشركات أو أرباب العمل، لكن هذه الإضرابات لم تجد لها أذناً صاغية لدى أرباب العمل. بل كانت تقابلهم بالإجحاف واللامبالاة. وإذا اقتضت الحاجة تستخدم وسائل العنف ضدهم. وغالباً ما كانت تلجأ لاستخدام هذه الطريقة لمعالجة تلك الاضطرابات، وكانت تلك المواجهات تنجم عن سقوط العديد من القتلى والجرحى بين أوساط العمال إضافة إلى حملات الاعتقالات التي يتعرض لها هؤلاء العمال من قبل أجهزة السلطة القمعية، وقد ولدت تلك الممارسات استياء شديداً بين أوساط العمال فأدت بهم للانقياد إلى جانب الحركة الوطنية.

وبعد ذلك كله فليس من المنطق في بلد يطفو على بحيرة من النفط ونفوسه لا تتجاوز الخمسة ملايين نسمة، وهو بذلك يمتلك ثروة هائلة، يصبح سكانه بهذه المستوى المتدنى من المعيشة، حتى لا يكاد يصل حد الكفاف، ثم يكون المستوى الصحي بهذه الدرجة من الانحطاط وحكومته غير قادرة على تقديم خدمات صحية مقبولة لمواطنيها، وتنعدم الخدمات العامة في البلاد.. على أية حال ففي بلد كالعراق تمتد حضارته إلى سبعة آلاف سنة في عمق التاريخ، ثم تجد أن الشركات الأجنبية الاحتكارية تتحكم بثرواته لا يمكن لشعبه إن يستكين.. ومن هنا جاء عدم الاستقرار الذي رافق الحياة السياسية في البلاد طيلة الفترة الممتدة من عام ١٩٢٠م، ومن هنا جاء سبب عدم خضوعه للمستعمرين الطامعين بثرواته.

وعموماً إذا أردنا أن ننظر للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد نظرة واحدة لوجدنا بأنها من العوامل المهمة التي مهدت لقيام انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢م.

المبحث الثاني:

الأوضاع السياسية من عام ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢

كان العراق أحد الأقطار التي عانت من ويلات الحرب العالمية الثانية، فقد أصبحت البلاد خلالها معسكراً مهماً للقوات البريطانية وطريقاً لمرور مساعدات الحلفاء إلى الاتحاد السوفيتي. إلى جانب تدنى المستوى المعاشي للفرد واستشراء ظاهرة الغلاء وانعدام الحريات السياسية وسريان الأحكام العرفية التي فرضتها الحكومات المتعاقبة منذ أحداث مايس عام ١٩٤١م التي اصطدم فيها الجيشان العراقي والبريطاني، وسميت آنذاك بحركة رشيد عالي الكيلاني. وكان الشعب تواقاً لانتهاء تلك الحرب لكي يتمتع بالحياة الموعودة التي كان القادة السياسيون يطلقون الوعود للشعب بين الحين والآخر ملوحين بالانفراج السياسي والأزدهار الاقتصادي الذي سيعم البلاد إذا ما انتصرت القوى الديمقراطية في الحرب. والمقصود بها دول الحلفاء التي كانت العراق يقف إلى جانبها^(١).

وبانتهاء الحرب لم تشهد البلاد تغيراً واضحاً على الصعيد الداخلي، ولم يف القادة السياسيون بوعودهم للشعب فازدادت الشقة بينهم. وراح الجيل الجديد من الشباب يصغى للدعاية الشيوعية التي يروجها مؤيدو المعسكر الاشتراكي وظهرت تيارات سياسية بتنامي الوعي السياسي بفعل استقطابها لفئات الشباب، وكانت تضغط باتجاه الانفراج السياسي وإبرزها جماعة كامل الجادرجي وعبد الفتاح إبراهيم ويطلق عليهم جماعة الأهالي. إضافة لجماعة المحامي يحيى قاسم والقوميين من أعضاء نادي المثني الملغى الذي ظهر في الثلاثينيات وساهم بقدر كبير في إسناد حركة الكيلاني والعقدهاء الأربعة عام ١٩٤١، وكذلك جماعة محمد مهدي الجواهري وهو من الديمقراطيين، والحزب الشيوعي السري. وتطالب جميع هذه الكتل بالانفراج السياسي وعودة الحياة الديمقراطية للبلاد. كما أنها تطالب أيضاً بإلغاء أو تعديل معاهدة عام ١٩٣٠م وجلاء القوات البريطانية عن

(1) Khadduri, Majid, Independent Iraq, 1932 - 1958, 2 nd ed London, 1960, P. 253

البلاد وتحسين الأوضاع الداخلية^(١) ولما كان البعض من هذه التيارات السياسية يتعاطف مع الاتحاد السوفيتي لأنهم يعتبرونه نصيراً للشعوب المضطهدة، فإنه بمجرد فوز حزب العمال البريطاني في الانتخابات العامة عام ١٩٤٥ م وتولية السلطة، أحيأ آمال الجماعات السياسية في العراق. فقد كانت ترى في هذا الفوز بمثابة انتصار للشعوب الواقعة تحت السيطرة البريطانية، باعتبار أن الحزب يميل إلى التفاهم مع تلك الشعوب، وفعلاً فقد غيرت نتائج الانتخابات وفوز حزب العمال الذي أوصله للسلطة السياسية والاستعمارية البريطانية تجاه مستعمراتها^(٢) مما شجع الجماعات السياسية على المطالبة بإطلاق الحريات السياسية وإلغاء الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية التي فرضتها ظروف الحرب وبقيت سارية حتى ذلك الوقت. كما طالبت بإلغاء الرقابة على الصحف^(٣) واشتدت مطالبيها بإسقاط الامتياز الذي رجع كفة بريطانيا في معاهدة ١٩٣٠ م، فظهرت فئتان: الأولى تمثل الجيل القديم من الساسة الذين لم يفضلوا إجراء الإصلاح العام، إلا أنهم يؤمنون بأن العلاقات مع بريطانيا أمر جوهري بالنسبة لمستقبل العراق، يساندهم في الرأي ساسة هذه الطبقة ويطلق عليهم الأفندية (Effendis) الذين يرتدون السدارة (Sidara)^(٤) أما الفئة الثانية فتضم الذين يعارضون بريطانيا والحكومة في أسسها الاجتماعية والاقتصادية والأيدلوجية وغالبيتهم من أنصاف المتعلمين، وهؤلاء يؤلفون نسبة عالية من الشعب^(٥).

أما السلطات البريطانية التي كانت تسعى لتعزيز نفوذها في العراق والمنطقة من التهديد الذي بات يشكله الاتحاد السوفيتي على مصالحها، فقد كان موقفها قلقاً من سياسة الضغط والإكراه التي تمارسها الحكومة العراقية ضد الشعب، لأن ذلك سيشجع العناصر الموالية

(١) حميدى، جعفر عباس: التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ - ١٩٥٣ م، مطبعة النعمان، النجف،

١٩٧٦ م، ص ١٦٤ - ١٦٥

(٢) جريدة الأهالي: ٢٧ تموز، ٣١ تموز، آب، ١٦ آب - ١٩٤٥ م كذلك: جريدة الوطن: ١٠ تموز، ٣

آب، ١٩٤٥ م

(٣) الحسنى: الوزارات، ج٦، المصدر السابق، ص ٣٠١ - ٣٠٤

(4) Cornwallis to Eden, 19.3.1945, FO 371/54302

(5) Report by Combined Intelligence Centre Iraq and Persia, Tribal and Political Review For The Year 1945, FO 371/5232

للإتحاد السوفيتى على تأجيج روح العداء لبريطانيا، ولأجل دعم موقفها فى العراق تعين عليها البحث عن سياسة مغايرة لسياستها السابقة. وجاءت الدراسة التى أعدها السفير البريطانى ببغداد كورنواليس منتصف عام ١٩٤٥ م بمثابة حل منطقى لمأزقها، فقد افترض فيها بأنه مهما يكن فليس بمقدور أية حكومة عراقية مهما كانت علاقتها ببريطانيا جيدة أن تعقد معاهدة جديدة أو تمنح تسهيلات عسكرية لبريطانيا أكثر مما هو منصوب عليه فى معاهدة ١٩٣٠ م، وارتأى أن تدعو بريطانيا العراقيين للعب دورهم كشركاء فى تحقيق أمن المنطقة^(١).

ولدعم العلاقات مع العرقيين طرح كورنواليس بعض المقترحات التالية:

- أ - تعاطف بريطانيا وتفهمها لمعالجة المشكلات العراقية وخاصة الاقتصادية.
- ب - يجب أن يكون المسئول الرسمى للبعثة الدبلوماسية البريطانية ذا شخصية نافذة وله دراية بالشئون العراقية.
- ج - أن يكون تأثير بريطانيا الحقيقى داخل الحكومة.
- د - زيادة أفراد القنصلية البريطانية ببغداد وأن تكون واجباتهم اجتماعية وسياسية.
- هـ - يجب الإدراك بأن أى إجراء تتخذه بريطانيا بخصوص فلسطين له تأثير مباشر على النفوذ البريطانى فى العراق^(٢).

ولإجل ترتيب الأوضاع فى منطقة الشرق الأوسط اقترح وزير الخارجية البريطانى عضو حزب العمال الحاكم آرنست بين (A. Bevin) على مجلس الوزراء البريطانى فى ٢٨ آب دعوة ممثلى بريطانيا فى الشرق الأوسط لمناقشة سياستها الجديدة^(٣).

وفى أيلول من عام ١٩٤٥ م عقد المؤتمر فى لندن بحضور ممثلى حكومة بريطانيا فى الشرق الأوسط وجرى التأكيد بين المؤتمرين على أن تتحمل بريطانيا المسئولية الكبرى فى الدفاع عن مصالحها فى المنطقة، وعلى منع السوفيت من تحقيق أى تواجد فيها ولأجل ذلك دعا المؤتمر إلى حث حكومات المنطقة على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

(1) FO to Major General L. C. Hollis in The War Cabinet, 14.6.1945

(2) Cornwallis to Eden, 30.3.1945, Fo 371/45302

(3) C.P. 129/ 1. No (45) 174, 17.9.1945

لشعوبها. الأمر الذى يعزز الاستقرار الداخلى لبلدائها التى دفعها النظام الاجتماعى للإصغاء للدعاية السوفيتية، كما تم الاتفاق على مشاركة بريطانيا لتلك البلدان فى الدفاع عن المنطقة^(١).

ولما التقى الوصى بالمستر بينفن فى لندن فى الشهر نفسه أبلغه الأخير ببعض ما تم التوصل إليه فى المؤتمر، وبفس الوقت أشعره برغبة حكومته بموضوع تعديل اتفاقية عام ١٩٣٠م المعقودة بينهما^(٢).

ونتيجة لهذه اللقاء وبعد عودة الوصى إلى بغداد، دعا الأخير أعضاء مجلس الوزراء ومجلس النواب والأعيان إلى حفلة شاي فى قاعة بهو أمانة العاصمة فى ٢٧ كانون الأول عام ١٩٤٥م، وخلال اللقاء ألقى خطابا أعلن فيه عزم حكومته على إطلاق الحريات والسماح بتأليف الأحزاب السياسية فى البلاد، وطالب المواطنين بالانخراط فى الحياة الحزبية الجديدة ووعدهم بإصلاح قانون الانتخاب، كما دعا إلى بعض الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية^(٣).

وجد بعض الساسة الوطنيون إن مبادرة الوصى فرصة يجب انتهازها لتوجيه الفئات الوطنية وتنظيم الحياة السياسية ونشر الوعى السياسى بين المواطنين، ورغم أنهم لم يكونوا واثقين من سياسة الوصى وحسن نواياه، إلا أنهم وجدوها فرصة لمعرفة ما يتوى فعله^(٤).

أ. حكومة السويدى وتشكيل الأحزاب السياسية عام ١٩٤٦م

كان أول إجراء اتخذته الوصى لتطبيق سياسته الجديدة هو أنه كلف توفيق السويدى بتشكيل الحكومة الجديدة، وهو من ساسة الجيل القديم الذى يصفه البريطانيون بالثعلب الماكر، لما عرف عنه من مهارة ودهاء كبيرين فى السياسة^(٥) وحالما تشكلت حكومته فى شباط من عام ١٩٤٦م أعلن رئيسها بأن الضرورة تتطلب

(١) Ibid

(٢) Ibid

(٣) لمزيد من التفاصيل عن خطاب الوصى. انظر: الحسنى: الوزارات، ج٦، المصدر السابق ص ٣١١ - ٣١٤

(٤) كبه، محمد مهدي: مذكراتى من صميم الأحداث ١٩١٨ - ١٩٥٨م دار الطليعة بيروت ١٩٦٥م، ص ١١١

(٥) الوندائى: العراق فى التقارير السنوية - المصدر السابق، ص ٧١

إعادة النظر بمعاهدة ١٩٣٠م بحيث تنسجم مع التطورات السياسية العالمية الجديدة التي لم تعد تتقبل العلاقة بين دولتين عضوين في الأمم المتحدة وتمتعان بالاستقلال التام في حين أن المعاهدة ترجع كفة بريطانيا فيها، مما يشكل إخلالاً بالسيادة العراقية. كما أكد سعى الوزارة لإزالة كافة القيود التي فرضتها ظروف الحرب العالمية الثانية^(١).

وفي أول إجراء لها بعد تشكيلها فقد أصدرت إمرأً بإنهاء حالة الحرب وألغت القوانين المقيدة بالحريات، ثم رفعت الرقابة عن الصحف وألغت الأحكام العرفية، ثم أغلقت معسكرات الاعتقال، وسمحت بتأسيس الأحزاب السياسية^(٢) فتقدمت ستة أحزاب بطلب إلى وزير الداخلية سعد صالح لإجازتها. فمنحت الوزارة خمسة منها حق ممارسة النشاط السياسي وهي.

أ - حزب الاستقلال - ب - الحزب الوطني الديمقراطي - ج - حزب الأحرار - د - حزب الشعب - هـ - حزب الاتحاد الوطني^(٣).

وقد وصفت السفارة البريطانية هذه الأحزاب بأنها مجموعة من السياسيين الطامحين إلى السلطة، وأنها لا تشكل خطورة على النظام والحكومة، غير أن تلك الأحزاب عبرت من خلال برامجها على ضرورة إلغاء أو تعديل معاهدة ١٩٣٠م، وبدأت بحملة سياسية مناهضة للنفوذ البريطاني في العراق والمنطقة العربية. وسار بنفس الاتجاه رئيس الحكومة السويدي وحاول أن ينحو منحى الأحزاب في مطالبتها بتعديل المعاهدة. فأعلن بأن حكومته قدمت طلباً للحكومة البريطانية حول تعديل المعاهدة. لقد أراد السويدي بهذا الإعلان أن يمارس نوعاً من الضغط على الحكومة البريطانية فهو لم يقدم طلباً، لأنه أراد إن يخرج الحكومة البريطانية، أو أن يفسح الطريق للحكومة التي تليه للمطالبة بتعديلها بمجرد إعلانها عن هذا التصريح للاستجابة لطلب العراق بتعديل المعاهدة^(٤).

وقد أثار هذا التصريح المسئولين البريطانيين الذين كانوا يخوضون جدالاً صعباً مع الحكومة المصرية حول تعديل معاهدة ١٩٣٦م المعقودة بينهما. فقام وزير الخارجية البريطاني بإبلاغ السفير البريطاني ببغداد أن يطلع الحكومة العراقية بأن حكومته لا ترغب

(١) الحسني: الوزارات، ج٧، المصدر السابق، ص٧ - ص٩

(٢) محاضر مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦م، ص٣٧

(٣) كبه: مذكراتي، المصدر السابق، ص١١٢

(4) Stone Hewer - Bird to Bevin, 28.3.1946, FO 371/52401

حالياً بفتح مفاوضات مع بغداد حول تعديل المعاهدة لانشغالها بالمحادثات مع المصريين^(١).

أثارت سياسة توفيق السويدي مخاوف الوصي ونورى السعيد فى احتمال تشجيع الأحزاب السياسية على تصعيد الموقف ضد الحكومة مما يعرضها لمخاطر جمّة، وخاصة حزب الاستقلال الذى أظهر نشاطاً واسعاً ضد الحكومة، وهو الحزب الذى كان أعضاؤه من مناصرى حركة رشيد على الكيلانى عام ١٩٤١م، فأضطر البلاط لوضع هذه الأحزاب تحت المراقبة، وراح يناصبها العداء للحيلولة دون توسيع نفوذها^(٢).

أما سياسة الجليل القديم فقد أبدوا تدميرهم من هذه السياسة واعتبروها خطراً على مصالحهم، ولوحوا بالتأثيرات الخطيرة التى سوف تترتب على مستقبل النظام، وجاء تخوف هؤلاء الساسة أيضاً من السعى الجدى للوزارة بإقامة انتخابات حرة تكون نتائجها لصالح خصومهم، لذلك لجأوا للتكتل لإسقاط الوزارة، وفعلاً فقد تكتل سبعة منهم فى مجلس الأعيان(*) عند تقديم لأتمّة قانون الانتخاب، وقاطعوا الوزارة، فأدت المقاطعة إلى استقالة الوزارة فى ٣٠ مايس ١٩٤٦م^(٣) فتدخل الوصى فى اللحظات الأخيرة خوفاً من وقوع أزمة، وحصلت الموافقة على قانون الانتخاب فقط^(٤).

ب. قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٤٦

كان السويدي قد أعلن قبيل تسلمه الوزارة بأن مشكلات البلاد الناجمة بالدرجة الأساسية عن ضعف الوزارات المتعاقبة لإنها، لم تستند إلى مجالس تشريعية منتخبة انتخاباً حراً، ولم يكن التمثيل النيابي صحيحاً. فأدى ذلك إلى تباعد الثقة بين الشعب والحكومة،

(1) Stone Hewer Bird to Bevin, 1.5.1946, Fo 371/52401

(٢) كبه: مذكراتي، المصدر السابق، ص ١١٣

(*) الأعضاء الذين تكتلوا ضد وزارة السويدي كل من: مصطفى العمري وحمدى الباجة حى ويوسف غنيمه وأرشد العمري والسيد عبد المهدي وصادق البصام والشيخ أحمد الداود (الحسنى: أحداث عاصرتها، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٢م، ص ٢٧٣)

(٣) السويدي، توفيق: مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، بيروت ١٩٦٩م، ص ٤٤٠، كذلك: كجته، خليل: العراق أمس وغداً، بيروت، ١٩٦٦م، ص ٢٧٣

(٤) الحسنى: الوزارات، ج٧، المصدر السابق، ص ٩١

ولو كان هناك مجلس تشريعى منتخب انتخاباً صحيحاً لما وقعت الكثير من هذه المشكلات^(١).

ولما ألف السويد وزارته فى شباط ١٩٤٦م، تقدم بمشروع قانون لتعديل قانون الانتخابات النيابية، وكان أهم نقطة شملها التعديل، جعل القضاء دائرة انتخابية واحدة، بعد أن كان قانون عام ١٩٢٤م، يعتبر اللواء دائرة انتخابية واحدة، عدا مدينة بغداد التى قسمت إلى عدة دوائر انتخابية، وأن تجرى الانتخابات تحت إشراف المحاكم العدلية، وأن يكون الحكام العدليون مرجعاً لشكاوى الناخبين والمرشحين، واشترط التعديل، الإعلان المسبق عن المرشح بفترة لا تقل عن عشرة أيام قبل موعد الانتخابات، ويهدف هذا التعديل إلى منع التدخل الحكومى فى الانتخابات أو الحد منه، وكان التعديل قد ألزم المرشح وضع تأمينات مقدارها مائة دينار تصدر منه فى حالة عدم حصول المرشح على عشرة بالمائة من أصوات الناخبين فى منطقته الانتخابية، إلا أن الثغرة التى أبقى للحكومة مجالاً للتدخل فى الانتخابات هى طبيعة تشكيل اللجان التفتيشية التى سمح لها القانون بحق الإشراف على سير الانتخابات، حيث يجرى تأليف هذا اللجان على أساس قيام مختار كل محله باختيار ثلاثة أشخاص، ويقوم هؤلاء الثلاثة بدورهم باختيار خمسة أشخاص آخرين، ومن بينهم يتم انتخاب اللجنة التفتيشية التى تشرف على الانتخابات فى كل منطقة انتخابية^(٢).

ومن جانب آخر نص المشروع على إجراء الانتخابات النيابية وفق صيغة الانتخاب غير المباشر (على درجتين) ورفضت الحكومة الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر (درجة واحدة) على أساس أن نسبة كبيرة من أبناء الشعب هم من الأميين^(٣).

جوبهت لائحة المشروع بالانتقاد عندما عرضت على مجلس النواب فى ٨ مايس ١٩٤٦م، لعدم اعتماد مبدأ الانتخاب المباشر (درجة واحدة) وكان فى طبيعة من انتقدها النائب صالح جبر، لأن هذه الصيغة تعزز الصلة بين الناخب والمرشح وتحد من تدخل الحكومة فى سير الانتخابات^(٤).

(١) الحسنى: المصدر السابق اعلاه، ص ٤

(٢) قانون انتخاب النواب رقم (١١) لسنة ١٩٤٦م، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٤٦م ص ٣ - ٩

(٣) الأزرى، عبد الكريم: تاريخ فى ذكريات العراق ج١ المصدر السابق، ص ١٦٧

(٤) حميدى: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ١٧٥

والانتخابات المباشرة (درجة واحدة) تعنى قيام المواطنين المؤهلين للانتخاب، بانتخاب المرشحين مباشرة، فى حين كان مبدأ الانتخاب غير المباشر (على درجتين) الذى أخذ به القانون، يعنى قيام المنتخبين بانتخاب ممثلين عنهم وهؤلاء سيقومون بانتخاب المرشحين^(١).

وفى ٢١ مايس ١٩٤٦م صادق مجلس النواب على اللائحة^(٢). وبعد استقالة وزاره السويدى أسندت رئاسة الوزارة إلى أرشد العمرى فى ١ حزيران ١٩٤٦م وقد بدأت هذه الوزارة عهدها بالتضييق على القوى الوطنية وكبت الحريات الديمقراطية فى حين لم يَمْضِ على تشكيلها سوى بضعة أيام^(٣).

جاء تكليف أرشد العمرى المعروف بحزمه، بهدف الضغط على المعارضة وتحديد نشاطها، وخاصة فيما يتعلق بمطالبتها بإلغاء^(*) معاهدة ١٩٣٠م التى أوصت بها اللجنة الوزارية السابقة فأعلن فى أول تصريح له غداة تسلمه منصبه بأن حكومته لن تسمى لتعديل المعاهدة، وأن مهمتها الأساسية إدارة وإنجاز الانتخابات العامة، ولما بدأ العمرى معركته مع الأحزاب السياسية المعارضة لتحجيم دورها وإضعاف نفوذها كان بحاجة إلى دعم السفارة البريطانية له، وفعلاً فقد شجعتة فى البداية وبدأ بضرب الأحزاب السياسية وأغلق صحفها، إلا أن السفارة لم تكن راضية عن استخدام العنف بهذا الشكل^(٤).

مضت وزارة أرشد العمرى فى سياستها القمعية ففى ٢٨ حزيران تصدت لإحدى التظاهرات التى قام بها حزب التحرر الوطنى وعصبة مكافحة الصهيونية، وهما واجهتا

(١) قانون انتخاب النواب رقم (١١) لسنة ١٩٤٦م، المصدر السابق، ص ٢

(٢) جريدة الأهالى: العدد ١٢، ١٣ حزيران ١٩٥٢م.

(٣) الجادرجى. كامل: مذكرات كامل الجادرجى وتاريخ الحزب الوطنى ط ١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠م، ص ١٠٧

(*) كانت رغبة البلاط ومعه النخبة الحاكمة أن يبقى مفعول معاهدة ١٩٣٠م سارياً لأطول فترة ممكنة، لأن إلغاء المعاهدة سيضع النظام الملكى العراقى فى مأزق ويفقده الحماية التى كانت توفرها له بريطانيا، وسيجعله عند ذاك تحت رحمة التيار الوطنى الشعبى الجارف، وهذا مالا يرضاه النظام ولا يقبل به، لأن القبول به سيؤدى به إلى الزوال والسقوط النهائى. (المؤلف).

(4) Bevin to Stonehewer - Bird, 19.7.1946, FO 371/52402

للحزب الشيوعي السري، احتجاجاً على سياسة القمع والظلم الجارية في فلسطين. فقمعتها حكومة العمري بالقوة وسقط من جراء ذلك عدد من القتلى^(١). وفي تموز جابهت الحكومة إضراب عمال شركة النفط في كركوك بالقوة عندما طالب العمال مجلس إدارة الشركة بزيادة أجورهم وتطبيق قانون العمال وتوفير مساكن لهم، والسماح لهم بتكوين نقابات عمالية. غير إن الشركة تفاوضت عن مطالبهم فأضربوا وقاموا بمظاهرة سياسية في كركوك مطالبين بتدخل الحكومة بوصفها وسيطاً. وبدلاً من استجابة الحكومة لذلك ودخولها وسيطاً بينهما، جابهتهم بالقوة وألقت بالبعض في السجون، فاجتمع العمال في مكان يعرف في كركوك بـ (قاور باغي) مطالبين بإطلاق سراح المعتقلين فقامت الشرطة بتفريقهم بالقوة وقتلت خمسة منهم وسقط أربعة عشر جريحاً^(٢).

أبدت السفارة البريطانية عدم ارتياحها من اندفاع العمري ومغالاته في استخدام القوة والعنف، وكان مصدر قلق السفارة هو أن العنف ضد القوى الوطنية قد يدفع الأخيرة لاستخدام العنف أيضاً ضد السلطة فتضطر للالتجاء للجيش فيتحرك هذا لتغيير النظام فتفقد عند ذاك واحداً من أهم مراكزها في المنطقة^(٣).

من جانبه فإن العمري لم يكن مقتنعاً بوجهة نظر السفارة، ففي أيلول أرسل وزير خارجيته د. فاضل الجمالي إلى لندن لمناقشة الحكومة البريطانية في كيفية الحصول على دعم شامل لسياسته، فكان جواب وزير الخارجية البريطاني معارضاً لوجهة نظر العمري، بل كان متطابقاً مع رأي السفارة البريطانية في بغداد، واستغل وزير الخارجية المستر بيغن وجود الجمالي في لندن فأخبره بأن الوقت قد حان للدخول في مفاوضات حول تعديل معاهدة ١٩٣٠م^(٤). وعلى الرغم من وجود العمري في رئاسة الحكومة إلا أن هناك رجلين

(١) ياغي، إسماعيل أحمد: حركة رشيد عالي الكيلاني - دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية، دار الطليعة بيروت ١٩٧٤م، ص ١٣٦

(٢) الحسني: الوزارات، ج٧، المصدر السابق، ص ١١٣ كذلك: الجاردي: المذكرات المصدر السابق، ص ١١٢

(3) Busk to Bevin, 5.9.1946, FO 371/52402

(4) Bevin to Stonehewev - Bird, 18.9.1946, FO 371/52402

فقط أخذاً على عاتقهما مسئولية تنقيح المعاهدة هما نوري السعيد والوصي عبد الإله، وفي ١٩ تشرين الثاني دعى الوصي ونوري السعيد لحفلة عشاء في السفارة البريطانية، وتم الاتفاق في هذه الحفلة على البدء بالمفاوضات^(١) وبعد انتهاء العشاء حدد الطرفان النقاط المهمة لإجراء المفاوضات، غير أن المشكلة التي جابهت السفارة البريطانية هي أن نوري لم يكن رئيساً للوزراء. وأن أرشد العمرى ليس الرجل الملائم لهذا العمل، ويجب أن يكون نوري طرفاً في المفاوضات، كي يسهل الطريق للمحادثات العسكرية، فأرسلت السفارة في الحال برقية إلى بيفن تحثه على تشجيع الوصي لإقضاء العمرى وتعيين نوري السعيد محله كي يهيئ الأجواء للمباشرة بالمفاوضات^(٢) وعلى أثر ذلك وصلت برقية من بيفن إلى الوصي بهذا المعنى^(٣). فلم يتردد الأخير في تنفيذ مضمونها، فبعد مرور ثلاثة أيام أقال الوصي حكومة العمرى وعهد بتشكيلها إلى نوري السعيد، وهي الوزارة التاسعة التي يشكلها، وفي اليوم ذاته أشار القسم الشرقي في السفارة بأنه على بريطانيا البدء بالمحادثات مع العراق، وقد وافق بيفن على أن تكون ذات صيغة غير رسمية وخاصة في الجانب العسكري منها^(٤).

ج - حكومة نوري السعيد التاسعة

عندما قبل نوري السعيد تشكيل الحكومة فاتح السويدي وكامل الجادرچي قادة حزبي الأحرار والوطني الديمقراطي لترشيح أعضاء من جزيبيهما لوزارته، واتفقا على أن ينوبا عنهما في التشكيلة الجديدة، لكنهما اشترطا على نوري ضمان حرية الكلام في مجلس النواب، وأن تقوم حكومته بإجراء انتخابات حرة وعدم التعامل مع المشاكل بالتصريحات فقط وإنما بالعمل الجاد لحلها. وأعلن نوري موافقته على هذه الشروط، وقد مثل الجادرچي في الوزارة محمد حديد، بينما كان على ممتاز الدفتری ممثل السويدي^(٥) ولا بد

(1) AHQ. Iraq and Persia to air ministry London, 20.11.1946, FO 371/52402

(2) Stonehewer - Bird to Howe, 21.11.1946, FO 371/52402

(٣) السويدي: المذكرات، المصدر السابق، ص ٤٥٠

(4) Baxter to Group Captain Stapleton in Cabinet OFFice, 20.11.1946, FO 371/52402

(5) AL - Windawi, M. OP. Cit. P. 51

من الإشارة هنا بأن محمد حديد يمثل الجيل الجديد من المثقفين، ويدخل الوزارة لأول مرة، كما أنه كان ثرياً، ولا ترى السفارة البريطانية فيه شيوعياً متمرساً مثلماً يريد كثير من خصومه أن يقنعوا السفارة البريطانية لتصديق ذلك. وكان تشكيل الوزارة بهذه الطريقة يعتبر انعطافه جديدة في السياسة العراقية لأن أعضائها يمثلون اتجاهات مختلفة، وقد هنا البريطانيون نوري السعيد على هذه التشكيلة الحكومية^(١).

أعلن نوري السعيد حال تسلمه المسؤولية أن أمن البلاد ومصالحه لهما الأولوية في سياسته، وينبغي على العراق أن يتحالف مع قوة أو مجموعة قوى تساعد في تحقيق أمنه وخاصة الأمم المتحدة للسلام^(٢). وهي إشارة واضحة إلى تعزيز العلاقة مع بريطانيا وتمهيداً لقبول تعديل صيغة المعاهدة الجديدة التي تنوى حكومته الدخول في مفاوضات بشأنها مع بريطانيا.

أما على صعيد السياسة الداخلية، ولكي يكون بمستطاعه وضع سياسته الخارجية موضع التطبيق دون القيام بخطوات كبيرة في مجال السياسة الداخلية وعلى وجه الخصوص الانتخابات القادمة التي يأمل من خلالها تشكيل برلمان في غالبيتها يدعم سياسته الخارجية، فقد أعلن أن وزارته ستكون انتقالية ومهمتها إجراء انتخابات حرة وأنها لن تستخدم نفوذها للتدخل بالانتخابات^(٣).

بدأ نوري السعيد عمله بإلغاء جميع القرارات والإجراءات التي اتخذتها حكومة العمري ضد السياسيين المعارضين والصحف الوطنية، ثم اتخذ قراراً بحل مجلس النواب^(٤) وياشر باتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء الانتخابات بعد أن ضمن مشاركة أحزاب المعارضة فيها^(٥).

(1) FO bo U.K. Delegation to Council OF Foreign Ministers, 28.11.1946, FO 371/52403

(2) Stonehewer - Bird to Attlee, 10.12.1946, FO 371/52405

(٣) الباسري، قيس عبد الحسين: الصحافة العراقية والحركة الوطنية، المصدر السابق، ص ١٩

(4) Stonehewer - Bird to Attlee, 10.12.1946, FO 371/52405

(5) FO to U.K. Delegation to Council OF Foreign Ministers, 28.11.1946, FO 371/52403

٤ - الانتخابات النيابية عام ١٩٤٧م

على الرغم من عدم ثقة الأحزاب بنورى السعيد لمعرفتهم المسبقة بسياسة غير المشجعة على دخول الانتخابات، إلا أن البعض منهم شارك فى الانتخابات وبررت تلك الأحزاب مشاركتها لتثبيت حق المواطنين فى ممارسة الانتخابات بحرية إذا ما جرت بشكلها الطبيعي، وكان يتبنى هذا رأى الحزب الوطنى الديمقراطى الذى يرأسه الجارديجى^(١) أما حزب الاستقلال فقد أوضح بأن مشاركته جاءت لكشف التزوير الذى يجرى فيها، وأن عدم مشاركته ستفتح الطريق أمام من يريد تزييف إرادة الأمة^(٢).

وحالما بدأت الانتخابات ظهرت بوادر التدخل الحكومى، فقد كانت الشرطة تجوب مناطق الانتخابات وهى مدججة بالسلاح لإجبار الناخبين على انتخاب مرشحي الحكومة^(٣). فى حين عمم البلاط على كافة متصرفى الألوية قائمة بأسماء مرشحيه لضمان فوزهم^(٤) غير أن تلك التدخلات أدت لاستقالة على ممتاز الدفترى ممثل حزب من الأحرار الوزارة، وكذلك محمد حديد ممثل الحزب الوطنى الديمقراطى^(٥).

وفى ١٠ آذار من عام ١٩٢٧م انتهت الانتخابات بفوز مرشحي الحكومة بنسبة عالية. وفاز الحزب الوطنى الديمقراطى بأربعة مقاعد من مجموع ١٣٨ مقعداً، وحصل على بقية المقاعد مؤيدو الحكومة والبلاط. وبذلك استطاع نورى السعيد ببراعته المعهودة أن ينهى الانتخابات بضمان وصول أغلبية ساحقة من مرشحي الحكومة إلى المجلس الجديد^(٦) فاحتجحت الأحزاب المعارضة على النتائج، وطالبت بحل البرلمان لأنه لا يمثل إرادة الأمة، وقام الحزب الوطنى الديمقراطى بسحب أعضائه الفائزين بالانتخابات بسبب هذا التدخل^(٧).

(١) حسين، فاضل: تاريخ الحزب الوطنى الديمقراطى ١٩٤٦ - ١٩٥٨م، مطبعة الشعب، بغداد ١٩٦٣م، ص ٦٧

(٢) المكام، عبد الأمير: تاريخ حزب الاستقلال ١٩٤٦ - ١٩٥٨م، دار الحرية للطباعة بغداد، ١٩٨٠م، ص ٢٠٤

(٣) الياسري: الصحافة العراقية، المصدر السابق، ص ٢٣

(٤) السويدي: المذكرات، المصدر السابق، ص ٤٥٢

(٥) الحسنى: الوزارات، ج٧، المصدر السابق، ص ١٣٧ - ١٤١

(٦) الياسري: الصحافة العراقية، المصدر السابق، ص ٢٧

(٧) حسين، فاضل: تاريخ الحزب الوطنى، المصدر السابق، ص ٩١

أما السفارة البريطانية فقد رحبت بحرارة عما أسفرت عنه الانتخابات، وذكرت بأنها جرت بحرية واعتبرت نتائج الانتخابات بمثابة انتصار كبير لأصدقائها الأوفياء وممثليهم^(١). وقد وجدت فيها فرصة ملائمة يمكن استثمارها للبدء بالمفاوضات.

على أية حال كان البريطانيون حذرين بسبب كون مطالب العراقيين مرتبطة بالتأثير الذي أحدثته قرار تقسيم فلسطين، وأحدث رد فعل سلبي عند العرب عموماً. وفي ضوء ذلك أوضح البريطانيون رأيهم بشأن النقاط التي يمكن أن تكون محور المحادثات المقبلة مع العراقيين، ومنها تحديد النقاط الواجب البحث فيها لتسوية معاهدة ١٩٣٠م، وإقناعهم بضرورة منح بريطانيا كل التسهيلات العسكرية الضرورية ذات العلاقة بمسألة الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، والبحث بموضوع الدفاع المشترك في الأراضي العراقية^(٢).

وفي بغداد كان الوصي متلهفاً للبدء بالمفاوضات في حين كان نوري السعيد لا يشاطر تلك الלהفة، بسبب انسحاب ممثلي الأحزاب من الوزارة، وبسبب الظروف التي أحدثتها قرار تقسيم فلسطين، إلا أن اتفاقه السابق مع البريطانيين على أن يكون هو أدميرال البحرية وصالح جبر قائد السفينة، وافق على أن يت رأس صالح جبر الحكومة الجديدة، خاصة وأنه مهد الطريق لوصول مواليه له في مجلس النواب^(٣).

هـ - صالح جبر رئيساً للحكومة

استقال نوري السعيد في ١١ آذار ١٩٤٧م بعد أن أنهى مهمته بنجاح تام ممهداً الطريق لصالح جبر، غير أن الوصي احتفظ بالاستقالة لغاية ٢٩ آذار^(٤) وبرز صالح جبر كمرشح قوي لأنه يمثل الخيار الأمثل لبريطانيا، الذي تعده كأفضل خليفة لنوري السعيد، إضافة لكفاءته الإدارية التي أظهرها خلال توليه المناصب السابقة، وكان البريطانيون يتوقعون له مستقبلاً كبيراً واعتبروه أمل بريطانيا في العراق^(٥).

(1) Stanehewer- Bird to Bevin, 25.3.1947 FO 371/61588

(2) Baxter to Croup captain Stapleton, 10.12.1946, FO 371/52403

(3) Stonehewer, Bird to Bevin, 2.4.1947, FO 371/61589

(٤) الحسني: الوزارات، ج٧، المصدر السابق، ص ١٥٧ - ١٥٨

(5) Minut by Carran, 28.4.1947, FO 371/61589

وفي ضوء الاتفاق السابق بين نوري والوصى من جهة والبريطانيين من جهة أخرى بأن يتولى صالح رئاسة الحكومة وأن يقدم له نوري السعيد الدعم في مجلس النواب ليحصل على الثقة، فقد أسندت رئاسة الحكومة لصالح جبر في ٢٩ آذار وعبرت السفارة البريطانية عن ارتياحها لتشكيل الحكومة وجددت وصفها لصالح بأنه قائد السفينة ونوري السعيد أدميرال البحرية^(١).

وفي أوائل نيسان قدم صالح جبر منهاج حكومته الجديدة، وظهر المنهاج واسعاً وتضمن بنوداً كبيرة وخيالية، ولكن مما يلفت الانتباه أن المنهاج تضمن في باب السياسة الخارجية فقرة تعبر عن نية الحكومة بتعديل معاهدة ١٩٣٠م على أساس المصالح المتبادلة بين البلدين ووفق التغيير القانوني لنصوص مبادئ الأمم المتحدة^(٢). لقد كان المنهاج مفعماً بالآمال والطموحات ويحتاج لفترة زمنية طويلة لتنفيذه، ووصفة توفيق السويدي أحد رؤساء الوزارة السابقين، وكان محقاً بذلك، بأنه (لا يتسنى للبلد تحقيقه إلا بنصف قرن)^(٣).

لقى برنامج صالح جبر نقداً كبيراً من مجلس النواب وخاصة فيما يتعلق بموضوع معاهدة عام ١٩٣٠م المعقودة بين الطرفين العراقي والبريطاني. كما لقي هجوماً من قبل الصحافة، مما دفعه للإعلان في ٢٧ نيسان بأن شروط تعديل المعاهدة سيتم إقرارها بعد دراسة مستفيضة، وأن الحكومة سوف تناقش الموضوع مع بقية الأطراف السياسية، إلا أنها لن تكون ملزمة بما سيتمخض عن هذه المناقشة^(٤).

ورغم الهجوم الذي تعرضت له حكومة صالح جبر من قبل الصحافة فإن أول عمل قام به صالح هو أنه أبدى موافقته على مجيء الوفد العسكري البريطاني إلى بغداد للتفاوض بشكل غير رسمي مع الحكومة، حول المعاهدة. وفعلاً ففي أوائل مايس وصل الوفد البريطاني المفوض وقد ضم كلا من السير بريان بيكر (Brian Baker) وآف سي

(1) Stonehewer, Bird to Bevin, 2.4.1947, FO 371/61589

(٢) للمزيد من التفاصيل عن منهاج حكومة صالح جبر، انظر: الحسني: الوزارات، ج٢، المصدر

السابق، ص ١٦٠ - ١٦٧

(٣) السويدي: المذكرات، المصدر السابق، ص ٤٥٧

(4) Busk to Bevin, 3.5.1947, FO 371/61589

كورتز (F.C.curtis) ودوغلاس بوسك (D.Busk) السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية ببغداد. وكان الأخير قد حضر نيابة عن السفير البريطاني الذي كان في لندن بسبب مرضه، أما الجانب العراقي فقد ترأسه الوصي، وضم صالح جبر ووزير الدفاع شاكِر الوادي، ورئيس أركان الجيش صالح صائب الجبوري، ورئيس البعثة العسكرية البريطانية في وزارة الدفاع العراقية الجنرال رنتن (Renton) ^(١) وفي ٨ مايس عقد الاجتماع الأول بين الطرفين سرّاً في مبنى (السفارة البريطانية أعقبه اجتماعان في ١٠ مايس، ١٧ مايس، وفي هذه الاجتماعات طرحت مقترحات الطرفين لأجل تعديل المعاهدة، وقد شكلت هذه المقترحات نقاطاً ثابتة للحوار الذي استمر لفترة طويلة، جرى ما بين بغداد ولندن، وكانت المقترحات العراقية تتمحور في:

١ - تنمية الجيش العراقي وتطويره وتجهيزه بالمعدات والأسلحة والتجهيزات العسكرية من قبل بريطانيا بهدف إعاقة وتأخير أى هجوم محتمل حتى وصول الإمدادات البريطانية.

٢ - إعادة النظر بالقواعد الجوية البريطانية بالعراق.

في حين تركزت المطالبات البريطانية على استمرار استخدامها لقاعدتي الشعبية والخبائية في العراق وإيجاد نواة هيئة قادرة على مساعدة البريطانيين في نشر القوات بسرعة وقت الحرب (هيئة الدفاع المشترك) (Joint Defence Board)، وإيجاد تسهيلات في الحصول على النفط واستخدام الأراضي العراقية لمرور القوات البريطانية، ومنح تسهيلات جوية في ميادين أخرى للقوة الجوية البريطانية ^(٢).

وفي ١٨ آب انتقلت المفاوضات إلى لندن، والتقى بيفن في هذه المفاوضات بالوصي ونوري السعيد، وأكد الأول أهمية عقد اتفاق مبكر بين الطرفين قبل انتهاء مفعول معاهدة ١٩٣٠م ^(٣).

(1) Report to The Cheif of Stsffby British ministary representations on Preliminary barks With The Iraqis authorities. 8 to 17 may, 1947, FO 371/61591

(2) J.P. (46) 232, 27.12.1946. ministray Diseussions With Iraqis, reported by the Joint Planning staff, FO 371/52405

(3) P. G. Carran to D. C. Stapleton, 6.9.1947, FO 371/615994

وفي ٢٢ تشرين الثاني عقد لقاء سري جديد في السفارة البريطانية ببغداد بين الطرفين قاد الطرف العراقي فيها صالح جبر بعد أن أبعد بقية أعضاء الوفد وظهر صالح متشدداً في موضوع السيادة العراقية باعتبار العراق وبريطانيا عضوين في الأمم المتحدة ويجب إن يكون التعامل بينهما على أساس متكافئ^(١).

ثم عقدت بين الطرفين خمسة لقاءات للفترة من ٢٣ تشرين الثاني ولغاية ٣ كانون الأول حيث تم وضع مسودة المعاهدة الجديدة التي ستكون بديلة لمعاهدة ١٩٣٠م، أبلغ البريطانيون صالح جبر بضرورة إن يستشير زملاءه بصدد الموضوع، وترتيب الوضع الداخلي الذي تأثر بقرار تقسيم فلسطين، وفعلاً عقد صالح اجتماعاً مع كبار المسؤولين في العراق ولم يشرك أحداً من قادة المعارضة كما لم يخبرهم بما ينوي عمله^(٢).

و - معاهدة بورتسموث وقيام الوثبة

احتجت أحزاب المعارضة على فكرة عقد المعاهدة، لأن معاهدة ١٩٣٠م تعتبر ملغاة بموجب ميثاق الأمم المتحدة باعتبار أن البلدين عضوان مستقلان في الأمم المتحدة ولا يجوز إن ترجع كفة طرف على طرف آخر بما يخل بسيادة الطرف الآخر، وأن هذه المعاهدة رجحت كفة المصالح البريطانية على حساب سيادة العراق، وأن المعاهدة عندما عقدت كان العراق واقعاً تحت الانتداب البريطاني، لذلك والحال هكذا لم يكونا متكافئين آنذاك. وهذا ما لا تنص عليه مبادئ الأمم المتحدة. ثم أوضحت الأحزاب بيان الوزارة لا تملك حق تعديل المعاهدة، لأنها لم تنبثق عن مجلس نيابي يمثل الشعب^(٣).

وعشية سفر الوفد العراقي الذي ترأسه صالح جبر إلى لندن، أدلى وزير الخارجية د. فاضل الجمالي الذي كان في لندن بتصريح إلى بعض المراسلين حول معاهدة ١٩٣٠م المراد تعديلها فأوضح: (بأنها قوبلت بنقد شديد لأسباب حزبية وبدون وجه حق)^(٤) فأثار

(1) Minutes of meeting held in Baghdad on November. 17 the 1947, FO 371/61596

(2) Busk to Bevin, 26.11.1947, FO 371/6688

(٣) كبه: مذكراتي، المصدر السابق، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ كذلك: حسين، فاضل: تاريخ الحزب الوطني، المصدر السابق، ص ٢١٦ - ٢١٧

(4) Chancery Eastern Department, 17.1.1948, FO 371/68442

هذا التصريح الجماهير في العراق، وخرج طلاب الكليات بمظاهرات صاحبة اصطدمت بها قوات الشرطة وسقط من جرائها أعداداً من الجرحى، فأصدر مجلس الوزراء قراراً في الخامس من كانون الثاني ١٩٤٨م يقضى بتعطيل الدراسة في كلية الحقوق، وأوعز إلى وزارة العدلية بإجراء التحقيق فوراً ثم أوقفت السلطات بعض المتظاهرين وأغلقت الأقسام الداخلية للطلاب. فغادر الوفد المفاوض إلى لندن بعد إن اطمأن إلى هذه الإجراءات^(١).

وفي لندن واصل الوفد العراقي اجتماعاته مع الجانب البريطاني، التي بدأها في ٧ كانون الثاني، وأعلن بسرعة أدهشت الجميع عن توصل الطرفين إلى عقد معاهدة جديدة وتقرر التوقيع عليها في ٥ كانون الثاني في ميناء بورتسموث، وعلى أثر نشر نص المعاهدة التي أبرقت من لندن إلى وكيل رئيس الوزراء جمال بابان، وتلقفتها الصحف المحلية في صدر صحفاتها، اشتعل القتيل بين صفوف الجماهير، ودعت الأحزاب السياسية أبناء الشعب لإحباط هذا المشروع الذي وصفته بالمشروع الاستعماري الجديد، وطالبت برفضه ومقاومته^(٢) وخرجت مظاهرات كبيرة قام بها طلاب الكليات والمدارس وساهم بها الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب الأحرار والحزب الشيوعي السري، ودعت إلى الإضراب العام في الدوائر والمعامل، وتعرضت المنشآت البريطانية إلى هجمات عنيفة من المتظاهرين، كما هوجمت جريدة الأوقات العراقية (التايمز)^(٣).

وكانت الأحزاب السياسية في بغداد قد تعهدت مسبقاً بإنهاء ستعارض المعاهدة الجديدة. فحزب الاستقلال أوضح في بيانه، المؤرخ في ١٨ كانون الثاني بأن المعاهدة أكثر ظلماً من معاهدة عام ١٩٣٠م، وقد قبلت آنذاك هذه المعاهدة كضمن لإنهاء الانتداب البريطاني للعراق، بينما المعاهدة الجديدة تخل بالسيادة الوطنية.. وقد اتفقت الأحزاب السياسية كافة بأن المعاهدة جاءت تمهيداً لقيام هيئة الدفاع المشترك J.D.B التي يعتقدون بأنها ستزج العراق في حروب بالنيابة عن بريطانيا، لذلك اتفقت كافة الأحزاب على رفض المعاهدة^(٤).

(١) الحسني: أحداث عاصرتها، المصدر السابق، ص ٢٨٧

(٢) كبه: مذكراتي، المصدر السابق، ص ٢٢٨ - ٢٢٩، كذلك العكام: تاريخ حزب الاستقلال، المصدر السابق ص ٢١٩

(٣) لونكريك: العراق الحديث، ج ٢، المصدر السابق، ص ٥٦٦ - ٥٦٧

(4) AL - Windawi, OP. cit. P. 92

وبينما كان الوفدان المتفاوضان العراقي والبريطاني في لندن يتبادلان عبارات التهاني والرسائل، بلغت الأحداث في بغداد حد الأزمة التي سميت بـ (الوثبة)^(١). فطلبت وزارة الخارجية البريطانية من الوفد العراقي بالعودة إلى بغداد في أقرب وقت ممكن، وقد وافق الوفد على المغادرة فوراً. غير إن صالح جبر وتحت ضغط زوجته التي كانت ترافقه في لندن، رفض العودة وأعرب عن رغبته بالبقاء لكي تستكمل زوجته التبضع في أسواق لندن^(٢).

وفي بغداد طلب الوصي من وكيل رئيس الوزراء جمال بابان إن يتصل بصالح جبر لكي يعود إلى بغداد على جناح السرعة. ومن لندن صرح الأخير للإذاعة البريطانية بأنه مقتنع بأن الشعب العراقي والبرلمان سيجدان في المعاهدة ما يحقق أمانهم القومية وأن بعض العناصر الهدامة استغلت فرصة غيابة فأحدثت الاضطرابات وأنه سيعود للعراق ويسحق هذه الرؤوس الفوضوية^(٣) فأثار هذا التصريح المتظاهرين الذين خرجوا صبيحة يوم ٢٣ كانوا الثاني بمظاهرات طافت شوارع بغداد وهم يتوعدون فيها رئيس الوزراء. فاحتشد حوالى ٣٥٠ طالباً في باب المعظم يهتفون بسقوط الحكومة والتمجيد بالوثبة التي أطلقوا عليها ثورة الشعب، وانضم إليهم عدد من العمال والنسوة فالتجها صوب شارع الرشيد. وعند وصولهم سوق الصافير ألقى الشاعر محمد صالح بحر العلوم قصيدة حماسية ثم توقفوا أمام مقر التحقيقات الجنائية، فحملوا رئيس الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي على الأكتاف. وهنا صاح بعض أعضاء حزب الاستقلال (هؤلاء هم الشيوعيون).. اتركوا صفوفهم فإنهم يريدون إن يبيعوا المملكة للروس فانسحب حوالى ثلث الحشد. وبسبب الانقسام الذي حدث بين المتظاهرين استأنفت المظاهرة مسيرتها إلى ساحة الباب الشرقي وتوقفت عندها، فأعتلى الجادرجي تمثال السعدون الذي ينتصب جانباً منها، وجعلهم يقسمون بالكفاح حتى تلبى مطالب الشعب^(٤).

وفي يوم ٢٥ كانون الثاني هدأت الحالة في بغداد، وقامت جهات مجهولة بتوزيع

(1) Chancery to Eastern Departewcut, 17.1.1948, FO 371/68442

(2) Minute by Wright, 14.1.1948, FO 371/68444

(٣) الحسني: الوزارات، ج٧، المصدر السابق، ص ٢٦٣ كذلك: كبة، مذكراتي، مصدر سابق، ص ٢٣٠

(4) Batatu, H. OP. Cit. P. 556

مناشير غير مذيبة تتهجم على الحركة الوطنية والوثبة وتتهمهما بأنهما من عمل الشيوعية الدولية والصهيونية العالمية بهدف إشعال الفتنة في البلاد، وصرف الأذهان عن القضية الفلسطينية ووضع العراق إلى أحضان روسيا^(١).

وفى المحافظات (الألوية) خرجت مظاهرات واسعة استطاع المتصرفون (المحافظين) أن يسيطروا عليها ويقللوا نطاقها وأن يحافظوا على الوضع العام في معظم المراكز المهمة، إلا أن المظاهرة التي خرجت في السليمانية كانت تهتف لصالح الروس، واختطف المتظاهرون أحد المدرسين الإنكليز في المدينة وأحرقوا المعهد البريطاني فيها^(٢). أما السفارة البريطانية وبالرغم من كونها كانت تقوم بدور واضح عند الأزمات إلا أنها في هذه الوثبة ظلت بعيدة عنها تخشياً من حدوث صدام يؤدي إلى تصعيد الموقف، ويعرض مصالحها للخطر، ورغم أن نوري السعيد أطلع السفارة بأنه يجب إهمال المعاهدة على الأقل في الوقت الراهن ريثماً تهدأ الأحوال. إلا أنها كانت فاقدة القوة لأن الوصي كان بعيداً عنها، كما أن الموظفين البريطانيين أحسوا إن أي تدخل من قبلهم في هذا الوقت الحرج بالذات سيكون أمراً غيباً للغاية^(٣) وأظهرت السفارة الروسية في بغداد اهتمامها بالأحداث التي وقعت في بغداد فقد شوهد أركادي سوفوروف رئيس البعثة الروسية في بغداد يتجول في شارع الرشيد ليستقصى الأخبار عن المظاهرات وتطوراتها، فدخل صيدلية دجلة في الحيدر خانة وطلب من صاحب الصيدلة ورئيس لجنة الهجرة الأرمنية تزويده بتفاصيل عن المظاهرات والحوادث التي وقعت^(٤) وكان السلطات قد اعتقلت بعض قيادي حزب الاستقلال لأنه المنظم الرئيسي للمظاهرات، ومنهم فائق السامرائي وإسماعيل الغانم وبعض العناصر الشيوعية عند بداية الوثبة، كما تم خلق جريدتي الاستقلال واليقظة^(٥). وكان لاشتداد التظاهرات في مختلف أنحاء بغداد، والضغط الذي مارسه الأحزاب وتعرضها للمنشآت البريطانية وبعض الدوائر الحكومية رغم الإجراءات الشديدة التي اتخذتها الحكومة قد

(١) حميدي: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ٥٣٧ - ٥٣٨

(٢) لوكرليك: العراق الحديث، ج ٢ المصدر السابق، ص ٥٦٧

(3) AL- Windawi, M. OP. Cit. P. 93

(4) Batatu, OP. Cit. P. 556

(٥) الحسني: الوزارات، ج ٧، المصدر السابق، ص ٢٦١

دعت الوصى عبد الإله لأن يتراجع ويعلن بأنه يعد أبناء الشعب: (يعدم الموافقة على أية معاهدة ما لم تحظ بموافقة الشعب وتضمن حقوق البلاد وأمانية الوطنية)^(١).

وكان هذا الإعلان مثار دهشة الأوساط البريطانية التي وبخته على موقفه الضعيف هذا، وفي الواقع كان الوصى مضطراً لتهدئة الوضع الداخلي المتوتر، كما كان في الوقت نفسه ضربة قوية لسياسة وزير خارجية بريطانيا المستر بيفن، وقد حملت الصحف البريطانية عليه والتنديد به^(٢). وفي حين وجد البيان صدى إيجابيا لدى الأوساط الشعبية والسياسية الوطنية^(٣)

وكان بيفن قد وضع كل آمالة بصالح جبر بالتعاون مع الوصى لتوفير الدعم في مجلس النواب للمصادقة على المعاهدة بأقرب وقت، وطلب إليهم أن يزيلوا سوء الفهم الذي أحدثته الترجمة العربية لنص المعاهدة^(٤). وبهدف تسوية الوضع في بغداد دفعت الحكومة البريطانية تكاليف عودة الوفد العراقي إلى بغداد، وقامت طائرة خاصة بنقلهم من لندن إلى قاعدة الحباينة، وأكد بيفن على صالح جبر بأن هذه اللحظات الدقيقة هي لحظة الثبات والحزم في مواجهة الأزمة ويجب الصمود أمامها وعدم التراجع لكي نصل إلى هدفنا الذي نريده^(٥)

وفي يوم ٢٦ كانون الثاني وصل بغداد صالح جبر وأدلى بتصريح حال وصوله أكد فيه بأن المعاهدة الجديدة تتضمن مزايا إيجابية وسوف تقول هذه الأمة كلمتها، إلا أن هذا التصريح أثار الجماهير فخرجت مظاهرات حاشدة في مناطق بغداد تعلن غضبها ضد الحكومة، وحدثت مصادمات مع الشرطة، وكان قد بلغ عدد الضحايا ١٧ قتيلاً حتى ذلك اليوم^(٦). فأضطرت متصرفية لواء بغداد استخدام الجيش لمواجهة المتظاهرين، وأيدتها وزارة الداخلية، إلا أن الوصى وأفراد النخبة الحاكمة لم يوافقوا على إنزال الجيش لعدم

(١) كبه: مذكراتي، المصدر السابق، ص ٢٣٠ كذلك: الجادر جي، المذكرات، المصدر السابق ص ١٧٦

(2) AL- Windawi, M. OP. Cit. P. 93

(٣) الحسيني: الوزارات، ج-٧، المصدر السابق، ص ٢٦٠

(4) Bevin to The Regent, 24.1.1948, FO 371/68443

(5) Canversation With The Iraqi Prime minister, 26.1.1948, FO 371/68444

(6) Batata, OP. Cit. P. 554

الاطمئنان له، لأنه يضم عناصر معادية للأنكليز، فصرف النظر عن الموضوع^(١).

وتؤكد المصادر بأن الفريق صالح جبر رئيس أركان الجيش كان من المعارضين لفكرة إقحام الجيش في مواجهة المتظاهرين وهدد بتقديم استقالته في حالة الاستعانة بالجيش^(٢) وبذلك فوت على نفسه فرصة استثمار الوثبة وتحريك الجيش لإسقاط النظام وإعلان حكومة وطنية. فقد كانت الظروف مهيأة إلى جانبه وهو الشخصية الوطنية الذي يحظى بشعبية بين أوساط الجيش. إضافة إلى أن غالبية ضباط الجيش لا يكونون ولاء للنظام وخاصة للوصي عبد الإله منذ أحداث عام ١٩٤١م التي نكل بقادتها وأضعف قدرات الجيش. لذلك والحالة هذه فإن الفرصة كانت مناسبة أمامه، ولو استغلها وأسقط النظام لخلد اسمه في تاريخ العراق الحديث.

وفي ٢٧ كانون الثاني استمرت التظاهرات وزحفت من جانب الرصافة إلى جانب الكرخ قابلتها تظاهرة أخرى كانت متجهة من الكرخ إلى جانب الرصافة والتحمتا على جسر (المأمون) الشهداء حالياً فتصدت لهم الشرطة من فوق المآذن المطلة على الجسر في جامعي حنان والآصفية وأطلقت عليهم النار فقتل البعض وسقط البعض الآخر في النهر، أما الباقون وهم قلة فقد استطاعوا الإفلات من قوات الشرطة.

وأمام هذه الحالة المتأزمة قام نوري السعيد بمحاولة لإقناع الحكومة باستخدام القوة ضد المتظاهرين وفرض نظام منع التجوال لإعادة الهيبة للسلطة. إلا أن بعض الساسة ومن بينهم السيد محمد الصدر لم يوافقوه، وطلبوا منه اتباع الوسائل السلمية لمعالجة الأزمة بما في ذلك استقالة الوزارة^(٣).

وفي اليوم ذاته استقال ثلاثة وزراء وعشرون نائباً احتجاجاً على الأسلوب الذي عاجلت فيه الحكومة التظاهرات. فاستقال عبد العزيز القصاب رئيس مجلس النواب الذي شاهد الحوادث بنفسه^(٤). أما الوزراء الثلاثة الذين استقالوا منهم يوسف غنيمه وزير المالية

(١) حميدي: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ٥٣٧ - ٥٣٩

(٢) AL- Windawi, M. OP. Cth. P. 94

(٣) حميدي: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ٥٤٠ - ٥٤١ كذلك: القصاب عبد العزيز: من

ذكرياتي، منشورات عويدات، بيروت ١٩٦٢م، ص ٣١٧

(٤) القصاب: من ذكرياتي، المصدر السابق ص ٣١٧

وجميل عبد الوهاب وزير الشؤون الاجتماعية وجمال بابان وزير العدلية^(١). وفي ذلك اليوم بدأ الوصى يفقد أعصابه بعد أن تملكه الرعب الذي أثارته فيه أمه وشقيقاته، بفعل الاستفزازات التي سمعنها من بعض السيدات البغداديات اللواتي كن يقصصن عليهن بواسطة التليفون حوادث القتل المروعة التي وقعت في شوارع بغداد فانفجرت دموع الوصى وبدأ ممزقاً وطلب من صالح جبر متوسلاً أن يستقيل من رئاسة الحكومة، وبعد تردد من الأخير وافق على الاستقالة^(٢) فهرب إلى ناحية الهاشمية في لواء الحلة عند أصهاره آل الجريان من عشائر البوسلطان، فاستقر عندهم إلى أن هدأت الأوضاع؛ ثم غادر بعد ذلك إلى إمارة شرقى الأردن ومن ثم إلى بريطانيا^(٣). وباستقالته هدأت الحالة في بغداد، ولم يعد هناك أى نشاط للمتظاهرين فأسدل الستار على الوثبة.

ز - السيد الصدر فى السلطة

اختير السيد محمد الصدر رئيساً للحكومة الجديدة التي خلفت حكومة صالح جبر المستقيلة فى ٢٩ كانون الثانى، وكان اختياره فى تلك الظروف الصعبة موفقاً باعتباره يحظى باحترام الجميع، كونه لم يكن محسوباً على أى من الأطراف، بالإضافة إلى ذلك فإنه من رجال الدين الشيعة وينحدر من عائلة معروفة دينياً ترجع أصولها إلى آل البيت. أصدرت حكومة الصدر فى أول خطوة قراراً بإلغاء المعاهدة رغم معارضة وزير العدلية عمر نظمى بحجة أنها من القضايا الدولية الخطيرة التي يترتب عليها نتائج دولية وخيمة^(٤) وأبلغت السفارة لبريطانية بمضمون القرار برسالة سلمت إلى السفارة بتاريخ ٤ شباط^(٥) كما أصدرت الحكومة بعض القرارات منها: - إطلاق الحريات السياسية والإفراج عن الصحف والموقوفين، وتوفير المواد الغذائية للمواطنين الذين تأثروا بسوء الحالة الاقتصادية،

(١) الحسنى، الوزارات، ج٧، المصدر السابق، ص ٢٧٢

(2) Busk to Bevin, 30.1.1948, FO 371/68444

(3) Batatu, OP. Cit. P. 557

(٤) كبه: مذكراتى، المصدر السابق، ص ٢٤٧

(5) Iraq government, Ministry OF Foreign Affaires, 4.2.1948 FO 371 / 68447

كما عبرت الحكومة عن دعمها للفلسطينيين. وقد قوبلت تلك القرارات بارتياح شعبي^(١). أما الحكومة البريطانية فقد ساءت أوضاعها قرارات حكومة الصدر، وحملوا عليه وظلوا يمتقنون، لأن حكومته من جهة رفضت معاهدة بورتسموت، ومن جهة أخرى حملت بريطانيا رسمياً نتائج النكبة في فلسطين، وحرضت الرأي العام ضد البريطانيين، فأدى ذلك إلى تزايد النقمة الشعبية ضد بريطانيا.

لذلك كانت مسألة تغيير الحكومة موضع بحث رئيسي ما بين السفارة البريطانية والوصي عبد الإله.

ولم يقر لهم قرار حتى استقالتها وخروج السيد الصدر منها^(٢).

لقد شكلت حكومة الصدر خطراً على المصالح البريطانية طيلة فترة وجودها في السلطة، حسبما جاء في الوثائق البريطانية التي توضح لنا حقيقة القلق الذي انتاب الحكومة البريطانية، فقد ظلت الخارجية البريطانية تحت سفارتها في بغداد منذ مطلع نيسان من عام ١٩٤٨م للتشديد على البلاط الملكي من أجل إسقاط الحكومة والمجيء بحكومة جديدة تضم عناصر موالية للبريطانيين، إلا أن هذا الأمر لم يكن سهلاً بسبب الشعور الوطني المتصاعد ضد بريطانيا، لذلك فقد اتفق كل من الوصي والسفير البريطاني في بغداد على الانتظار لحين إجراء الانتخابات العامة في حزيران، وسيكون في حينها من الممكن دفع أصدقاء بريطانيا إلى الحكومة الجديدة^(٣).

قامت حكومة الصدر بحل المجلس النيابي في ٢٢ شباط رغم معارضة وزير العدلية عمر نظمي تمهيداً لإجراء الانتخابات^(٤). ففي أوائل نيسان طلب رئيس الحكومة من أبناء الشعب المحافظة على الهدوء وضبط النفس، واحترام حرية الناخبين والمنتخبين أثناء سير الانتخابات.

وما كادت الانتخابات تبدأ حتى ظهرت التدخلات فيها، وقيام جماعة بورتسموت

(١) حميدى: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ٥٥٥

(2) Mack to Bevin, 29.4.1948, FO 371/69371

(3) Memorandum on Iraq by Barrows, 12.4.1948, FO 371/68449 FO to Mack, 10.5.1948, and Mack to Bevin, 13.5.1948, FO 371/68461

(4) حميدى: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ٥٥٦

بفرض أنفسهم عليها، ف وقعت معارك كثيرة وحوادث قتل أودت بحياة الأبرياء^(١). مما اضطر بعض الوزراء للانسحاب من الوزارة وتقديم استقالاتهم، فانسحب داود الحيدري وزير الشؤون الاجتماعية في ٢٦ مارس احتجاجاً على تدخل موظفي الإدارة في شؤون الانتخابات المدفوعين من قبل البلاط^(٢). وانسحب محمد مهدي كبة ممثل حزب الاستقلال من الوزارة في ٧ حزيران احتجاجاً على تدخل البلاط ومناصريه في سير الانتخابات وفرض مرشحهم على الناخبين^(٣).

وفي ١٥ حزيران انتهت الانتخابات التي جرت وفق قانون ١١ لسنة ١٩٤٦م وفي ظل الأحكام العرفية، فحصل البلاط على أغلبية ساحقة في مجلس النواب وبقي للأحزاب السياسية المعارضة ٧ مقاعد، فحصل حزب الاستقلال على أربعة مقاعد فاز فيها محمد مهدي كبة وداود السعدي وإسماعيل الغانم وفائق السامرائين^(٤). وحصل الحزب الوطني الديمقراطي على ثلاثة مقاعد، فاز فيها كل من حسني جميل وخدوري وخدوري ومحمد حديد. وبانتهاء الإنتخابات قدم السيد الصدر استقالته من رئاسة الحكومة في ٢٣ حزيران ١٩٤٨^(٥).

ح - الجيش العراقي وحرب فلسطين عام ١٩٤٨

خضعت فلسطين وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي للانداب البريطاني بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى باعتبارها من الأراضي التي كانت خاضعة لسيطرة الدولة العثمانية الخاسرة في تلك الحرب، ولما كانت الصهيونية العالمية قد عزمت ومنذ مطلع القرن العشرين على إنشاء دولة لليهود في فلسطين، فقد سعت بكل جهودها للعمل على تنفيذ تلك الفكرة، وجندت كل طاقاتها لأجل هذا الهدف. ولقيت مساندة قوية من بريطانيا

(١) الحسني: الوزارات، ج٧، المصدر السابق، ص ٣١٤ - ٣١٥

(٢) الحسني: المصدر السابق أعلاه، ص ٣٢٠

(٣) كبة: مذكراتي، المصدر السابق، ص ٢٥٢ - ٢٥٣

(٤) كبة: مذكراتي، المصدر السابق، ص ٢٥٣

(٥) حسين، فاضل: تاريخ الحزب الوطني، المصدر السابق، ص ٢٧١

والولايات المتحدة الأمريكية، ورغم أن بريطانيا حاولت عدم إظهار موقفها أمام الرأي العام العربى خوفاً على مصالحها فى المنطقة؛ إلا أنها ساهمت بقدر كبير فى دعم الحركة الصهيونية من خلال قرارها بالانسحاب من فلسطين والموافقة على قرار تقسيمها الصادر من الأمم المتحدة التى ساهمت بصياغته، والذي منح بموجبه جزءاً من الأراضى الفلسطينية لليهود، وشجعت الهجرة اليهودية فى كافة دول العالم إلى فلسطين. مما أثار حفيظة الرأي العام العربى، وعلى وجه الخصوص العراق وتحزبت الأحزاب الوطنية ضد القرار وطالبت باستخدام القوة ضد الصهاينة وفتح مكاتب للمتطوعين العرب لمحاربة الصهاينة الذين اغتصبوا الأراضى الفلسطينية^(١).

لقد كانت القضية الفلسطينية تهم الشعب العراقى لأسباب وطنية وقومية، وكانت الأحداث التى وقعت فى فلسطين منذ الثلاثينيات قد أجبرت الحكومة العراقية على الاهتمام بها، على الرغم من أن الملك فيصل الأول أول رئيس عربى يتوصل إلى تفاهم مع الصهيونى وايزمان (Weizman) إلى عهد يرجع لعام ١٩١٩م^(٢).

وجاء تصريح الرئيس الأمريكى هارى ترومان (H. Truman) فى تشرين الأول من عام ١٩٤٥م بالسماح لمائة ألف يهودى أوروبى بالهجرة إلى فلسطين، ليضع المشكلة الفلسطينية تحت الأضواء، ثم تحركت الولايات المتحدة الأمريكية تحت قيادة ترومان لدعم الطلبات اليهودية القاضية بتقسيم فلسطين، فأثار هذا التصرف حفيظة الساسة العراقيين والعرب^(٣).

لقد آمن صانعو السياسة البريطانية بأنه من الأفضل إقامة دولتين فى فلسطين إحداهما لليهود وأخرى للعرب الفلسطينين، إذ إن ذلك يطمئن العرب واليهود^(٤).

وفى حزيران عام ١٩٤٦م دعت الجامعة العربية لعقد اجتماع فى بلودان بسوريا ومثل العراق أعضاء مجلس الأعيان السيد عبد المهدي، وحمدي الباجه جي رئيس الحكومة

(١) كبه: مذكراتى، المصدر السابق، ص ١٢٨

(٢) للمزيد من المعلومات عن القضية الفلسطينية راجع: جبار، عباس عطيه: العراق والقضية الفلسطينية من عام ١٩٣٢ - ١٩٤١م، رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة بغداد - ١٩٨٢م.

(3) Cabinet Paper, Post War Issues in The Middle East, C. G. 537/3982

(4) Nicholas Bethel, The Palestine Iriangle, (London, Ha zel Watson and vincy, 1959), P. 164

الأسبق ود. فاضل الجمالى وزير الخارجية، والأخيران معروفان بمعارضتهما لإنشاء دولة يهودية، وصدرت قرارات عن المؤتمر عرفت بمقررات بلودان السرية. أهمها تجميم الامتيازات الاقتصادية البريطانية والأمريكية فى المنطقة واعتبارها ملغية والامتناع عن دعم مصالحها الخاصة فى النشاطات الدولية، وكذلك دعم الشؤون الفلسطينية الداخلية، ولكن الوفد العراقى لم يقتنع بالقرارات وطلب أن يسجل العراق احتفاضه بحق القيام بفعل فى حالة الدفاع عن فلسطين^(١). وعلى الرغم من أن الحكومة لم تفصح عن طبيعة فعلها؛ إلا أنه كان هناك إدراك عام هو أن العراق ليس له القدرة على تهديد المصالح الأنكو - أمريكية، كما أن الحكومة ليس لديها الرغبة فى أن تفعل شيئاً، وأن الوصى وأغلب السياسيين العراقيين كانوا يستخدمون القضية الفلسطينية لتحقيق دعم شعبى فى البلاد^(٢). ورغم أن القضية الفلسطينية عرضت على هيئة الأمم المتحدة لمناقشتها وهذا مبدأ طالب به الساسة العراقيون مراراً وخاصة الجمالى؛ إلا أنها أقرت بالتالى تقسيم فلسطين فى تشرين الثانى من عام ١٩٤٧ م. ثم جاء قرار الحكومة البريطانية بإنهاء الإنتداب فى ١٥ آيار من عام ١٩٤٨ م، وقبل هذا التاريخ ساهمت بريطانيا بفتح باب الهجرة أمام اليهود إلى فلسطين، ومكنتهم من مضاعفة أعدادهم وساعدتهم فى تطوير قدراتهم العسكرية. أما خطة التقسيم فقد لقيت موجة من الاحتجاجات والمظاهرات فى العراق والوطن العربى، وأجبرت تلك التظاهرات التى استمرت لغاية شهر كانون الأول جامعة الدول العربية لعقد اجتماعين أحدهما فى صوفر بلبنان والثانى فى القاهرة^(٣).

فى تلك الفترة كانت الدول العربية تعيش خلافات حادة وخاصة ما بين الأسرة الهاشمية الحاكمة فى بغداد وعمان من جهة والعائلة السعودية الحاكمة فى الرياض من جهة أخرى، كما دخلت مصر فى منافسة معها فيمن سيحكم فى فلسطين، وفى الوقت ذاته نادى صالح جبر رئيس الحكومة العراقية الدول العربية كافة لإرسال جيوشها إلى فلسطين، وكانت الغاية من دعوته الحصول على دعم شعبى له، وقد حاولت السفارة البريطانية أن تثنيه بعدم إرسال أى قطعات عراقية إلى فلسطين؛ لكنهم لم يفلحوا فى

(1) AL - Windawi, OP. Cti. P. 115

(2) Busk to Bevin, 16.8.1946, FO 371/52314

(3) AL - Windawi, OP. Cti. P. 117

إقناعه فتوجهوا نحو الوصى عبد الإله فوجدوه يبحث عن الدعم الشعبى أيضاً^(١).
ومن جانب كان الملك عبد الله بن الحسين ملك شرقى الأردن ضد أية محاولة تقوم بها
الدول العربية لإرسال جيوشها إلى الأردن لمحاربة اليهود، لاعتقاده بأن الدول العربية
ستحتل بلاده قبل أن تحتل فلسطين، فحاول صالح جبر الذى سافر إلى عمان إقناعه بأن
إرسال قوات عراقية إلى ما وراء شرقى الأردن سيزيد من شعبية الهاشميين فى العراق
والوطن العربى، ولكنه لم ينجح بإقناعه^(٢).

ومن جانبه فقد أصر العراق على إيقاف ضخ النفط إلى ميناء حيفا الفلسطينى الذى
وقع تحت السيطرة الصهيونية، فى الوقت الذى ظن فيه أن هذا الأمر يساعد على تجديد
حركة القوات اليهودية وألتهم الحرية والاقتصادية، و أشعرت الحكومة البريطانية بأهمية
ذلك^(٣).

أما الحكومة البريطانية فقد طلبت من الحكومة العراقية تنفيذ بعض النقاط هى:
١ - عدم إرسال قطعات عسكرية عراقية إلى فلسطين أو تشجيع الحكومات العربية أن
تفعل الشيء نفسه.

٢ - عدم التشجيع على تشكيل حكومة فلسطينية تحت قيادة مفتى فلسطينى محمد أمين
الحسينى أو أى شخص آخر.

٣ - عدم تشجيع المتطوعين العرب للدخول فى فلسطين قبل ١٥ مايس ١٩٤٨.

٤ - عدم إيقاف ضخ النفط العراقى إلى مصفى حيفا.

٥ - مواصلة الجهود الدبلوماسية لإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية.

غير أن الحكومة العراقية التزمت بهذه الإرشادات خلال شهرى تشرين الثانى وكانون
الأول وكانون الثانى من عام ١٩٤٨ م^(٤).

وخلال الفترة الممتدة من شباط وحتى ١٥ مايس، ناقش البريطانيون مشكلة فلسطين مع
الوصى لوحيدته، وحاولت السفارة البريطانية إعاقه الحكومة العراقية من إرسال الجيش

(1) Busk to Bevin, 4.12.1947, FO 371/61598

(2) B. L. to Burrows, 8.12.1947, FO 371/61598

(3) Kirkbride to Bevin, 20.12.1947, FO 371/61583

(4) AL - Windawi, OP. Cit. P. 122

العراقى إلى فلسطين قبل نفاذ مدة الانتداب فى فلسطين، رغم أن الرأى العام كان يضغط على الحكومة لإرسال الجيش العراقى إلى فلسطين^(١)؛ إلا أن الحكومة لم تتردد بإرسال الجيش بالتعاون مع الجيش الأردنى. ومرة أخرى يرفض الملك عبد الله دخول الجيش العراقى قبل ١٥ مايس. حيث وعده البريطانيون بأنهم لن يعارضوه إن ألحق الجزء العربى من فلسطين بمملكته^(٢).

إن الأحداث المتسارعة فى فلسطين وقيام الهجاناة والقوات الصهيونية بالهجوم على المدن الفلسطينية فى نيسان ١٩٤٨م واحتلالها لأغلب المدن العربية ومنها طبرية وحيفا وصفد وبافا وبيسان وإبعاد العرب عنها بطريقة وحشية كمذبحة دير ياسين، استفزت المشاعر العربية بشكل كبير وولدت سخطاً كبيراً ضد الصهيانة^(٣). فأجبر ذلك الوضع القادة العرب على إرسال جيوشهم إلى فلسطين بهدف امتصاص النقمة الشعبية الغاضبة، وإذا لم يقوموا بهذه الخطوة فإن شعوبهم سوف تسقط أنظمتهم^(٤). ومن القاهرة حيث كان الوصى يعقد لقاءً مع الملك فاروق لحمله على الموافقة بإرسال الجيش المصرى إلى فلسطين، أبرق الوصى إلى بغداد أمراً لحكومته بالسماح للجيش العراقى بالتحرك إلى فلسطين^(٥).

وعشية ١٥ مايس تحرك الجيش العراقى إلى فلسطين، وعبرت القطعات العراقية التى يقدر عددها بثلاثة آلاف مقاتل كدفعة أولى إلى الأردن ومن ثم استقرت فى مواقعها التى حددت لها بفلسطين بالقرب من نابلس، كانت حجم القوات العسكرية العراقية المشاركة فى حرب فلسطين قليلة، وجاءت بناءً على رغبة الوصى التى تقضى بأن يكون العدد صغيراً، وكان عدم استقرار الوضع الداخلى فى العراق وكثرة الأزمات الاقتصادية هى التى دفعته لعدم إرسال أعداد واسعة من الجيش. وحينما بدأ القتال؛ وجد قادة الجيش أن إمكانياتهم ومعداتهم قليلة، ورغم ذلك فأنهم نجحوا فى احتلال منطقة المثلث، غير أن

(1) Minute by Mack in File FO 624/128 (N. D) Minute by Busk 12.3.1948, FO 624/134

(2) Bevin to Kirkbride, 9.2.1948, FO 371/688366

(3) Mack to Bevin, 28.4.1948, FO 371/68371

(٤) الجبوري، صالح صائب: محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، بغداد، دار الكتب ١٩٧٠ ص ٢٢٤

(5) Mack to Bevin, 28.4.1948, FO 371/68371

القيادة العراقية المتمثلة بالوصى الذى كان يرمى للحصول على ولاء الجيش له، بدأ يتطلع لإيقاف إطلاق النار، ووضع اللائمة على الدول الكبرى^(١).

إن قراراً إرسال الجيش العراقى إلى فلسطين، دفع بالملك عبد الله والوصى للتفكير فى كيفية توظيف الجيش العراقى لمصلحتهم، وفى الوقت نفسه تجنب أى اضطرابات يثيرها ضباط الجيش الذين لم يكونوا موالين للملك عبد الله، منذ أن ساهم جيشه إلى جانب القوات البريطانية فى الزحف إلى بغداد وإخماد حركة مايس عام ١٩٤١م، فضلاً عن ذلك فإن الملك عبد الله كان الصديق الحميم لبريطانيا وبالوقت نفسه كان على علاقة باليهود^(٢).

وإذا استعرضنا هذه الظروف نجد أن الدول العربية غير قادرة على تحقيق الآمال الفلسطينية، فرغم أن العرب فى كل مكان أصبحوا مقتنعين أن الجيوش العربية قوية إلى درجة أن عزام باشا الأمين العام لجامعة الدول العربية أعلن بأنها (إذا لم يربح العرب الحرب ضد اليهود بهجوم مباغت فإن على العرب شنق القادة العرب ورجال الدولة). فى حين أن الجيوش العربية التى ذهبت لمقاتلة اليهود لم تكن مستعدة استعداداً تاماً وينقصها السلاح والذخيرة، أما اليهود فأنهم أقاموا سلطتهم فى مناطق فلسطين التى أعطيت لهم طبقاً لقرار التقسيم، وحصلوا على تجربة كبيرة، وكانت قواتهم المسلحة مجهزة تجهيزاً كاملاً ومدرية تدريباً جيداً، لذلك صدم الوطنيون العرب عندما شهدوا هزيمة عام ١٩٤٨م^(٣).

خلال الأسبوع الأول من مايس عمل الوصى وعمه الملك عبد الله سوية نحو أهدافهما بينما لم يظهر اللواء إسماعيل صفوت القائد العراقى أى تعاون معهما أو الامتثال لأوامر الملك عبد الله بالذات، لذلك لم يعين بصفة رئيس أركان القوات العربية، وبالمقابل صدر قرار يقضى بوجوب إشغال المنصب من قبل ضابط عراقى آخر هو اللواء نور الدين محمود، وأيدت اللجنة السياسية فى الجامعة العربية تعيينه، وجاء مشفوعاً بموافقة الوصى والملك عبد الله. لقد ضربا عصفورين بحجر. إذ يحول ذلك دون تدخل اللواء صفوت أو القريق صالح صائب الجبورى رئيس الأركان العراقى فى شؤونهما، وقد وصف الأخير

(1) Mack to Bevin, 22.5.1948, FO 371/68373

(2) AL - Windawi, M. OP. Cit. P. 121

(3) Ibid

فى كثير من التقارير البريطانية بأنه واحد من أعداء بريطانيا فى العراق. ثم إن ذلك يمكن الملك عبد الله ورئيس أركانه الضباط الإنجليزى كلوب باشا (Brigadier Glubb Pa-sha) من استخدام الجيوش العربية لتحقيق غاياتهم العسكرية، وقد أثبتت الأحداث أن اللواء نور الدين محمود كان ضعيفاً ومنقاداً بسهولة لأوامر الملك عبد الله وكلوب باشا^(١). ومحمود نفسه اعترف فيما بعد للواء صفوت أنه كان قد غير الخطط الأصلية للهجوم الذى طلبته الدول العربية بسبب ضغط الملك عبد الله وكلوب باشا^(٢).

أن التغيير فى خطة الهجوم الأصلية التى كان يعتقد بأنها ستحرز النصر ضد الصهاينة حسيغت وفق تعليمات الملك عبد الله الذى لم يكن يرغب بذهاب القطعات العراقية إلى ما وراء المناطق التى عينتها الأمم المتحدة للعرب وفق قرار التقسيم، وقد شك الفريق صالح الجبورى بنوايا الملك عبد الله فواجهه وطالب بتنفيذ الخطة الأصلية، وقد وافقه الملك عبد الله غير أنه عندما ابتدأت المعارك اكتشف الجبورى أن المعارك كانت تسير وفق خطط عبد الله التى لا تطابق الخطة الأصلية، واعترف الجبورى فيما بعد أن تصرف عبد الله هذا كان وراء هزيمة العرب فى الحرب^(٣). إضافة إلى سياسة التسليح البريطانية للجيش العراقى التى كانت تزود الجيش العراقى بذخيرة تكفيه لقتال خمسة أيام فقط، مما أوقع الجيش فى مأزق خلال الحرب التى خاضها فى فلسطين^(٤). فجاءت نتائج الحرب مخيبة لآمال الشعب الذى صدم بها، فقد كان يأمل أن يحقق الجيش انتصاره فى هذه الحرب ويكسر شوكة اليهود ويحرر فلسطين^(٥). كما أنها خيبت آمال ضباط الجيش وتركت تأثيراً سلبياً فى نفوسهم وكشفوا فيما بعد عن حنقهم على العائلة الهاشمية فى كل من الأردن والعراق، واتهموها بخدمة المصالح البريطانية والتعاون مع اليهود^(٦).

(1) Minute by D.J. Busk, 28.5.1948, FO 371/68386

(٢) الحصري، خلدون ساطع: مذكرات طه الهاشمي، ١٩٤٢ - ١٩٥٥م، العراق - سوريا القضية الفلسطينية، ج٢، بيروت دار الطليعة ١٩٧٨م، ص ٢١٩ - ٢٢٢

(٣) الجبورى: محنة فلسطين، المصدر السابق، ص ١٦٩ - ١٧٠

(4) Fo to Mack, 30.6.1948, FO 371/68470

(٥) الجبورى: محنة فلسطين، المصدر السابق، ص ٢٢٩

(6) Kirkbideto Fo, 6.8.1948, FO 371/68471

أصبح من الواضح أن استمرار القتال لن يحقق أى تقدم لصالح الجيوش العربية، وعليه أصبح الانسحاب هو الخطوة التالية، لذلك واجهت الحكومة العراقية موقفاً حرجاً. إذ كيف سيتم انسحاب جيشها ومغادرة فلسطين من دون إثارة الرأى العام فى العراق^(١). لقد جاء الجواب من نوري السعيد الذى كان بمثابة حلاً للمأزق الذى وقعت فيه حكومة مزاحم الباجه جى فبدأ نوري بإعلام البرلمان والمعارضة بالهزيمة العسكرية، والقبول بها كأمر واقع وأكد لهم عدم قدرة العرب بإمكانياتهم العسكرية المتواضعة من تحطيم قدرة الصهاينة وذلك لحصول الصهاينة على قوة عسكرية كبيرة يساندها دعم القوى الكبرى، أما مزاحم الباجه جى؛ فقد اقترح لغرض تركيع إسرائيل فرض حصار اقتصادى كامل حولها^(٢).

لقد كان الظرف صعباً على رئيس الحكومة الباجه جى وهو يواجه هذه الحقيقة، إذ فقد السيطرة على زمام الأمور وظهر مرتاعاً عند إعلان حقيقة هزيمة العرب، فاعقبتها تظاهرات ضد الحكومة، ولم يكن هنالك خيار أمامه سوى الإذعان للاستقالة التى قدمها فى السادس من كانون الثانى عام ١٩٤٩م^(٣). وقد فسحت الاستقالة الطريق لنوري السعيد مرة أخرى ليشكل وزارة جديدة سميت بوزارة نوري العاشرة، وكان هدف نوري السعيد هو سحب الجيش إلى العراق والسيطرة على الوضع الداخلى وتحسين الحياة الاقتصادية فى البلاد. فقد توصل إلى استنتاج بأن الجيش العراقى أجبر ليكون فى وضع دفاعى منذ إن اشترك فى القتال، لذلك فإن وجوده فى فلسطين من دون وجود اتفاقية هدنة قد يعرضه لهجمات الإسرائيليين، وربما يؤدى حدوث خسائر كبيرة فى صفوفه، لذلك رأى من الأفضل سحب الجيش من فلسطين بأسرع وقت ممكن، رغم أن الحكومة كانت خائفة من رد الفعل الشعبى لمثل هذا الإجراء. إن عودة الجيش الذى لم يُسأ الظن به والذى أدى دوراً مشرفاً وقاتل بشجاعة وبسالة عاليتين، قد قدم فرصة للمعارضة وللضباط الوطنيين للتكتل وتشكيل خلايا سرية منظمة تهدف لإسقاط الحكومة^(٤).

(1) Mack to FO, 5.11.1948, FO 371/68453

(٢) كبه: مذكراتي، المصدر السابق، ص ٢٧٠

(٣) الحسنى: الوزارات، ج٨، المصدر السابق، ص ٥٦

(4) Iraq Annual Review OF 1949, FO 371/82403

وفى ١٦ نيسان غادرت القوات العراقية فلسطين وكان تعدادها يبلغ ثمانية عشر ألف مقاتل، بعد أن قررت الحكومة العراقية سحبهم بسرعة، وكان الضباط العراقيين الشباب متأكدين إن الأردن قد تصرف بسوء نية في فلسطين، وكانوا متأكدين أن العرب قادرين على كسب الحرب، وإن غدر السياسيين العرب كان السبب الرئيسى فى خسارة فلسطين، فضلاً عن ذلك كانوا متأكدين أن حكومتهم قد منعتهم بقوة من القيام بعمليات هجومية ضد اليهود، لذلك لم تكن مفاجأة إن يصرح هؤلاء الضباط بضرورة التخلص من البريطانيين لأنهم السبب فيما حصل يشاطرهم حليفهما النظامين فى عمان وبغداد اللذين يجب تغييرهما أيضاً^(١).

ط - سياسة البلاط والسفارة بعد الوثبة والنكبة

كانت نتائج الحرب فى فلسطين قد قوبلت برد فعل شعبى ساخط فى العالم العربى، أما فى العراق فقد أُلقت كافة الاحزاب السياسية باللائمة على بريطانيا، ونادت بقطع العلاقة معها وإنهاء معاهدة التحالف سنة ١٩٣٠م، وشددت الصحافة على أن السبب الرئيسى لهزيمة العرب فى فلسطين ينحصر فى الرفض البريطانى بتزويد العرب بالسلاح والعدة^(٢). وباتت المصالح البريطانية فى العراق أكثر عرضة للمخاطر. وبدأ الموظفون البريطانيون فى العراق يظهرون علائم الخوف من أن تسفر الاحداث فى فلسطين عن تحرك الجيش العراقى ضد الحكومة العراقية^(٣). كما أن هزيمة البلاط ومن ورائه النخبة الحاكمة فى كانون الثانى عام ١٩٤٨م أو ما يسمى (بالوثبة) دفعتهم للعمل معاً من أجل تشكيل جناح معارض للأحزاب السياسية والقوى المعارضة للنظام الحاكم التى أضحت أكثر عداءً من ذى قبل خاصة، وأن العداء لبريطانيا تصدر نشاط هذه الأحزاب، وانتقل إلى صفوف الجيش الذى أظهر تدمره من بريطانيا علانية محملاً أياها نتائج الحرب، وأظهر تصميماً جاداً على التخلص من الوجود البريطانى والنظام الحاكم فى بغداد. وأن بعض الوحدات

(1) AL - Windawi, M, OP, Cit. P. 129

(2) Mack to Bevin, 13.7.1948, FO 371/68450

(3) G. C. Littler to Charge d, Affairs in British Embassy in Baghdid 26.8.1948, FO 371/75127

العسكرية فى العاصمة ومن المعسكرات المحيطة بها تشعر بالظلم والألم، مما جرى، وسيطر عليهم شعور من اليأس بعدم قدرتهم على التخلص من النظام نهائياً. لكنهم ربما تمكنوا من تمهيد السبيل للوصول إلى مبتغاهم بقيام انتفاضة شعبية تظهر العداء الشديد للحكومة والغرب عموماً^(١).

أما السفارة البريطانية فى بغداد فقد دعت حلفاءها العراقيين بأن لا يتجاهلوا الشباب المثقف وخاصة من أبناء المدن لاستقطابهم وتوطيد العلاقة معهم بغية إيجاد نواة من الساسة المثقفين الذى يتعاطفون مع التحالف العراقى البريطانى، إضافة لأصدقائهم من الساسة والوجوة الاجتماعية ورؤساء العشائر، وفعلاً. فإن أول من تبنى تلك السياسة نورى السعيد وصالح جبر^(٢) فالأول استطاع من تشكيل حزبه الجديد الاتحاد الدستورى الذى أجاز فى ٢٤/١١/١٩٤٩م وأبرز من انضم إليه محمد على محمود وموسى الشابندر و خليل كنه وعبد الوهاب مرجان وجميل الأورفلى^(٣) وانضم إليه أيضاً الأعضاء المستقلون فى مجلس النواب ونسبة كبيرة من رؤساء العشائر النواب فى المجلس الذين اعتادوا التصويت التلقائى فى المجلس لأى حكومة تستلم السلطة طالما أنها حازت على ثقة الوصى^(٤) واستطاع صالح جبر من تأسيس حزبه الجديد (الأمة الاشتراكى) فى ٢٤ حزيران ١٩٥١م، وضمت هيئته المركزية كلا من: صالح جبر والسيد عبد المهدي وعبد الكاظم الشمخانى ونظيف الشاوى خياط واحمد الجليلي، والتحق بالحزب مجموعة من رؤساء العشائر وإصحاب المصالح^(٥).

انتعشت آمال البلاط بتأسيس هذين الحزبين وبإمكانية السير بتجربة نظام الحزبين، غير أن الآمال تلاشت بسبب استمرار النزاعات الشخصية بين نورى وصالح ومحاولة كل منهما لفرض هيمنته على المجلس النيابى^(٦).

(1) Baghdad to FO, 10.10.1948, FO 371/68642, and Baghdad to FO, 21.1.1949, FO 371/75127

(2) Minute by Walker, 26.2.1948, FO 371/68447

(٣) الحسنى: الوزارات، ج٨، المصدر السابق، ص ١١٧

(٤) الوندائى: العراق فى تقارير السفارة البريطانية، المصدر السابق، ص ١١٣

(٥) كبه: مذكراتى، المصدر السابق، ص ١٠٦

(٦) الوندائى: العراق فى تقارير السفارة البريطانية، المصدر السابق، ص ١٢٥

وفي حزيران عام ١٩٥١م شكل أيضاً طه الهاشمي رئيس الوزراء السابق الجبهة الشعبية المتحدة وتولى بنفسه رئاسة الحزب، وأصبح محمد رضا الشيببي نائباً له وضم في عضويته صادق البصام وعبد الهادي الظاهر^(١) إضافة إلى بعض الساسة القدامى والنواب أمثال مزاحم الباجه جي وعلى جودت الأيوبي ونصرت الفارسي، وظهر الضعف في هذا الحزب، فلم تكن هناك رابطة فكرية تربطهم، فقدم الباجه جي والفارسي استقالتيهما من الحزب^(٢).

ومن جانبهم فقد لاحظ البريطانيون إن الحزب الوطني الديمقراطي أصبح أكثر عداء لهم مع أنه لم يكن له أي ارتباط بالشيوعيين، لكنهم شعروا إن حزب الاستقلال هو العدو الأكبر لهم، فلا يمكنهم نسيان ماضي أعضاء هذا الحزب الذي منح دعمه لرشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١م وكان البريطانيون يخشون قيام هذا الحزب بدعم الشيوعيين والترحيب بهم، إذا كان ذلك يوفر لهم فرصة لطرد البريطانيين من البلاد^(٣). لكن المذكرة التي أرسلها السير جون فيلبي J. B. Philby إلى لندن من مقره في المملكة العربية السعودية في آذار عام ١٩٤٨م أثارت انتباه الساسة البريطانيين، فقد قال فيها (بأنه يعتقد إن رشيد عالي الكيلاني قد أضحى نصيراً لبريطانيا فهو الرجل الوحيد الذي حمى الساحة العراقية من الشيوعيين^(٤)) غير إن وزارة الخارجية البريطانية ألقت برأى فيلبي جانباً، إذ كانوا يعتقدون بأنه إذا ما سمح للكيلاني بالعودة إلى بغداد فلربما ينظم انقلاباً ضد الحكومة^(٥).

على أية حال كان البريطانيون مقتنعين بأن العراق في حاجة للتغيير وهم أنفسهم بحاجة إلى الاستقرار والطمأنينة في البلاد. وأن التوفيق بين هاتين الحالتين يعتمد على نجاح سياستهم في العراق، لذلك كان غرض بريطانيا من وراء تشديدها على الحكومات العراقية إذا ما أرادت تعزيز الاستقرار في البلاد إن تسعى لأجراء إصلاح اجتماعي

(١) الحسنی: الوزارات، ج٨، المصدر السابق، ص ٢٠٣

(٢) حمیدی: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ٦٤٩

(3) Minute by Walker, 26.2.1948, FO 371/68447

(4) British Embassy Jedda to Bevin, 4.4.1948, FO 371/68447

(5) FO to Jedda, 10.4.1948, FO 371/68447

واقصادي يمنع بالتهديد الشيوعي الداخلي^(١) وذلك يقتضى وجود حكومة قوية، وكانوا يفضلون اختيار الوزراء من حلفائهم ساسة الجيل القديم، ولكي يمنحهم دعماً ينبغي على السفارة أن تبذل جهوداً كبيرة لاستمالة رجال الطليعة المعتدلين الذين كانوا على خلاف مع الجيل القديم، وزج بعض عناصرهم الجديدة بين صفوف الجيل القديم كما جرى مع النازي السابق د. محمد فاضل الجمالي، ويمكن بذل الجهود مع محمد حديد الرجل الثاني في الحزب الوطني الديمقراطي ومحمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال وعدد من أنصاره للانضمام إليهم، فإذا لمحت خطوتهم سيكون هؤلاء أكثر فائدة للمنهج الإصلاحى الذى طرحته السفارة. ويبدو أن السفارة قد بلغت غايتها بنجاح للفترة من ١٩٤٨ - ١٩٥١م^(٢).

وقع الاختيار على نوري السعيد، وضمت حكومته الجديدة التى تشكلت فى ١٥ أيلول عام ١٩٥٠م خمسة أعضاء من حزب الاتحاد الدستوري الذى يتزعمه، لعدم توصله إلى إتفاق مع صالح جبر وتوفيق السويدي بانضمامها إلى الوزارة^(٣).

عندما وصل نوري إلى السلطة كان مفعماً بالحياة وبأفكار واسعة لتطوير البلاد، والقضاء على البطالة، وتحسين الظروف الاجتماعية، وأعلن إن حكومته ستركز جهودها لتطوير القطاع الاقتصادي وإصلاح الخلل الإداري، وما إن حققت المفاوضات التى أجراها نوري مع شركة نفط العراق I.P.C نجاحاً وفق مبدأ المناصفة بالأرباح، فزادت من عائدات العراق النفطية وصلت إلى (٥١) واحد وخمسين مليون دولار، حتى بدأ يعد الشعب بأنه سيضع خطة لتنفيذ مشاريع واسعة للبلاد فى مجال توسيع الطرق والمدارس والمستشفيات وغيرها، وقد رحب البريطانيون بخطته لكنهم كانوا يعتقدون بأنه لا يستطيع لوحده تنفيذ تلك المشاريع، وأن حكومته لا تستطيع الاستمرار لفترة طويلة ما لم يتعاون مع بعض الوزراء الأقوياء^(٤).

أما بيفن Bevin فقد أولى أهمية كبيرة لسياسة نوري السعيد وراح يشجع على إرسال عدد كبير جداً من الخبراء البريطانيين إلى العراق لتسريع خطة نوري السعيد. أما رئيس

(1) Memorandum on The Future OF The Iraqi treaty and Arab Nationalist Movement, 7.4.1948, FO 371/68585

(2) Mack to Bevin, 26.5.1948, FO 371/68386

(3) Mack to Bevin, 6.11.1950, FO 371/82408

(4) Mack to Bevin, 6.10.1950, FO 371/82408

مكتب الشرق العربي في وزارة الخارجية البريطانية مايكل رايت M. Wright فقد ناقش مع الوصى الذي كان يقضى إجازة في لندن نقاط ضعف حكومة نوري السعيد وطلب دعمه للحكومة، ووعده الوصى بمساعدة نوري في تقوية حكومته^(١).

في تلك الفترة كان حكومة نوري تتعرض لهجوم قوى من أحزاب المعارضة بسبب تهاونها مع الغرب، وبهذا لسياسة الحياد بين المعسكرين الغربى والشرقى^(٢) وكان الرأى العام الشعبى قد استاء بمראה من دول الغرب لإنها ساعدت على قيام دولة إسرائيل وتشريد الشعب الفلسطينى، وترسخت قناعة الرأى الشعبى بأن الدول الغربية ليست قادرة على حماية العراق إذا ما اجتاحه الروس^(٣).

وفى آب من عام ١٩٥١م أعلن نوري النقاط الرئيسية من الاتفاقية الجديدة التى توصلت إليها حكومته مع شركات نفط العراق، وقد لعب السفير البريطانى الجديد السير جون تروتبك S. John Troutbeck دوراً كبيراً فى نجاح الاتفاق. فقد رفع تقريراً فى نيسان من عام ١٩٥١م إلى لندن أشار فيه إلى إن الأحداث فى إيران سببها تأصل الحقد بين الحكومة الإيرانية وشركات النفط، وأن المعارضة العراقية تطالب بتأميم نفطها وسيؤثر ذلك على مصالح بريطانيا النفطية ليس فى العراق وإنما فى المنطقة إذا لم تتوصل شركة نفط العراق إلى اتفاق مع الحكومة العراقية^(٤).

استفزت الاتفاقية الأحزاب المعارضة التى راحت تطالب بتأميم الصناعة النفطية وقاد تلك المطالبة كل من حزب الاستقلال وحزبى الوطنى الديمقراطى والجهة الشعبية المتحدة، وهاجمت صحافتها الحكومة وارتباطها بالوجود البريطانى، غير إن نوري لم يفسح لهما المجال أكثر. ففى كانون الثانى عام ١٩٥٢ وقع نوري الاتفاقية الجديدة مع شركة نفط العراق وصادق عليها مجلس النواب^(٥).

إن هجوم الصحافة على بريطانيا أجبر تروتبك على أن يلفت انتباه القادة العراقيين لخطر الحملة التى تقوم بها المعارضة، وأوضح للوصى بأن إذا ما فسخ المجال لهؤلاء فإن

(1) Minute by Rhodes, 18.10.1950, FO 371/82408

(2) Mack to Bevin, 28.11.1950, FO 371/82408

(3) AL - Windawi, OP. Cit. P. 172

(4) Troutbeck to Willam Strang, 25.4.1951, FO 371/91633

(5) AL - Windawi, OP. Cit. P. 173

العراق سيجد نفسه معزولاً من أصدقائه وليست لديه القدرة للدفاع عن نفسه أمام الهجوم الروسي، والمح تروتبك بأن نوري هو الوحيد الذي يستطيع احتواء نشاط المعارضة^(١).

غير أن موقف نوري قد ساء في آذار عام ١٩٥٢م، واصبحت المعارضة قوية جداً، وساهمت الحوادث التي جرت في قناة السويس بين الوطنيين المصريين والقوات البريطانية في تأجيج اندفاع المعارضة العراقية فازدادت نشاطاتها ضد الحكومة. ولم يكن إمام الوصي عبد الإله إلا أن يعد بتسريع الانتخابات وإن يعمل جاهداً على تسوية الخلافات بين صالح ونوري لأن الوضع في البلاد يحتاج إلى وزارة محايدة تستطيع ترتيب الانتخابات وفق اتفاق نوري وصالح^(٢)، أما البريطانيون الذين تأكدوا من الخطر الذي يسببه عدم الوفاق بين نوري وصالح. فقد بدأوا يحذرون القائدين القويين من خطورة الخلافات بينهما، عند ذلك أجبر تروتبك نوري السعيد بأن اضطرابات واسعة ستقع وربما يحدث سفك دماء خلال الانتخابات، وهذا أمر يرجع إلى ضعف العلاقة بينه وبين صالح. وإن أي اتفاق إيجابي يحدث بينهما بهذا الخصوص سيدعم الاستقرار في العراق^(٣).

وفي تموز وقع اختيار الوصي على مصطفى العمري ليكون رئيساً للحكومة، وكانت خطته ترمي لتعيين رئيس حكومة قوى وبجانبه وزير داخلية قوى أيضاً وإن وفق بذلك فإن هذه الحكومة تستطيع قيادة الانتخابات بنجاح، على أمل أن تسفر هذه الانتخابات عن فوز نوري وصالح بعدد متساو من المقاعد مع عدد من المستقلين في البرلمان لأنه لم يكن ينوي إعطاء الأحزاب الأخرى دعماً كبيراً، فهو يعتبرها جميعاً عدواً له، وليس هناك من سبب يدعو له لدعم أناس سوف يحطمونه متى ما تمكنوا منه.

(1) Troutbeck to Morrison, 17.10.1951, FO 371/91639

(2) Troutbeck to Eden, 6.3.1952, FO 371/98734

(3) Troutbeck to Eden, 13.3.1952, FO 371/98734



الفصل الثاني

انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢

المبحث الأول: بحاية الانتفاضة

ومرأ حصل تطورها

المبحث الثاني: انقلاب الوصي



الفصل الثانى: المبحث الأول بداية الانتفاضة ومراحل تطورها

مدخل:

فى ١٢ تموز من عام ١٩٥٢م، قام مصطفى العمري المعروف بقدراته الإدارية وأحد المخلصين لنورى السعيد، بتشكيل حكومته الأولى، واحتفظ لنفسه بوزارة الداخلية^(١). وكانت المهمة الأولى للحكومته^(٢) التى دعاها البريطانيون بحكومة نوري الثانية عشرة، هى حل مجلس النواب وإجراء انتخابات حرة. وكان نوري السعيد الذى اختار غالبية أعضائها قد أيد تشكيل الوزارة ثم غادر البلاد لستمتع بإجازته الصيفية المعتادة. ثم غادر الوصى عبد الإله بصحبة الملك فى ١٦ تموز إلى أمريكا وبريطانيا بعد أن اطمأن إلى الوضع الداخلى فى البلاد^(٣).

لقد جاء تشكيل الوزارة فى وقت ساد فيه شعور عام فى الأوساط السياسية بأنه يتوجب تعزيز مجلس النواب القادم بعناصر موالية للبلاد، وخاصة فى السنوات الأولى من فترة حكم الملك الشاب فيصل الثانى الذى أقرب فيها موعد تسلمه السلطات الدستورية. غير أن الخلاف الناشب بين نوري السعيد وصالح جبر، أبرز عنصرين موالين للبلاد، قد أقلق رئيس الحكومة. فلم تكن هناك إشارة للتقارب بينهما بسبب رغبة كل منهما فى بسط نفوذ حزبيهما على المجلس، إضافة إلى أن التغييرات التى طرأت على الحكومات فى مصر وإيران^(٤) قد شجعت الرأى العام فى العراق على الاعتقاد بأن الخلاص من الظلم والفساد أصبح ممكناً^(٥) فى الوقت الذى لم يدرك فيه الوصى ونوري السعيد خطورة

(١) الحسنى: الوزارات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٢٨٠

(٢) لمزيد من التفاصيل عن منهاج حكومة العمري، انظر: الحسنى: الوزارات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٢٨٢ - ٢٨٣

(2) Belly to FO, 12.8.1952 FO 371/98734

(٢٢) فى مصر قام الضباط الأحرار بخلع الملك فاروق وإعلان الجمهورية فى البلاد، أما فى إيران فقد قام د. مصدق رئيس الجبهة الوطنية بتولى رئاسة الحكومة وهو من العناصر الوطنية اليسارية «المؤلف».

(٣) الحسنى: الوزارات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٢٨٩

Belly to Churchill, 27.8.1952 FO 371/98734

الوضع فى البلاد. فقد كانا مولعين بالسفر إلى الخارج رغم وجود المهام الكبيرة التى يجب إنجازها فى البلاد^(١).

أما السفارة البريطانية فى بغداد، فقد أشارت فى تقريرها الذى رفع بتاريخ ٢١ آب إلى المستر ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطانى الجديد، بأنه ليس ثمة شئ يشكل تهديداً فورياً لاستقرار الوضع فى العراق، غير أن التقرير تضمن مقترحاً بأنه سيكون من المفيد لو انتهز وزير الخارجية البريطانى المستر أنتونى أيدن (Antony Eden) فرصة مرور الوصى وكل من نوري السعيد وصالح جبر فى لندن لمناقشة أمر الانتخابات معهم وتشجيعهم على تبى مواقف علانية^(٢). وعندما عاد نوري السعيد إلى بغداد فى أوائل أيلول، كان كامل الجادرجى يحاول اقناع زعماء المعارضة بالانضمام إليه فى تنظيم احتجاجات عند عودة الوصى من أمريكا وبريطانيا، وذلك بتقديم مذكرات باسم أحزاب المعارضة يدعو فيها إلى إجراء إصلاح عام فى البلاد، وخصوصاً تعديل قانون الانتخابات^(٣).

وفى ٢٠ أيلول غيرت السفارة البريطانية نظرتها للوضع فى بغداد فى ضوء المستجدات الجديدة حيث رفع السفير تروبتك تقريراً إلى وزارة الخارجية يشير إلى عدم استقرار الحالة السياسية فى العراق، ويؤكد أن الشعور العام يميل للاعتقاد بأن الوصى بمفرده يستطيع وضع الأمور فى نصابها الصحيح، وناشد الحكومة البريطانية بتقديم الدعم والمساندة له^(٤). ولما التقى المستر أيدن بالوصى عند مروره بلندن فى أواسط أيلول، نصحه أيدن بالعودة إلى بلاده فى أقرب وقت، وأحاطه علماً بأهمية الانتخابات القادمة، وأكد له بأن الهياج الشعبى فى تصاعد مستمر، وينبغى التفاهم مع الأحزاب السياسية، فلربما يستغل هذا الوضع من قبل المتطرفين فى اليمين واليسار ومثيرى الاضطرابات، فيشكل بالتالى خطراً على البلاد وعلى مصالح بريطانيا، لتجنب ذلك يرى أيدن بأن على الوصى القيام بإجراء صلح بين نوري السعيد وصالح جبر، وفى ختام اللقاء قام أيدن بتذكير الوصى بأنه

(١) الوندواى: العراق فى التقارير السنوية، المصدر السابق، ص ١٥٠

(2) Belly to Churchill, 21.8.1952, FO 371/98734

(٣) الوندواى: العراق فى التقارير السنوية، المصدر السابق، ص ١٥١

(4) Troutbeck to FO, 20.9.1952, FO 371/98737

الشخص الوحيد القادر على تسوية مثل هذا الصلح والسيطرة على الوضع^(١).
وفى السادس والعشرين^(٢) من تشرين الأول، عاد الوصى إلى بغداد وفوجئ بهجوم الصحافة^(٣) بسبب سوء الأوضاع السياسية وتدنى الحالة الاقتصادية واشتداد الأزمة المالية التي نجم عنها ارتفاع الأسعار في المواد الأساسية مما اضطر لجنة التموين العليا التي كان يديرها رئيس الوزراء إلى إصدار أمر بمنع تصدير الخضروات إلى الخارج، واستيراد عشرين ألف طن من الحنطة من كندا على سبيل الاحتياط، إضافة إلى ذلك فقد اتخذت الحكومة إجراء آخر بمنح موظفي الدولة ومستخدميها وسائر المتقاعدين فيها سلف بنصف راتب، اعتبرت فيما بعد منحه لمساعدتهم على معالجة أوضاعهم المعاشية المتردية^(٤).
إضافة إلى ذلك فقد كان الوضع الاجتماعي متردياً. إذ كانت الطبقات الفقيرة في بغداد (الشراقة) وأعدادهم بإزدياد دائم يقطنون في أكواخ من الطين ويعيشون في حالة من البؤس والفقر المدقع ويتناولون طعاماً رديئاً ويقضون ساعات من الكدح اليومي لقاء أجر بخس^(٥).

أ - مذكرات الأحزاب السياسية

في ٢٨ تشرين الأول تقدمت ثلاثة أحزاب سياسية بمذكرات خطية إلى الوصى عبد الإله وهي الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة كامل الجادرجي والجهة الشعبية التي يرأسها طه الهاشمي والاستقلال الذي يرأسه محمد مهدي كبه، ومذكرة رابعة رفعها حزب الأمة الاشتراكي الذي يرأسه صالح جبر، إلى رئيس الوزراء^(٦) مطالبين بإجراء إصلاحات

(1) Eden to troutbeck, 1.10.1952, FO 371/198737

(٢) ورد في الوثيقة البريطانية أن الوصى قد وصل إلى بغداد في العشرين من تشرين الأول بينما ذكر الحسنى في كتابه تاريخ الوزارات العراقية، ج ٨، ص ٢٨٩ بأنه وصل في السادس والعشرين منه.

(2) Troutbeck to Eiden, 9.10.1952, FO 371/198737

(٣) الحسنى: الوزارات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٢٩١

(4) Batatu, OP. Cit. P. 666

(٥) قدم صالح جبر مذكرته التي طالبت بإجراء الانتخابات المباشرة إلى رئيس الوزراء مباشرة لاعتقاده بأن الحكومة هي المعنية بالأمر، وامتازت مذكرته بالاعتدال قياساً لبقية المذكرات (الحسنى: الوزارات، المصدر السابق، ص ٣٠٢)

حامة للبلاد من خلال تعديل القانون الأساسى الذى يضمن حقوق الشعب ويمنع تجاوزات السلطة الحاكمة على بعض بنوده، والغاء معاهدة عام ١٩٣٠م واعتماد مبدأ الانتخاب المباشر الذى يضمن انتخاب مجلس يمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً، وإطلاق الحريات السياسية ووضع تشريع يضمن استقلال القضاء وضمان حقوق المواطنين وتطهير جهاز الدولة من العناصر الفاسدة، ومنع ظاهرة المحسوبية والمنسوبية ومكافحة الاحتكار والاستغلال ووضع حد للضرائب غير المباشرة على المستهلكين مقابل فرض ضرائب تصاعديه على أصحاب الدخول الكبيرة ورفع المستوى المعاشى للمواطنين ومعالجة الأوضاع الصحية المتردية وتفشى البطالة والأمية وارتفاع الأسعار وإلغاء الإقطاع وقانون دعاوى العشائر وتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين بشكل عادل^(١).

وما كاد الوصى يطالع على تلك المذكرات حتى استدعى على عجل رئيس ديوانه أحمد مختار بابان وطلب منه أن يرد على تلك المذكرات بسرعة دون استشارة رئيس الوزراء، وقد تضمن رد الوصى اعترافه بضرورة الإصلاح وأبدى استعدادة لتقبل أى مشورة أو رأى للإصلاح. سواء كان من تنظيم سياسى أو أى طرف آخر^(٢) لكنه حاول التنصل من أية مسئولية، مذكراً جميع رؤساء الأحزاب السياسية والسياسيين بأنهم قد ساهموا فى إدارة البلاد سواء كانوا فى المسئولية أو خارجها، فإذا ما وقعت أية أخطاء فإِنَّهم لاشك مساهمون فيها. وحول مقترح تعديل الدستور أو قانون الانتخاب أوضح لهم بأن هذا الأمر من اختصاص مجلس النواب وليس من مسئوليته، وأخيراً دعاهم إلى عرض تلك التشريعات على المجلس النيابى الجديد حسب ما تقتضيه الطرق الدستورية^(٣).

لقد عكس رد الوصى طابع الاستعجال وعدم التروى، كما أنه حرك خطر

(١) لمزيد من التفاصيل عن المذكرات انظر: كبه، محمد مهدى: مذكراتى، المصدر السابق، ص ٣٣٩، كذلك: جريدة لواء الاستقلال، العدد ١٧١١، ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢م، كذلك: جريدة الجبهة الشعبية، العدد ٣٧٥، ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢م، كذلك: جريدة الأهالى، العدد ١٢١، ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢م، كذلك: جريدة الأمة، العدد ١١٩٤ فى ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢م

(2) Khadduri, M, OP. Cit. P 279

(٣) الحسنى: الوزارات ٨، المصدر السابق، ص ٣٠٥ - ٣٠٦، كذلك: جريدة الجبهة الشعبية العدد ٣٨٠ فى ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٢م

لاضطرابات فى البلاد، فلم تقتنع الأحزاب المعارضة لرده وأعلنت بأنها ستقاطع الانتخابات القادمة، وكان هذا الرد بمثابة تحدى للوصى^(١).

أبدى الوصى مخاوفه مما قد يحدث فى البلاد، أثر تلك الاجابة التى لم يكن رئيس الوزراء راضياً عنها، وفسرها الأخير بأنها تصرف قد يؤدى إلى تأزيم الموقف مع الأحزاب السياسية، خاصة وأن الأوضاع المتأزمة فى المنطقة تنذر بخطر داهم يحدث بالنظام، ففى مصر أطاح الضباط الأحرار بعرش الملك فاروق فى ٢٣ تموز من تلك السنة، وفى إيران سيطرت الحركة الوطنية برئاسة د. محمد مصدق على السلطة، فاقترح رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكى على الوصى أن يجتمع بساسة البلد البارزين ورؤساء الأحزاب للتشاور معهم فى إيجاد حل للوضع المتأزم^(٢).

وافق الوصى على عقد اجتماع مع قادة الأحزاب الخمسة نورى السعيد وصالح جبر وطه الهاشمى والجادرجى ومحمد مهدي كبه، بحضور كافة رؤساء الوزارة السابقين عدا مزاحم الباجه جى، وقد عقد الاجتماع فى البلاط الملكى بتاريخ ٣ تشرين الثانى، إلا أنه لم يسفر عن شئ، بل أدى إلى مشادة كلامية بين الوصى وطه الهاشمى، إذ كان الهاشمى قد اتهم الوصى فى هذا الاجتماع بأنه مسئول عن الأوضاع التى آلت إليها البلاد، ففقد الوصى اتزانه ونعت الهاشمى بالكذاب، فغادر الأخير الاجتماع بصحبة كامل الجادرجى وهما متأثران من تصرف الوصى^(٣).

ورغم محاول الوصى التقليل من التأثير السلبي للطريقة التى إنتهى بها الاجتماع إلا أنه قام بزيارة مجاملة إلى دور الذوات الذين حضروا الاجتماع ووضع بطاقته لمن لم يجد فى داره، باستثناء طه الهاشمى وكامل الجادرجى^(٤).

لقد أظهر هذا الاجتماع لقادة الأحزاب أن المفاوضات والاحتجاجات السلمية مع

(1) Troutbeck to Eiden, 7.11.1952, FO 371/98733

(٢) الحسنى: الوزارات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣١٥ - ٣١٦

(3) Troutbeck to Eiden, 8.11.1952, FO 371/98733

كذلك: الحصرى: مذكرات طه الهاشمى، ج ٢، المصدر السابق، ص ٢٧٠ كذلك: الجادرجى: الوزارات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٥٥٥

(٤) الحسنى: الوزارات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣١٨

السلطة هي مجرد تبذير في الكلام وضياح للوقت، وأن المواجهة معها هي الطريق الأفضل لمعالجة مشاكل البلاد^(١).

وكانت الأحزاب السياسية الثلاثة: الاستقلال والجبهة الشعبية والوطني الديمقراطي، إضافة إلى حركة أنصار السلام «التنظيم السري الماركسي» الذي برز في أواسط عام ١٩٥٠م تحت قيادة عبد الوهاب محمود، قد خرجت باستنتاج صائب بأن الوضع الذي آلت إليه وثبة كانون الثاني عام ١٩٤٨م، كان دون الطموح، بسبب عدم وجود تنسيق مشترك بين الأحزاب السياسية التي ساهمت في الوثبة، فمن دون قيام جبهة موحدة لهذه الأحزاب سيكون من العبث الدخول في مواجهة جديدة مع السلطة، إلا إن هذه الأحزاب اتفقت في النهاية على توحيد جهودها، وثمة شئ مهم هو أن طه الهاشمي رئيس الجبهة الشعبية لم يرغب بالتعاون مع حركة أنصار السلام، وأعرب عن ارتياحه منها إلى كامل الجادرجي في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٥٢م، وأوضح له أن انضمام هذه الحركة إلى الجبهة سيجرها إلى مخاطر جمة فلربما ستؤول القيادة إليهم فيما بعد، إلا إن الجادرجي بدد هذا الارتياح، لكن الهاشمي أصر على عدم ذكر حركة أنصار السلام في نص الاتفاق الذي تم بين هذه الأحزاب، والاكتفاء بذكر عبارة (أية منظمة أخرى)^(٢).

وفي اليوم التالي لاجتماع البلاط بعث مصطفى العمري برسالة إلى السفير البريطاني أبلغه فيها بأنه قد علم بأن حزب الاستقلال ليس فقط مستعداً لإعلان مقاطعته للانتخابات وإنما سيسعى لتخريبها، وقد يشاركه فيها الحزب الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية، ولا سبيل لذلك إلا بحل كافة المشاكل القائمة، وطلب العمري من السفير البريطاني أن يستخدم نفوذه لإقناع صالح جبر بالمشاركة في الانتخابات القادمة.

ولم يكتف رئيس الوزراء بذلك بل قام بإرسال رسالة ثانية إلى السفير البريطاني بيد السيد (دجبورن) (Ditchburn) رئيس هيئة المفتشين في وزارة الداخلية، ولقد حمل الأخير رد السفير البريطاني إلى رئيس الوزراء، الذي أكد فيه ضرورة مشاركة صالح جبر

(1) Batatu, OP, Cit. P. 665

(٢) رسالة من كامل الجادرجي إلى محمد حديد في لندن بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٢م - حسين، فاضل: تاريخ الحزب الوطني، المصدر السابق، ص ٣١٤

فى الانتخابات، وأنه قد عبر عن رأيه هذا إلى القادة الرئيسيين فى حزب صالح جبر^(١). وعلى هذا الأساس يتضح إن كل شئ سيسير حسناً لو وافق صالح على المشاركة فى الانتخابات. لذا أبلغ السفير البريطانى قراره إلى صالح جبر، ونصحه بأن مصلحة البلاد تقتضى مشاركته وحزبه فى الانتخابات، وقد وعده صالح جبر بأن حزبه لن يتسبب فى مشاكل خلال الانتخابات، وأنه ليس لديه الرغبة للوقوف إلى جانب الأشخاص الذين يمثلون حزبي الاستقلال والوطنى الديمقراطى^(٢).

وجد العمرى بأن استخدام القوة يمكن إن يكون ضرورياً كى يتم إجراء الانتخاب لكنه أراد الاستماع إلى رأى البريطانيين لمثل هذه الخطوة، فبعث من جديد برسالة أخرى إلى السفير البريطانى فى ٧ تشرين الثانى بهذا الخصوص، وقد اتفق معه تروتيك فى رأى، وأخبره بأن عليه استخدام القوة إن كان ذلك ضرورياً لإجراء الانتخابات، ووضع السفير البريطانى ثلاثة شروط أمام العمرى للنظر فيها قبل استخدام القوة:

اولاً: يجب عليه السيطرة على الوضع العام

ثانياً: بذل كل الجهود لكسب صالح جبر وتأمين مشاركة حزبه فى الانتخابات

ثالثاً: التوضيح للجميع بأن أى محاولة للتخريب ستقابل بحزم وبقوة

لقد أعطى تروتيك جوابه لأنه يعتقد أنه إذا فقدت الحكومة السيطرة على الوضع فربما ستكون أمام بريطانيا إيران أخرى^(٣).

وفى صباح يوم ٨ تشرين الثانى التقى رئيس الوزراء بالوصى قبيل اجتماعه بالوزراء وأخبره بنتائج لقائه مع نورى وصالح الذى تقرر فيه عدم إصدار مرسوم الانتخاب، أما الوصى فقد طلب منه الاجتماع بالوزراء واستطلاع رأيهم بالموضوع، وقد أبدى جميع الوزراء استعدادهم لمساندة العمرى حتى انتهاء الأزمة، باستثناء وزير المعارف عبد الله الدمولوجى الذى طلب التفاهم مع المعارضة، فى حينبقى وزير الاقتصاد نديم الباجه جى متردداً، أما وزير العدلية جمال بابان فقد طلب مهلة إلى اليوم التالى، وقد اقترح إبراهيم

(1) Troutbeck to Eiden, 14.11.1952, FO 371/98733

(2) AL - Windawi, M, OP. Cit. P 179

(3) Troutbeck to Eiden, 14.11.1952, FO 371/98733

الشابندر وزير المالية عقد جلسته بحضور الوصى^(١).

وفى نفس اليوم ولغرض تهدئة الحالة وزع نوري السعيد على ممثلى الصحافة بياناً تضمن عدة اقتراحات لغرض إجراء إصلاحات عامة فى البلاد، منها تشكيل مجلس يتولى إصلاح الإدارة والاستعانة بأحد الخبراء الأجانب مثل الدكتور (شاخ) (☆) (Dr Schacht) لغرض تقديم الاستشارة بشأن توزيع الأراضى وإصلاح النظام الضريبى والتصنيع فى البلاد، وكذلك استقطاب المثقفين العاطلين عن العمل خصوصاً خريجي كلية الحقوق، وحث نوري السعيد فى بيانه كافة المعنيين الذين تهمهم مصلحة البلاد التعاون مع الحكومة من أجل المساهمة فى إجراء إصلاحات شاملة فى البلاد، وفيما يخص اجراء الانتخابات المباشرة فقد أظهر نوري السعيد فى بيانه موقفاً مرناً، مقترحاً إن تجرى الانتخابات المباشرة أولاً فى المناطق التى تكون فيها نسبة المتعلمين أكثر من غير المتعلمين، لضمان نجاحها، غير أن تلك المقترحات جوبهت بهجوم عنيف من قبل الصحافة المعارضة وشككت فى نوايا نوري السعيد^(٢).

ب - تدخل السفارة البريطانية

إما بالنسبة للوصى فقد كان يرى بأنه لا أمل للتقريب بين نوري السعيد وصالح، لأن الأخير مقتنع بأن رئيس الوزراء يعمل لصالح نوري السعيد، وقد صرح بذلك للسفير البريطانى عند لقائهما فى ١٠ تشرين الثانى، وكان هذا اللقاء واحداً من أهم اللقاءات الخطيرة، فقد ناقش أخطر قضية تواجهها البلاد آنذاك، بين الوصى فيها للسفير البريطانى بأن الأحزاب السياسية تسعى للضغط على الحكومة من خلال المطالبة بإجراء انتخابات مباشرة، وتساءل: لماذا يجب أن تكون كذلك فى وقت تسود فيه أمية أبناء البلاد بنسبة

(١) الحسنى: الوزارات، ج ٨ المصدر السابق، هامش ص ٣١٩، «يوميات مصطفى العمرى».

(☆) د. شاخ: خبير اقتصادى عالمى، ألماني الجنسية، شغل منصب وزير الاقتصاد الألماني خلال فترة حكم النازى بألمانيا، زار العراق بعد انقلاب بكر صدقى لتقديم عرض إلى الحكومة العراقية حول شراء أسلحة ألمانية «لونكريك: العراق الحديث، ج ٢، المصدر السابق، ص ٤٠٧».

(2) Troutbeck to Eiden, 14.11.1952, FO 371/98733

عالية؟ وأوضح للسفير بأن رئيس الوزراء لا يحبذ إجراء تعديل على الدستور من خلال قرار ينص على تغيير نظام الانتخاب، وأنه يعتقد حتى لو جرت بشكل مباشر فإن ذلك لا يشكل نهاية المطاف بالنسبة لمطالب المعارضة، وأن الطريق الوحيد لحل الأزمة هو إلغاء الأحزاب السياسية، وفعلاً ناقش هذا الموضوع في اجتماع سرى عقده مع العمري وكل من نوري وصالح، واستعد نوري لإلغاء حزبه، إلا إن صالح لم يبد استعداداً لذلك. وبعد الاجتماع وجد الوصي بأن أفضل طريقه لحل الأزمة هي تشكيل حكومة عسكرية يسندها إلى أحد الضباط الكبار شرط إن يمتلك ذهنية سياسية يستطيع إدارة الانتخابات، أما بخصوص قادة المعارضة فقد قرر وضعهم في السجن وتحطيم كل من حزبي نوري وصالح وذلك بتحريض رؤساء العشائر للتخلي عنهما، وعند ذاك لن تبقى سوى الأحزاب الصغيرة، أما السفير البريطاني تروتيك فقد رحب بفكرة إجراء الانتخابات وفق نظام المرحلتين، كما استحسن فكرة إلغاء كل الأحزاب، إلا أنه نصح الوصي بعدم دفع صالح جبر نحو المعسكر المتطرف، وطلب منه أن يأمر صالح بالمشاركة في الانتخابات، وانتهى الاجتماع بعدم معارضة تروتيك لفكرة تولى عسكري لرئاسة الوزارة، مما طمأن الوصي لدعم السفارة البريطانية لخطته فشرع بتنفيذها^(١).

وفي اليوم التالي دعا الوصي سراً الفريق صالح صائب الجبوري رئيس أركان الجيش السابق إلى البلاط وفاتحه بتشكيل حكومة جديدة، غير أن الجبوري رفض عرض الوصي، ذلك لانه يعتقد أن بريطانيا تقف ضده^(٢) منذ أن كانت وراء طرده من الجيش^(٣).

أقنع الوصي في تلك الظروف الصعبة بأن الحكومة يجب أن تصمد بقوة وتقود الانتخابات حتى المرحلة الثانية، وتعامل أي معارض يحاول الاخلال بالنظام أو إثارة المشاكل كمتهم^(٣).

(1) FO to Baghdad, 19.11.1952, FO 371/98735

(٢) كانت وزارة الخارجية البريطانية قد عبرت عن سعادتها حال وصولها نبأ استقالة الفريق صالح الجبوري من رئاسة أركان الجيش العراقي، لأنها تعتقد بأنه كان يثير بعض المشاكل في وجهها، ومن أكثر الضباط المعادين للوجود البريطاني (Bowker to troutbeck, 23.7.1951, FO 371/91660)

(٣) جريدة القادسية، العدد (٣٣١٩)، ٢٠ تموز ١٩٩٠م «مذكرات صالح صائب الجبوري».

(3) FO to Baghdad, 19.11.1950, FO 371/98735

جـ - محاولات العمرى الأخيرة

فى هذ المرحلة العصبية أخذت معنويات بعض الوزراء بالتدنى، إذ قدم وزير المالية إبراهيم الشابندر فى ١١ تشرين الثانى استقالته إلى رئيس الحكومة، فقبلت الاستقالة، وعين بدله على محمود الشيخ على مدير الكمارك العام، وأسند منصب وزير الداخلية بالوكالة إلى وزير الدفاع حسام الدين جمعه، وقام العمرى بتقوية معنويات وزير المعارف عبد الله الدمولوجى ووزير العدلية جمال بابان^(١).

وفى ١١ تشرين الثانى اجتمع العمرى بكل من نورى السعيد وعلى جودت الأيوبي والسيد محمد الصدر والسويدى، لبحث الوضع المتأزم. فكان رأى السويدى هو قطع المفاوضات مع الأحزاب وحلها، وإعلان الانتخابات بعد التأكد من ثبات الوزراء. أما الصدر فقد اقترح إقناع الأحزاب بالمشاركة فى الانتخابات وفى حالة رفضها يتم حل الأحزاب وإجراء الانتخابات. فى حين طالب نورى السعيد بحل جميع الأحزاب وإجراء الانتخابات، أما على جودت فقد ارتأى عدم اصدار المرسوم وحل الأحزاب، وانفض الاجتماع دون أن يتفقوا على شىء^(٢). ثم جربت الحكومة واحدة من محاولاتها لإقناع المعارضة، فأعلن رئيس الوزراء فى بيان له من دار الاذاعة فى ١٦ تشرين الثانى بأن الوزارة تتبنى مبدأ الانتخاب المباشر، وأنها تواصل العمل لتحقيق الإصلاح، وإعداد اللوائح القانونية لتعديل قانون الانتخابات، لترفعها إلى البرلمان الجديد، وأنها قررت تأليف لجنة تضم كبار خبراء القانون والإدارة لانجاز تلك اللائحة، وأن يساهم فيها ممثلون عن الأحزاب، وبالفعل فقد دعت الوزارة فى ١٧ تشرين الثانى كل الأحزاب لانتداب من يمثلها فى وضع لائحة الانتخاب المباشر، إلا إن الأحزاب بضمنها حزب صالح جبر رفضت إبداء تعاونها باستثناء نورى السعيد (الاتحاد الدستورى) الذى أظهر استعداداً مع اللجنة^(٣).

(١) الحسنى: الوزراء، ج ٨، المصدر السابق، ص ٢٨١

(٢) الحسنى: المصدر السابق أعلاه، هامش ص ٣١٩ «يوميات مصطفى العمرى».

(٣) الحسنى: المصدر السابق، ص ٣١٢ - ٣١٥ كذلك: Khadduri, M: OP. 282

قررت الأحزاب السياسية المعارضة عقد اجتماع خاص لها في ١٧ تشرين الثاني بحضور فائق السامرائي نائباً عن حزب الاستقلال، والجادر جي والهاشمي ممثلين عن الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية إضافة إلى عبد الوهاب محمود عن أنصار السلام، وكانت حصيلة هذا الاجتماع تشكيل هيئة ارتباط بهدف التنسيق فيما بينهما لضمان وحدة العمل عند التحرك ضد الحكومة^(١)

٤ - إضراب الطلاب

فوجئت الحكومة بإضراب طلاب كلية الصيدلة والكيمياء عن الدوام وكانت البدايات الأولى لهذا الإضراب، عند إعلان الوزراء عن إجراء تعديل في النظام الداخلي للكلية، الذي ينص على اعتبار الطالب المعيد في بعض الدروس معيداً في كافة الدروس^(٢) فاعتبر الطلاب هذا التعديل إجحافاً بحقهم. لأنه يقلل من فرص النجاح أمامهم، فاحتجوا على هذا الإجراء وأعلنوا إضرابهم عن الدوام ابتداء من يوم ٢٦ تشرين الأول حتى إجراء تعديل آخر عليه، وتضامنت كلية الطب والحقوق مع طلاب كلية الصيدلة والكيمياء^(٣). أعلن الطلاب المضربون عن تأييدهم لمطالب الأحزاب السياسية التي وردت في مذكراتهم المرفوعة للبلاط، لأنها المنبر الحقيقي عن مطالب الشعب، وطالبوا الحكومة بالاستجابة لها^(٤).

وفي حقيقة الأمر فقد كان الطلبة المضربون ينتمون إلى الأحزاب السياسية المعارضة، فلا غرابة إذا ما أعلن هؤلاء الطلاب عن تأييدهم لمطالب الأحزاب، لأن هذه الأحزاب

(١) رسالة من كامل الجادر جي إلى محمد حديد في لندن بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢ «حسين،

فاضل: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، المصدر السابق ص ٢١٦» كذلك: Batatu, OP. Cit. P. 664

(٢) نصت المادة الرابعة والثلاثون من النظام فقرة «أ» على ما يلي: (كل طالب رسب في ثلاثة مواضيع أو أكثر في الامتحان النهائي أو رسب في موضوع أو أكثر في امتحان الإكمال، يكون معيداً في صفه) فقرة «ج»: (على الطالب المعيد إعادة كافة مواضيع الصف الذي رسب فيه) «جريدة الوقائع العراقية العدد (٣١٧٣) في ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٢».

(٣) الحسنی: الوزارات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٢٠ - ٣٢١

(٤) جريدة لواء الاستقلال، العدد ١٧١٩، ٧ تشرين الثاني ١٩٥٢ م «بيان كلية الحقوق».

كانت قد زودتهم بتعليمات مسبقة تؤكد عليهم الاستمرار بالإضراب، ثم دفعتهم للقيام بتظاهرات ضد الحكومة بهدف الضغط عليها والاستجابة للمطالب^(١).

تجاهلت الوزارة الإضراب فى بادئ الأمر، ولما وجد وزير الصحة عبد الرحمن جودت أن الإضراب استمر بضعة أيام، اضطرت الوزارة إلى إدخال تعديل آخر على نظام الكلية، ينص على أن التعديل السابق لا يشمل طلبة الصفوف المنتهية، لكن المضربين استمروا فى إضرابهم، فشعرت الوزارة بحرجة الموقف من جديد، فأصدرت تعديلاً فى ١٦ تشرين الثانى ألغت بموجبه مواد التعديل السابق، فقرر الطلاب إنهاء الإضراب والعودة إلى كلياتهم اعتباراً من ١٩ تشرين الثانى^(٢).

وفى ١٩ تشرين الثانى نشب شجار بين الطلبة، أثر قيام بعض الطلاب الذين كانوا مضربين عن الدوام بتأنيب الطالبة سهام محمود شكرى لأنها استمرت بالمجئى إلى الكلية طيلة أيام الإضراب، والاستمرار بالدوام، مما دفع بشقيقتها (عدنان وصديقه طارق ناجى) للمجئى إلى الكلية والتفاهم مع أولئك الطلاب بالكف عن مضايقة شقيقته، إلا أن التفاهم تطور إلى شجار بين هؤلاء الطلاب من جهة وبين شقيق الطالبة وصديقة طارق من جهة أخرى، أثر قيام الأخير بصفع أحد الطلاب على وجهه فتعاطف بقية الطلبة وثاروا نائرتهم، ولم يهدأ لهم بال حتى بعد أن أصدر قاضى التحقيق أمراً بالقبض على شقيق الطالبة وصديقه وإيداعهم التوقيف^(٣).

اعتبر الطلاب أن الحادث مدبر من قبل عميد الكلية (يحيى عونى الصافى) الذى كان له صلة قريى بالطالبة^(٤) فأعلنوا إضرابهم من جديد وطالبوا بعزل العميد وإجراء تحقيق فى

(١) لقاء مع السيد رؤوف نور الدين كمونه، عضو اللجنة المحلية للحزب الوطنى الديمقراطى - فرع النجف، وأحد طلاب كلية التجارة والاقتصاد آنذاك، جرى اللقاء بتاريخ ١٩٩٦/٦/٤ م

(٢) الحسنى: الوزرات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٢٠ - ٣٢١

(٣) لقاء مع العقيد الركن المتقاعد «صبحى عبد الحميد» زوج شقيقة الطالبة سهام محمود شكرى، جرى بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٨ م

(٤) اعتقد الطلاب المضربون أن الحادث كان مدبراً من قبل عميد الكلية يحيى عونى الصافى، باعتباره زوج شقيقة الطالبة سهام محمود شكرى، غير أن عميد الكلية لم يكن عالماً بما جرى، إلا بعد المشاجرة «لقاء مع العقيد الركن المتقاعد صبحى عبد الحميد بتاريخ ١٩٩٦/٢/٢٨ م».

الحادث، وسارعوا إلى الكليات القريبة منهم لحث طلابها على الإضراب والتضامن معهم حتى تستجيب الوزارة لمطالبهم. لقد كان طلبة الكليات يتحينون الفرصة لتأزيم الموقف ضد الحكومة بتأثير من الأحزاب السياسية المعارضة^(١).

استجابت الحكومة لمطالب الطلاب وقررت إعفاء عميد الكلية (☆) من منصبه ونقله إلى شركة نفط الوند^(٢) إلا إن الطلاب لم يكتفوا بذلك بل حملوا مطالب جديدة ذات طابع سياسى فانتسعت الاضرابات وازدادت حدتها، واتهموا السلطة بتكرها لمطالب الشعب ومحاربتها لكل محاولات الإصلاح، واعتبروا سياستها ما هي إلا انعكاس للذهنية الرجعية المسيطرة عليها^(٣) فخرج طلاب الكليات بمظاهرة فى يوم الخميس المصادف ٢٠ تشرين الثانى، استككاراً لموقف السلطة من الأحزاب ومطالبتها بإجراء الانتخابات النيابية، وشجبوا عدم جديتها فى إصلاح الأحوال الداخلية المتردية إصلاحاً جذرياً، فوقعت صدامات مسلحة مع الشرطة، وفى اليوم التالى اجتمعت أعداد كبيرة من طلبة الكليات التى قامت بمظاهرة يوم أمس، وقررت القيام بمظاهرات أخرى احتجاجاً على حادثة الشجار التى وفت فى كلية الصيدلة والكيمياء^(٤).

ازداد الجو توتراً مرة أخرى أثر البيان الذى أصدره رئيس مجلس التعليم العالى فى ٢٠ تشرين الثانى مناشداً فيه الطلاب بأن لا يستمعوا إلى الجماعات الصغيرة التى أضربت عن الدراسة ودعاهم إلى العودة لمقاعد الدراسة^(٥).

(١) جريدة الاهالى، العدد ١٤١، ٢١ تشرين الثانى ١٩٥٢م، كذلك: لقاء مع السيد رؤوف نور الدين

كمونه عضو اللجنة المحلية للحزب الوطنى الديمقراطى بتاريخ ٤/٦/١٩٩٦م

(☆) لا علاقة لعميد الكلية بالحادث وقد ألقى باللوم على شقيقى زوجته «عدنان وسهام» وظل حائناً عليهما حتى إلى وقت قريب، واعتبرهما سبباً فى إعفائه من منصب عميد الكلية «لقاء مع العقيد الركن المتقاعد صبحى عبد الحميد بتاريخ ٢٨/٢/١٩٩٦م»

(٢) لقاء مع العقيد الركن المتقاعد صبحى عبد الحميد بتاريخ ٢٨/٢/١٩٩٦م كذلك: جريدة الاهالى، العدد ١٤١، تشرين الثانى ١٩٥٢م

(٣) جريدة البقطة، العدد ١٥٨١، ٢٣ تشرين الثانى ١٩٥٢م

(٤) حسين، فاضل: تاريخ الحزب الوطنى الديمقراطى، المصدر السابق، ص ٣١٧

(٥) الحسنى: الوزارات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٢٢

هـ - اندلاع المظاهرات

بينما كان مجلس الوزراء مجتمعاً في صبيحة يوم السبت المصادف الثاني والعشرين من تشرين الثاني لتقرير في زمان إجراء الانتخابات، خرجت مظاهرات صاحبة في شوارع بغداد وكان غالبية المتظاهرين من طلبة الكليات والمدارس الناقمين على الحكومة، والرافضين للأوضاع الشاذة التي تعاني منها البلاد، إلا أن السبب الذي دفع بالموقف الى ما هو عليه هو إضراب طلبة الكليات والمعاهد^(١).

كانت تلك التظاهرات مقتصرة على منطقة الوزيرية التي تقع فيها كليات الصيدلة والحقوق والتجارة والاقتصاد: فأصدرت السلطة أمراً بعدم تدخل الشرطة طالما بقيت في هذه المنطقة، لكنها شددت على عدم السماح لها بالوصول إلى ساحتي باب المعظم والميدان، التي تقع بالقرب منها كليات الآداب والطب والعلوم والهندسة، كما اندفعت تظاهرات أخرى ضمت بقية الكليات والمدارس والثانويات فتجمع المتظاهرون أمام كلية الآداب في باب المعظم فاصطدم المتظاهرون برجال الشرطة المنتشرين في المنطقة واستخدمت فيها الحجارة والعصى فسقط من جراء ذلك عدد من الجرحى^(٢).

واصل المتظاهرون سيرهم نحو جسر المأمون (الشهداء حالياً) ولجحوا في عبوره إلى جانب الكرخ فانضمت أعداد كبيرة من الأهالي والعمال، وبلغ عددهم نحو أربعة آلاف شخص، واتجهوا إلى منطقة علاوي الحلة، ثم منطقة الصالحية ووصلوا أمام السفارة البريطانية التي كانت تحيطها قوة من الشرطة لتأمين حمايتها ومنع المتظاهرين من الهجوم عليها، غير أنهم تمكنوا من رجمها بالحجارة، كما رجموا بالحجارة تمثال الجنرال البريطاني (مود) قائد الحملة التي دخلت بغداد عام ١٩١٧م الذي كان ينتصب إمامها، وكذلك دائرة الاستعلامات البريطانية الملحقة بمبنى السفارة^(٣).

(١) AL - Windawi, M: OP. Cit. P. 182

(٢) الحسنی: الوزرات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٢٢ كذلك: جريدة اليقظة العدد ١٥٨١، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م

(٣) لقاء مع عقيد الشرطة المتقاعد عبد الرحمن حمود السامرائي «معاون الشعبة الخاصة» في مديرية شرطة بغداد بتاريخ ٢٢/٦/١٩٩٦م كذلك: جريدة الجبهة الشعبية، العدد ٣٦٩، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م

وفي نفس اليوم أى بعد مرور خمسة أيام على تشكيل هيئة الارتباط التى ضمت الأحزاب السياسية المعارضة، تضامن العمال مع طلاب الجامعات فى هذه الانتفاضة فتوقفوا عن العمل وأعلنوا إضرابهم فى معامل النسيج الكبيرة، إضافة إلى عمال شركة الدخان الأهلية الذين استمروا بإضرابهم الذى بدأ قبل الانتفاضة. كما ساهم بها عمال النفط أيضاً، وكذلك عمال المطابع الذين أعلنوا إضرابهم أيضاً، وقد أوحى بفكرة الإضراب هذه كل من حركة أنصار السلام والحركات السياسية الأخرى، وقد سيطرت الأحزاب السياسية فى بداية الأمر على الطلبة حال نزولهم إلى الشوارع^(١) كما أن الأحزاب الوطنية دخلت الانتفاضة دون إن يكون لها برنامج عمل موحد، بعد فشل قيام الجبهة الوطنية، إضافة إلى عدم ممارسة هيئة الارتباط لدورها فعلياً. إذ إن هذه الهيئة لم يكن لها تأثير فى توحيد موقف الأحزاب من الانتفاضة كما أن الأحزاب السياسية وبعد أن هيأت الرأى العام وأنزلت المتظاهرين إلى الشوارع فقدت السيطرة عليهم وفشلت بالاستمرار فى دورها، بالرغم من أنها استغلت إضراب طلبة كلية الصيدلة والكيمياء لتوسيع نطاقه وحثهم على رفع شعارات مضادة للسلطة^(٢).

استمرت التظاهرات على حدتها، ورفع المتظاهرون شعارات ضد الحكومة والإنكليز وطالبت باستقالة الحكومة وإجراء انتخابات مباشرة، وكانت الهتافات تتعالى (تسقط حكومة مصطفى العمرى) (تسقط الانتخابات المزيفة) (يسقط الخائن عبد الإله) (أيها المستعمرون الإنكليز والأمريكان ارحلوا عن بلادنا)^(٣).

وفى كلية الحقوق أصدر الطلاب بياناً باسم رابطة الشباب القومى (☆) وهى إحدى واجهات حزب البعث العربى الاشتراكى مطالبين بمعالجة الأوضاع المتردية فى البلاد، وتعديل قانون الانتخابات ومنح الحريات للمواطنين، فخرجت مظاهرة من كلية الحقوق

(1) Batatu, OP. Cit. P. 668 Also: AL - Windawi, OP. Cit. P. 182

(2) AL - Windawi. OP. Cit. P. 182

(3) Batatu, OP. Cit. P. 668

(☆) قام حزب البعث العربى الاشتراكى بنشر بيانه بأسماء عديدة بهدف تضليل السلطة الحاكمة (نضال البعث، ج٩، دار الطليعة بيروت، ١٩٧١م، ص ٣٤ - ٣٥)

نحو كلية الاداب، وشارك ايضا فيها طلبة دار المعلمين العالية، وانظم إليها طلاب كلية التجارة والاقتصاد وكلية الطب والصيدلة والهندسة، إضافة لكلية المعلمين الابتدائية وثانوية الأعظمية، فتجمعت المظاهرات أمام نياية كلية الآداب ودواخلها^(١).

واستطاع حزب البعث العربي الاشتراكي أن يخرج بمظاهرة كبيرة باسم مظاهرة (الشباب العربي الجامعي) انطلقت من دار المعلمين ومرت بكلية التجارة والاقتصاد وكلية الآداب والعلوم ثم كلية الطب، وخلال مسيرتها كان المواطنون ينضمون إليها، الأمر الذي جعلها من المظاهرات الكبيرة خلال فترة الانتفاضة^(٢).

وفي منطقة الفضل اصطدمت جموع المتظاهرين مع الشرطة، وكانت تهتف (نريد خبزاً لا نريد رصاصاً) وهو تعبير عن حالة الغلاء الفاحش التي اجتاحت البلاد آنذاك^(٣). واضطر أفراد الشرطة تحت ضغط المتظاهرين للدفاع عن أنفسهم رداً على قيام المتظاهرين برمي الحجارة وإشعال النيران في مركز الشرطة، ولم تفلح كل المحاولات لفك الحصار إلا بعد حضور قوة من الشرطة لنجدتهم، فنجحت بفك الحصار عنهم، وقد انضمت إلى المتظاهرين جموع كبيرة أخرى وفدت من كافة أنحاء بغداد، مما اضطر الشرطة إلى استخدام السلاح لتفريقهم، ف وقعت إصابات كثيرة بينهم^(٤).

و - الإجراءات الحكومية لوقف المظاهرات

في اليوم نفسه، أصدرت الحكومة بياناً أوضح فيه حرصها على تفادي الاضطرابات وكل ما يعكر صفو الأمن، وناشدت المتظاهرين بالانصراف إلى أعمالهم حفاظاً على المصلحة العامة أما وزارة المعارف فقد ارتأت إيقاف الدراسة في جميع مدارس العاصمة على اختلافها، سواء كانت رسمية، أم أهلية، أم أجنبية، كما قرر مجلس التعليم العالي

(١) حميدى: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ٧١٥ كذلك: جريدة السقطة العدد ١٥٨١، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ م

(٢) حميدى: التطورات السياسية، المصدر السابق ص ٦٦٠

(3) Batatu, OP. Cit. P. 669

(٤) لقاء مع عقيد الشرطة المتقاعد عبد الرحمن حمود السامرائي بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٢ م

إيقاف الدراسة في المعاهد العالية ابتداءً من يوم ٢٣ تشرين الأول وحتى إشعار آخر^(١). ولما تأزم الموقف وعجزت الشرطة من تفريق المتظاهرين وإنهاء الاضطرابات، اضطرت لاتخاذ إجراءات أكثر فاعلية فطلب وزير الداخلية إلى (أمرية القوة السيارة) تهيئة قوة كافية لمعالجة الموقف، فاتخذت الأمرية في ٢٢ تشرين الثاني إجراء لتعزيز القوة بقوات أخرى جديدة لتدارك الأزمة قبل استفحالها وفعلاً أنزلت قوات جديدة من الشرطة إلى الساحات والشوارع التي شهدت المظاهرات^(٢).

أمتدت المظاهرات إلى مناطق بغداد الأخرى، وبعض مدن العراق، فقامت تظاهرات في كربلاء والتجف والحلة والديوانية والبصرة والناصرية، وكان الأعضاء البارزون لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في تلك المدن يساهمون في تأجيحها^(٣).

حاول الوصي أن يستكشف ما في أذهان المتظاهرين ودوافعهم، فلجأ إلى وسيلة مأكرة، يمكن اعتبارها من الوسائل الاستخبارية، فقد طلب من آمر فوج الحرس الملكي آنذاك، المقدم الركن ناظم الطبقجلى أن يختار له أحد ضباط الحرس الملكي وأن يندس بين صفوف المتظاهرين يسجل له كشفاً خطياً بالشعارات والهتافات التي يرددونها المتظاهرون فوقع الاختيار على الملازم (ياسين النعيمي) وفعلاً قام بالمهمة وسجل أغلب الهتافات، إلا أنه تردد في تسجيل الهتافات التي كانت تحمل عبارات غير لائقة^(٤) غير أن آمر الفوج حثه تقديم الكشف كاملاً كما يريد الوصي لكي يتعرف المسئولون على مطالب المواطنين ويقدرُوا حجم معاناتهم وأوضاعهم^(٥).

وفي ٢٣ تشرين الثاني، استمرت الاضطرابات في بغداد، وحاصر المتظاهرون مركز شرطة باب الشيخ بمن فيه، وقامت إحدى المظاهرات بخلع قطعة من ملابسها التي تستر

(١) الحسنى: الوزرات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٢٣

(٢) الحسنى: الوزرات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٢٤

(٣) الحسنى: المصدر السابق اعلاه ص ٣٢٥، كذلك 371/98733 FO، 24.11.1952، Troutbeck to FO

(٤) كان المتظاهرون يهتفون بعبارة (يسقط العميل القذر عبد الإله) (نريد كنس العائلة المالكة) لقاء مع

العقيد المتقاعد ياسين النعيمي أحد ضباط الحرس الملكي آنذاك، جرى بتاريخ ١٣/٦/١٩٩٦م

(٥) لقاء مع العقيد المتقاعد ياسين النعيمي بتاريخ ١٣/٦/١٩٩٦م

بها عورتها، بعد إن بللتها بالنفط، قذفت بها إلى المركز مما شجعت الآخرين على إضرام النار فيه^(١) وقد أثار سقوط اثني عشر متظاهراً برصاص الشرطة، جموع المتظاهرين فأمسكوا بأحد أفراد الشرطة، الذي حاول الهرب، فجروه إلى الشارع وأشبعوه ضرباً بالخنجر والسكاكين وهشموا رأسه ومثلوا به، ثم ألقوا عليه المواد الملتهبة وأحرقوه^(٢).

كانت تظاهرات ذلك اليوم أكثر حدة من الأيام السابقة^(٣)، وأصبح واضحاً أن دور الطلاب في التظاهرات أقل ظهوراً من الأيام السابقة، فمن بين خمسة وعشرين جريحاً، أُلقت السلطات القبض عليهم، كان من بينهم أربعة طلاب فقط، بينما كان هناك عشرة عمال، وستة حرفيين، واثنان من الباعة المتجولين واثنان من العاطلين^(٤). إلا أن أهم التظاهرات وأعنفها هي تلك التي قامت على مقربة من (المدرسة الغربية المتوسطة) إذ بدأت بهتافات تطالب بإجراء الانتخاب المباشرة وقيام حكومة وطنية، ثم توجهت إلى باب المعظم فتصدت لها الشرطة، واستطاع المتظاهرون من اختراق صفوفهم متجهين نحو المستشفى الملكي (الجموري حالياً) واتجهوا نحو شارع الرشيد، فتصدت لهم الشرطة قرب وزارة الدفاع، وجرت معركة عنيفة بين الطرفين لم يتمكن أفراد الشرطة من مقاومتها فانسحبوا إلى مبنى وزارة الدفاع^(٥).

فقدت الأحزاب السياسية السيطرة على المتظاهرين، وضعف أفراد الشرطة أمامهم فحاول أحد أفراد الشرطة إلقاء قنبلة مسيلة للدموع على المتظاهرين، فتلقفها أحد الطلاب وقذف بها على أفراد الشرطة، كما قام المتظاهرون بحرق مكتب الاستعلامات الأمريكي المقابل لسوق الصغار في شارع الرشيد رداً على الموقف الأمريكي السلبي من قضية فلسطين^(٦). وهاجم المتظاهرون مقر جريدة (العراق تايمز Iraq Times) التي تصدر

(١) الحسني: الوزارات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٢٦ - ٣٢٧

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣م، ص ٧٦ كذلك: Batatu, OP. Cit. P. 668

(٣) الحسني: الوزارات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٢٦

(٤) Batatu, OP. Cit. P. 668

(٥) حميدى: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ٧١٧

(٦) الحسني: الوزارات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٢٦

باللغة الإنكليزية، وأحرقوا مكاتبها، كذلك هاجموا مكتب الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار^(١).

وتعرض المتظاهرون لمقر حزب الاتحاد الدستوري في شارع الرشيد الذي يرأسه نوري السعيد. وكان للحزب لوحة معلقة على مقرة تحمل اسمه، إذا بالمتظاهرين يرفعون اللوحة ويعلقونها على باب المبنى العام في ساحة الميدان، إمعاناً في إهانة الحزب، ثم هاجموا مجلس الأعمال وأحرقوه^(٢).

وبانتصاف النهار سيطر المتظاهرون على مركز العاصمة، وفي ذلك اليوم بعث السفير البريطاني برسالتين شفويتين إلى مصطفى العمري الذي كان ما يزال في مكتب رئيس الوزراء، طالباً إليه اتخاذ كل التدابير الضرورية لحماية الرعايا والأملاك الأجنبية^(٣).

ز - الاستعانة بالجيش

لما أدرك الوصي إن زمام الأمور قد أفلت من يد الحكومة، قام بمفاتيحة حكمت سليمان لتكليفه بتشكيل الوزارة، إلا أنه رفض التكليف لاعتقاده بأن الوصي لا يكف عن التدخل في شئون وزارته^(٤) فاستدعى الأخير جميل المدفعي، وهو من ساسة المدرسة القديمة، وكلفه بتأليف الوزارة الجديدة، غير أنه أخفق في تشكيلها^(٥) بسبب نقمة المتظاهرين عليه وعلى زملائه من ساسة هذه المدرسة، وأخذت تهتف بسقوطه حالما علمت بذلك^(٦) ثم طلب الوصي مرة أخرى إلى صالح صائب الجبوري بتشكيل حكومة جديدة غير أن الجبوري أصر على أن لا يشرك نفسه بالحياة السياسية للبلاد. وطلب نوري السعيد من

(1) Disturbances in Baghdad, Events OF November 22 - 24, FO 371/98736 Also:

Khadduri, M: OP. Cit. P. 282

(٢) باغي: تطور الحركة الوطنية، المصدر السابق، ص ٣٢١، كذلك: الحسني: الوزارات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٢٣

(3) Disturbances in Baghdad, OP. Cit. FO 371/98736

(٤) الحسني: الوزارات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٢٥ - ٣٢٦

(٥) السويدي: مذكراتي، المصدر السابق، ص ٥١٤

(٦) محاضر مجلس النواب - الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، ص ٧٦

الوصى إن يشكل الوزارة، إلا أن الوصى رفض طلبه لأنه غير مرغوب شعبياً والظروف غير ملائمة لتسلمه الوزارة، وخوفاً من تطور الموقف ضد الحكومة^(١).
أعتبر العمري الاتصالات التي أجراها الوصى مع بعض الشخصيات السياسية بدون علم منه، طعناً للثقة التي منحها له^(٢) وشعر أن بقاءة في السلطة أمر مشكوك فيه، ووجد أنه سيتحمل المسؤولية لوحده، إضافة لرفضه منطق استخدام السلاح ضد المتظاهرين. كما اعتبرها فرصة للتخلي عن المسؤولية التي بدأ خطرها يتصاعد. فقدم استقالته في ٢١ تشرين الثاني^(٣) وبقيت الاستقالة بحوزة الوصى حتى يوم ٢٣ تشرين الثاني، فأذيعت من دار الإذاعة، ولما علم المتظاهرين بذلك ارتفعت أصواتهم بهتافات (لتسقط الملكية لتحيا الجمهورية) فروع الوصى لتلك الهتافات، فقد كانت ثورة ٢٣ تموز في مصر حديثة العهد ومائلة للعيان. ولم يبق أمامه إلا تنفيذ الجزء الأخير من خطته بإسناد رئاسة الحكومة إلى أحد قادة الجيش^(٤).

(١) AL - Windawi. OP. Cit. p. 182

(٢) الحسنی: الوزرات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٢٦

(٣) Khadduri, M: OP. Cit. P. 383

(٤) الحسنی: الوزرات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٢٦

المبحث الثانى

انقلاب الوصى

كانت الخطة المعدة سلفاً لمواجهة الاضطرابات الداخلية التى تهدد استقرار الأمن فى البلاد قد وضعتها وزارة الدفاع، وقد أسهم بإعدادها، تحديداً، ضباط ركن الحركات: العقيد الركن عبد الوهاب أمين، والعقيد ركن إسماعيل عارف (☆) والمقدم الركن وحيد صادق الجبورى، وقد سميت بـ (خطة أمن بغداد) وتتم الخطة عند التنفيذ بثلاث مراحل، فإذا ما اهتز الوضع الأمنى العام فى بغداد بظهور اضطرابات كالمظاهرات مثلاً، يبدأ بتطبيق المرحلة الأولى (مرحلة حكيم)، فتدخل قوات الشرطة بحالة إنذار، ويعزز كل مركز بفصيل إضافى من شرطة القوة السيارة لمواجهة الاضطرابات، وفى حالة عجز القوة عن تفريق المتظاهرين تطبق المرحلة الثانية التى أطلق عليها (مرحلة رشيد) فيحضر ضباط ركن الحركات فى وزارة الدفاع إلى غرفة الحركات فى مديرية شرطة بغداد، ويلتحق بهم متصرف اللواء، وفى ضوء ذلك يتم تعزيز مراكز الشرطة بقوة إضافية أخرى من القوة السيارة بمعدل سرية واحدة لكل مركز من المراكز الآتية: السراى، والكرخ، والعشخانة، وسرية أخرى تعزز بها مراكز الأعظمية، والكرادة الشرقية، والكاظمية. وبالإضافة إلى السرية التى يعزز بها مركز الوزيرية، فإن الخطة، قد خصصت سرية إضافية مهيأة له عند الطوارئ، وذلك بسبب من وقوع الكليات إلى هذه المنطقة، وفى حالة عجز تلك القوات عن السيطرة على الاضطرابات، تطبق المرحلة الثالثة (مرحلة سعد) والتى يتم فيها إنزال الجيش واستخدام القوة لإنهاء الاضطرابات والسيطرة على الوضع^(١).

ولما اندلعت المظاهرات الطلابية من الكليات فى ٢٠ تشرين الثانى، وضعت أجهزة الشرطة بحالة الاستنفار فى ضوء خطة أمن بغداد، وانتشرت فى بعض مناطق المظاهرات

(☆) كان الضابطان المذكوران فى طليعة المنتمين إلى حركة الضباط الأحرار، ولهما دور مشهود فى نشأة الحركة التى استهدفت النظام، وساهموا بشكل مباشر فى انضاج عمل الحركة مع زملائهما الضباط والتمنى أنفضت إلى سقوط النظام الملكى فى العراق صبيحة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ م «المؤلف».

(١) لقاء مع عقيد الشرطة المتقاعد عبد الرحمن حمود السامرائى، جرى بتاريخ ٢٢/٦/١٩٩٦ م

لتفريقها، ومنعها من الوصول إلى مركز العاصمة.

ولما عجزت الشرطة عن السيطرة على المتظاهرين والحد من الاضطرابات الواسعة التي اجتاحت بغداد وبعض مدن العراق طيلة الأيام ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣ تشرين الثاني، فقد اضطرت الأوضاع المتأزمة إلى تطبيق المرحلة الثالثة وهي مرحلة «سعد» مباشرة دون المرور بالمرحلة الثانية^(١) فتم الاستعانة بالجيش فدخل العاصمة ظهيرة ٢٣ تشرين الثاني، وهي المرة الأولى التي يستعان فيها بالجيش للسيطرة على الموقف في العاصمة، منذ أحداث مايس عام ١٩٤١م^(٢) فاحتلت قطعاته البنايات العالية وسيطرت على مداخل الطرق واستقرت المصفحات فيها، وأخذ البعض منها يجوب الشوارع، وقد هلّل المتظاهرون ورحبوا بظهوره، فأعتلوا المدرعات وصاروا يخطبون من فوقها^(٣). إذ ظن المتظاهرون بأن الجيش قد جاء لمساندتهم والإطاحة بالنظام، فاستمرت التظاهرات طوال ذلك اليوم^(٤). لا بد من الإشارة هنا إلى أن أوامر فتح النار على المتظاهرين لم تصدر إلى الجيش حتى تلك اللحظة^(٥).

وتحت وطأة الموقف الصعب من تطور الأحداث التي قد تدفع بالجيش للتعاطف مع الجماهير فيقوم بالاستيلاء على السلطة، عقد الوصي اجتماعاً في وزارة الداخلية لتدارس الموقف حضرة كل من: رئيس الوزراء المستقيل ووزير الدفاع ووزير الداخلية وكالة حاسم الدين جمعه وعبد الرسول الخالصى متصرف لواء بغداد. بالإضافة إلى رئيس أركان الجيش الفريق نور الدين محمود، وفي هذا الاجتماع أعلن الوصي بأنه من الصعوبة السيطرة على الوضع العام من دون إطلاق النار^(٥).

(١) لقاء مع عقيد الشرطة المتقاعد عبد الرحمن حمود السامرائي، جرى بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٢
(٢) عمّدت السلطة على إبعاد الجيش من التدخل في الشؤون السياسية منذ أحداث ما بين عام ١٩٤١، خوفاً من تجاوبه مع الحركة الوطنية: «حميدى، التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ٧٢٦».
(٣) الحسيني: الوزارات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٢٧ كذلك: كبه: مذكراتي، المصدر السابق، ص ٣٤٧
(٤) كبه: مذكراتي، المصدر السابق، ص ٣٤٧ كذلك:
(٥) العقاد، صلاح: المشرق العربي ١٩٤٥ - ١٩٥٨ م، مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٦٧ م، ص ٦٢

Disturbances in Baghdad, OP. Cit. FO 371/98736

(4) Khadduri, M: OP. Cit. P. 283

(٥) العقاد، صلاح: المشرق العربي ١٩٤٥ - ١٩٥٨ م، مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٦٧ م، ص ٦٢

كان الوصى يتحين الفرصة المناسبة لإسناد الوزارة إلى أحد قادة الجيش^(١) فطلب في هذا الاجتماع من متصرف لواء بغداد إن يصدر إمرأ بإطلاق النار على المتظاهرين استناداً للصلاحيات التي منحها له قانون الألوية، غير أنه اعتذر متعللاً بأن القانون لا يجيز له إصدار مثل هذا الأمر بوجود وزير الداخلية^(٢) ولما عرض الأمر على وزير الداخلية اعتذر أيضاً على أساس إن الوزارة مستقلة وليس له صلاحية إصداره، فبقيت الصلاحيات محصورة بالوصى^(٣).

لم يجد الوصى بداً من منح الصلاحيات لرئيس أركان الجيش الذي أبدى استعداده لتحمل المسؤولية، غير أن العمرى وهو الإدارى القدير أعترض على ذلك. لأنه بعدها مخالفة صريحة للقانون الذى خول وزير الداخلية تلك الصلاحية. وكان محقاً بذلك، ووضح أيضاً بأن الوسيلة الوحيدة للخروج من هذا المأزق هى أن يوكل وزارة الداخلية وكالة إلى رئيس أركان الجيش الفريق نور الدين محمود ليستطيع ممارسة الصلاحيات^(٤).

أ- الجيش فى السلطة

أصبحت كل الأبواب موصدة بوجه الوصى، ولم يعد أمامه خيار إلا أن يسند الحكومة للجيش لكى يتولى معالجة الوضع المتدهور، رغم أنه كان حذراً منه خلال السنوات العشر الماضية، وحاول إبعاده عن السياسة منذ أحداث ١٩٤١م لكنه فى تلك اللحظات الخطيرة أصبح مقتنعاً أكثر من أى وقت مضى بأن تكليفه لأحد قادة الجيش المخلصين للعائلة الهاشمية أصبح أمراً لا مفر منه، وهو بنظره الحل الأمثل لحماية العرش من التهديد الذى بات يشكله خطر الاضطرابات، وكان قبل ذلك قد استعان برأى السفير البريطانى وقد وافقه الرأى، كما أطلع بعض الساسة العراقيين أمثال نورى السعيد ود. محمد فاضل الجمالى، والأخير فاتحة فى لندن عند زيارته الأخيرة وصارحه عن رغبته بإسناد الحكومة

(١) الحسنى: الوزارات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٢٦

(2) Khadduri, M: OP. Cit. P. 282

(٣) العقاد، صلاح: المشرق العربى، المصدر السابق، ص ٦٢

(٤) كنه، خليل: العراق امسه وغده، المصدر السابق، ص ١٥٤

إلى أحد قادة الجيش، ولم يجد منهما رأياً مخالفاً له، فعهد برئاسة الوزارة إلى رئيس أركان الجيش الفريق نور الدين محمود الذي ينحدر من أصول كردية، وتلقى علومه العسكرية الأولية في المدارس التركية المعروفة بشدتها وصرامتها^(١) ثم قام الوصى بإبلاغ نوري السعيد في الساعة الخامسة مساءً بقرار تكليف الفريق نور الدين محمود الذي لم يد هو الآخر اعتراضاً^(٢).

جاء اختيار الوصى لنور الدين محمود تمهيداً لانزال الجيش واستخدام القوة ضد المعارضة وإجهاض تحركاتها، ولما كان الفريق نور الدين محمود قد أبدى استعداداً لتحمل المسؤولية. فقد وجد فيه عبد الله شخصاً يمكن الاعتماد عليه والوثوق به دون إن يشير مخاوفه. ويمكن من خلاله إخضاع الجيش لسيطرته^(٣) فقد سبق للفريق محمود أن أبدى ولاء غير محدود للعائلة الهاشمية عندما كان قائداً للقوات العراقية ورئيساً لأركان الجيوش العربية، ووكيلاً للقائد الأعلى للقوات العربية المربطة في فلسطين عام ١٩٤٨م، فكان أداة طيعه بين ملك الأردن عبد الله بن الحسين عم الوصى عبد الله^(٤).

وفي ظهيرة يوم ٢٣ تشرين الثاني أخذت القطعات العسكرية تدخل العاصمة، فظن المتظاهرون بأن الجيش جاء لمساندتهم وقلب نظام الحكم، فاستمرت الاضطرابات طوال ذلك اليوم، وقبل المساء أعلن الفريق نور الدين محمود من راديو بغداد بأن الوصى قد كلفه بتشكيل الوزارة، وبأنه أخذ على عاتقه مسؤولية تطبيق القانون وحماية النظام. وبانتهاء ذلك اليوم أعلنت الأحكام العرفية لوضع حد للانتفاضة^(٥).

وما إن علمت جموع المتظاهرين بإسناد الوزارة لرئيس أركان الجيش حتى تعالت هتافاتهم بسقوطه ووصفه بـ (العميل الإنكليزي)^(٦). في حين كانت نفس الجموع تهتف

(1) Batatu, OP. Cit. P. 669

(٢) كنه: العراق أمس وغده، المصدر السابق، ص ١٥٣

(3) Disturbances in Baghdad, OP. Cit. FO 371/98736

(4) Minute by D.J. Busk, 28.5.1948, FO 371/68386

انظر كذلك: الهاشمي، طه: مذكرات طه الهاشمي، ج ٢، مصدر سابق، ص ٢٣٨

(5) Disturbances in Baghdad, OP. Cit, FO 371/98736

(6) Batatu, OP. Cit. P. 669

بحياته عندما كان ماراً بسيارته عبر شارع الرشيد متوجهاً إلى البلاط للاجتماع بالوصى
عبد الإله^(١) ظناً من الجماهير بأنه سيتصرف كما تصرف اللواء محمد نجيب وزملاؤه
الضباط الأحرار في مصر عندما طلبوا من الملك فاروق في ٢٣ يوليو من نفس العام التنازل
عن العرش ومغادرة البلاد بعد التوقيع على وثيقة التنازل.

طلب الوصى من رئيس الوزراء الجديد أن يختار وزراءه من ضباط الجيش فقط، إلا أنه
اعتذر بحجة أن واجبات الوزارة تقتصر على إعادة الأمن في البلاد ثم تسليم الحكم
للمدنيين^(٢) وقام الوصى باختيار اعضاء الوزارة الجديدة، عدا قاسم خليل وعبد المجيد
القصاب اللذين اقترحهما رئيس الوزراء^(٣).

وفي الساعة العاشرة مساءً أذاع راديو بغداد الإرادة الملكية بتشكيل الوزارة الجديدة التي
أظهرت بأن كافة الصلاحيات قد وضعت بيد نور الدين محمود، فقد احتفظ لنفسه
بمنصب رئيس أركان الجيش بالإضافة إلى منصب رئيس الوزراء ووزارتى الدفاع
والداخلية^(٤).

وعند صدور الإرادة الملكية بإسناد منصب رئيس الوزراء إلى الفريق نور الدين محمود
كتب السفير البريطاني تروتيك تقريراً إلى لندن قال فيه (أنا مقتنع بأن تعيين عسكري
بمنصب رئيس وزراء لا يمثل مؤامرة عسكرية، لكنها حركة يتحسب لها المدنيون)^(٥) وفي
تقرير آخر يصف السفير البريطاني تلك التطورات بشكل مغاير للوصف الأول، ويبدو أنه
خرج باستنتاج مفاده بأن تلك التطورات (لم تكن سوى انقلاب دبره الوصى ونفذه نور
الدين محمود، وبأنه بعض الساسة القدامى وفي مقدمتهم نوري السعيد) أما الحكومة
البريطانية فقد باركت إجراءات الوصى، وأكدت له استعدادها لدعم مركزه وحكومته،
ونصحته بتوسيع المشاركة السياسية لكافة العراقيين على اختلاف قومياتهم وطوائفهم^(٦).

(١) كنه: العراق، المصدر السابق، ص ١٥٥

(٢) الحسنی: الوزراء، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٣١

(٣) الحسنی: الوزراء، المصدر السابق، ص ٣٣١ كذلك: حمیدی: التطورات السياسية، المصدر السابق،

ص ٧٢٠

(٤) كنه: مذكرة الوصى، المصدر السابق، ص ٣٣١

(5) Troutbeck to FO, 25.11.1952, FO 371/98733

(٦) الوندای: العراق في التقارير السنوية، المصدر السابق، ص ١٤٦

باشرت الوزارة الجديدة مسئولياتها في الحال، فأصدر رئيس الوزراء أمراً بإلغاء مراسيم الاستيزار وقبول التهاني، نظراً للحوادث المؤسفة التي وقعت في بغداد ولضرورة انصراف الوزارة لأعمالها^(١).

قبول تشكيل الوزارة بمظاهرات فورية، تجمعت في باب المعظم، وكانت أصوات المتظاهرين تهتف بسقوط (الحكم العسكري الديكتاتوري الذي يرأسه العميل نور الدين محمود)^(٢) كما استمرت المظاهرات في مدينة النجف وانضم بقية المواطنين إلى الطلاب، وحاولوا اقتحام مبنى الحكومة ومراكز الشرطة، وقد عجزت قوات الشرطة عن تفريقهم، فانضمت إليها ثلة من القوة السيارة، إضافة إلى مشاركة شرطة الكمارك في فض المظاهرات. غير أنها عجزت عن إيقافهم، وقد كان المتظاهرون يهتفون بسقوط الوزارة والنظام الحاكم^(٣).

قامت الوزارة الجديدة بتوزيع القطعات العسكرية على مناطق بغداد، ووجدت أن الوضع العام وصل إلى حد من التوتر لا يمكن إعادته إلى وضعه الطبيعية إلا بإعلان الأحكام العرفية^(٤).

اجتمع مجلس الوزراء مساء يوم ٢٣ تشرين الثاني لمناقشة الموضوع واتخذ قراراً بالموافقة على إعلان الأحكام العرفية في بغداد. فصدرت الإرادة الملكية بنفس اليوم بإعلان الأحكام العرفية بصورة مؤقتة في لواء بغداد فقط، واعتبرت الإدارة منها عسكرية صرفة يكون قائد القوات العسكرية في منطقة بغداد مرجعاً أعلى لجميع الإدارات، كما أوقف تنفيذ قوانين أصول المحاكمات الجزائية وإدارة الألوية والجمعيات والاجتماعات والتجمعات والمطبوعات وانضباط موظفي الدولة والخدمة المدنية والخدمة القضائية ونظام دعاوى العشائر وسائر قوانين الخدمة، وقانون مجلس الأعمار والقوانين الأخرى بقدر مالها مساس بالإجراءات أو المحاكمات التي تتطلبها الإدارة العرفية، كما تم تحويل وزير

(١) الحسنی: الوزارات، ج٨، المصدر السابق، ص ٣٣٢

(2) Batatu, OP. Cit. P. 669

(٣) وزارة الدفاع: محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج٨، بغداد، ١٩٥٩م، ص ٣٠٦ - ٣٠٧

(٤) حمیدی: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ٧٢١

الدفاع انتقاء القائد العسكري للمنطقة المشمولة بالإدارة العرفية^(١).

لقى تشكيل الحكومة العسكرية برئاسة الفريق نور الدين محمود معارضة كبيرة من قبل الأحزاب السياسية المعارضة، وبعض رجال السياسة. فقد علق محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال (بأن الوزارة باستخدامها الجيش لقمع الحركة الوطنية وضرب المواطنين بوحشية قد أعطت مثلاً سيئاً في مناهضتها للحركة الوطنية ومقاومة أهدافها النبيلة لأول مرة في تاريخ البلاد، في الوقت الذي كان الجيش دوماً يشكل ملاذاً للشعب في حمايته وصون استقلاله)^(٢).

أما رئيس الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي فقد اعتبر إقدام الحكومة على زج الجيش في السياسة وإنزاله لمواجهة الحركة الوطنية تحت ذريعة المحافظة على الأمن خطراً فادحاً له عواقب خطيرة على مستقبل البلاد، وفي تصرفها هذا فإنها أرادت استخدامه لإبقاء الحالة المتردية في البلاد كما هي، وتدعيم مظاهر الفساد^(٣).

في حين عقب عبد الجبار الجومرد أحد الأعضاء البارزين في حزب الجبهة الشعبية المتحدة على تولي الجيش للسلطة، بأنه يعبر عن إفلاس الفئة الحاكمة في إيجاد حل لهذا المأزق، وإن خطواتها تلك كانت الوسيلة الأخيرة لمعالجة الانتفاضة، وهي علامه واضحة على قرب انهيار النظام وتداعيه^(٤) واعتبر خليل كنه أحد الأعضاء البارزين في حزب الاتحاد الدستوري أن اللجوء إلى شخصية عسكرية لتولي السلطة في مثل تلك الظروف، إنما هو مغامرة غير محسوبة^(٥) أما اوساط الجيش فقد أبدت تذمراً من استخدام الجيش لضرب أبناء الشعب، أضف إلى ذلك أن الجيش يحمل نفسه موقفاً غير ودي من النخبة

(١) الحسنی: الوزارات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٣٣، كذلك: جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٨٨ في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢ م

(٢) كبه: مذكراتي، المصدر السابق، ص ٣٤٩

(٣) جريدة صوت الأهالي، العدد ٤٥، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٢ م

(٤) محاضر مجلس النواب الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ م، المصدر السابق، ص ١٢ كذلك: نذير عدنان سامي: عبد الجبار الجومرد، نشاطه الثقافي ودوره السياسي، شركة المعرفة للنشر، بغداد،

١٩٩١ م، ص ١٠٤

(٥) كنه: العراق، أمسة وغده، المصدر السابق، ص ١٥٥

الحاكمة وبخاصة الوصى، منذ أن استنجد بحراب الإنكليز للقضاء على حركة مآيس التحررية عام ١٩٤١م، ومطاردة قادتها ومن ثم إعدامهم، وإهانة كبار ضابطه وإحالتهم إلى السجون والمعتقلات. فأصبح هاجس الجيش منذ ذلك الحين التخلص من الوصى والنخبة الحاكمة. ومما زاد من تدمرهم ما حدث خلال حرب فلسطين عام ١٩٤٨م حيث أظهروا فيها تخاذلاً واضحاً كحال بقية الحكام العرب. فوجد الجيش في هذه الانتفاضة الفرصة المناسبة لتخليص البلاد منهم. وفعلاً فقد جرب اتصالات بين بعض قاداته لوضع خطة تستهدف إسقاط النظام، وذلك باستغلال دخول القطعات العسكرية إلى بغداد وغالبيتها من قوات الفرقة الثالثة التي يقودها آنذاك اللواء محمد نجيب الريمي (١٠) إضافة إلى القطعات الموجودة في المسيب التي ينتشر فيها الضباط الأحرار، فقام الريمي ورئيس أركانه العقيد الركن محيي عبد الحميد بالاتصال ببعض الضباط الأحرار، وكان لولب هذا التحرك المقدم رفعت الحاج سري، إلا إن هذه التحركات لم تثمر عن شيء بسبب وجود ظابطين موالين للنظام (١١) ضمن القطعات التي دخلت بغداد، مما يعرض الخطة للفشل. فقام الريمي بإبلاغ الضباط بتأجيل تنفيذ الخطة والتحلي بالصبر وعدم الانفعال وعند توديع القطعات عند نقطة السيطرة ما بين بعقوبة وبغداد قام اللواء الريمي وضابط ركنه العقيد محيي عبد الحميد بتوصية القطعات العسكرية المتوجهة إلى بغداد بعدم إطلاق الرصاص على المتظاهرين، وإنما توجيه فوهات البنادق عند الإطلاق إلى الهواء لكي لا تقع إصابات بين المواطنين لأنهم من أبناء هذا الشعب وهم جزء منه (١٢).

(١٠) من أبرز قادة الجيش العراقي في الخمسينيات ومحط أنظار الضباط لما يتمتع به من قوة شخصية وتأثير على ضباط الجيش، كان الأب الروحي لحركة الضباط الأحرار وقد أصبح رئيساً لمجلس السيادة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م التي قضت على النظام الملكي في العراق (للمزيد من التفاصيل، انظر: الزبيدي، ليث عبد الحسن، ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨م في العراق، مكتبة النهضة ببغداد ١٩٨٠م، ص ١٠٨).

(١١) يحتفظ المؤلف باسمي الضباطين الموالين للنظام تحاشياً للإشكال حيث أنهما يزالان على قيد الحياة

(١٢) حسين، العميد المتقاعد خليل ابراهيم، عبد الكريم قاسم - اللغز المحير، ج٦، بغداد، ١٩٨٩، ص ٨٦ كذلك: الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، دار الشؤون الثقافية - بغداد، ١٩٨٧م، ص ٢٥ - ٢٨

أصدر وزير الدفاع أمراً وزارياً بتعيين اللواء الركن عبد المطلب الأمين مدير الحركات العسكرية بوزارة الدفاع قائداً للقوات العسكرية المرابطة في بغداد^(١). فأصدر القائد العسكري سلسلة من القرارات منع بموجبها المظاهرات ومنع حمل السلاح وغلق الأحزاب السياسية وتعطيل الصحف^(٢).

كما تم تأليف المجلس العرفي العسكري برئاسة الزعيم الركن جميل عبد المجيد، والعضوين العسكريين المقدم محمود عبد القادر والمقدم صبحي علي، والعضوين المدنيين المحاكمين راسم عبد الحميد وعارف رشيد العطار^(٣).

أذاع القائد العسكري بياناً آخر أعلن فيه بأن الجيش مصمم على توطيد الأمن والسلام مهما كلف الأمر، وحذر فيه المتظاهرين بأن القوات المسلحة ستقوم باتخاذ أشد الإجراءات بجاههم، وسيقدم المحرضون الذين يعملون في الخفاء إلى المحاكم العسكرية العليا لينالوا عقابهم الصارم^(٤).

وفي مدينة النجف خرجت التظاهرات بنحو أكثر من السابق، مما اضطر الحكومة لإرسال قوة من الجيش إلى المدينة وضعت بإمرة المقدم الركن عبد الوهاب الشواف آمر الفوج الثالث التابع للفرقة الأولى ومقرها في الديوانية لمواجهة تلك التظاهرات، وتم تزويده بأوامر فتح النار على المتظاهرين من قبل قائد الفرقة الأولى في الديوانية الزعيم عباس علي غالب الذي تلقى الأمر هاتفياً من رئيس الوزراء^(٥).

غير أن أمر القوة لم ينفذ الأمر. بل قام بمحاولات سلمية مع الأهالي لتهدئة الحالة رغم الحاح متصرف لواء كربلاء وقائم مقام قضاء النجف بإطلاق النار على المتظاهرين الذين انتشروا في الشوارع هاتفين بسقوط النظام، تضامناً مع الجماهير الثائرة في بغداد. فاضطر قائد الفرقة الأولى لسحب العقيد الشواف إلى الديوانية واستبداله بالعقيد الركن نصرت

(1) Khadduri, M: OP. Cit. P. 284

(٢) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٨٨ في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢م

(٣) الحسنی: الوزرات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٣٣

(٤) للمزيد من التفاصيل عن البيان انظر: جريدة الشعب، العدد ٢٣٨٨٠ في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢م

(5) Batatu, OP. Cit. P. 669

كذلك: وزارة الدفاع: المحاكمات، ج ٦، المصدر السابق، ص ٢٩٣

القيسى الذى لم يصدر الأوامر بإطلاق النار أيضا. بل اكتفى بتوزيع القطعات على مداخل الشوارع وطالب المواطنين باحترام النظام، حتى هدأت الحالة فى المدينة، ولما انسحب الجيش من المدينة ودع من قبل المواطنين بحفاوة بالغة^(١).

ورغم شدة الإجراءات التى اتخذتها وزارة نور الدين، فقد اندلعت التظاهرات فى بغداد مرة أخرى، وفى صباح يوم ٢٤ تشرين الثانى انطلقت مظاهرة من كليتى الطب والصيدلة متوجهة إلى معهد الطب العدلى مطالبين بتسليم جنث القتلى، لكن إدارة المعهد رفضت الاستجابة لهم فقرروا الخروج بمظاهرة رمزية، وعند وصولهم باب المعظم توزعت المظاهرة بالمجاهين، الأولى سارت نحو شارع الرشيد والثانية اتجهت صوب شارع الكفاح، وكان المتظاهرون يهتفون بسقوط الوزارة ويطالبون بتشكيل حكومة ديمقراطية برئاسة كامل الجادرجى، واستمرت مظاهرة شارع الرشيد نحو الباب الشرقى، وعند مرورهم بمقر حزب الاتحاد الدستورى رمى المتظاهرون البناية بالحجارة، ثم عادت إلى شارع الكفاح بحجة دفن الجنائز فى مقبرة الغزالي، أما مظاهرة شارع الكفاح فقد اتجهت إلى جانب الكوخ بحجة دفن الجنائز فى مقبرة الشيخ معروف^(٢).

وفى الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم ٢٤ تشرين الثانى خرجت مظاهرة كبيرة من ساحة الوصى (النهضة حالياً) متجهة نحو ساحة زيده، فأطلقت قوات الجيش النار فى الفضاء لتخويفهم، إلا أنهم واصلوا السير إلى محلة الفضل، ومن ثم إلى باب المعظم، فأطلقت المصفحات النار عليهم، رغم تحذيرات ضباط الجيش لهم فأصيب من جراء ذلك تسعة أشخاص وتوفى أحدهم، وقد طلب قائد القوات العسكرية الذى كان موجودا فى المكان من أفراد الشرطة الاشتراك مع الجيش فى تفريق المتظاهرين فاستطاعوا من تفريقهم إلا أنهم عادوا من جديد للتجمع، فعبروا جسر الأحرار نحو الكوخ، واستطاعت مظاهرات أخرى أن تنطلق من جانبى الكوخ والرصافة إلا أن قوات الجيش والشرطة استطاعت من تفريقهم وتم اعتقال (٦٤) متظاهراً بأمر من قائد القوات العسكرية^(٣).

(١) وزارة الدفاع: المحاكمات، ج٦، المصدر السابق، ص ٢٩٤ - ٣٠٧

(٢) حميدى: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ٧٢١ - ٧٢٢

(٣) حميدى: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ٧٢٢ - ٧٢٣

وعند ذاك هدأت حدة المظاهرات وتضاءلت حتى أصبحت تجمعات صغيرة جداً تضم بعض الطلبة والعمال، مما مكن قوات الجيش والشرطة من السيطرة عليها وتفريقها بسهولة، وعند ذلك استقر الوضع الأمني في العاصمة، ولم يعد هناك أى نشاط للمظاهرات فكانت خاتمة المطاف للانتفاضة الشعبية^(١) التي أطلقت عليها الأحزاب السياسية تلك التسمية.

وفي مساء يوم ٢٤ تشرين الثاني أصدر قائد القوات العسكرية لمنطقة بغداد أمراً منع بموجبة المرور والتجوال في كافة مناطق بغداد من الساعة السادسة مساءً وحتى الساعة السادسة صباحاً^(٢).

ب - اللقاء التاريخي بين السفير البريطاني والوصي

في تلك الليلة ذهب السفير البريطاني إلى الوصي عبد الإله بعد أن وجد أن الوقت قد حان لتشجيعه، فسلمه رسالة شقوية من المستر إيدن كان قد استلمها برقياً من وزارة الخارجية البريطانية مساء ذلك اليوم. وبعد أن أجرى عليها بعض التعديلات كى تتماشى مع الوضع الراهن، ومنها النص الذي يستثنى حل حزبي صالح جبر ونوري السعيد بعد أن تقرر حل كافة الأحزاب السياسية. وفي بداية اللقاء قام تروتبك بتبليغ الوصي سرور إيدن من سيطرة حكومته على الوضع الذي بدأ لبعض الوقت يشكل خطراً على العائلة الهاشمية في العراق، وعلى الدولة العراقية نفسها والمصالح البريطانية في الشرق الأوسط. وأضاف أن حكومته من جانبها قد دعمت البيت الهاشمي لثلاثين عاماً ومنحت الاستقلال للعرب، وأقامت حكومة قوية وناجحة في العراق. وأضاف تروتبك الذي كان ينصت إليه الوصي بعناية تامة، بأن حكومته يجب أن تدعم البيت الهاشمي وتدعم أى حكومة عراقية وأى إصلاح تقوم به، وقال إن كل الآمال في التطور والإصلاح ستذهب سدى دون ترسيخ القانون والنظام اللذين ينبغي دعمهما بحزم، وحول الشيعة ومشاركتهم في

(١) لقاء مع عقيد الشرطة المتقاعد عبد الرحمن حمود السامرائي بتاريخ ٢٢/٦/١٩٩٦م

(٢) الحسنی: الوزارات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٣٦

السلطة، أكد للوصى بأنه ينبغي دعم الكفاءات الشابة المتعلمة منهم وزجهم في المواقع الوظيفية المهمة^(١).

وحيثما أنهى تروبتك رسالته، طلب من الوصى طمأنه المستر أيدن بأنه وحكومته قرروا مواصلة العمل لترسيخ النظام والقانون وتسريع عملية الإصلاح في الحال، وخلال اللقاء لفت تروبتك عناية الوصى الخاصة بالرجوع إلى رسالة إيدن الخاصة بالتحالف العراقي - البريطاني، فقال بأن إيدن يولي أهمية قصوى لهذا الأمر، وعليه يأمل بأن يكون الوصى حذراً من تعيين علي محمود الشيخ على كوزير للخارجية. فقد كان احد مناصري رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١م، غير أن الوصى طمأنه بأن الشيخ على قد غير أفكاره بنحو كبير منذ عام ١٩٤١م^(٢).

حاول رئيس الوزراء إعادة الثقة بالشعب وامتصاص النقمة الشعبية عليه بعد أن سيطر على الأوضاع في البلاد، وكبح جماح الحركة الوطنية وتفتيتها بالقوة، فأقدم على إصدار بيان وضح فيه رغبة الوزارة بالقيام بإصلاحات وإصدار تشريعات خاصة بالمواطنين من شأنها رفع مستوى المعيشة وتحسينها، كما أكد إن الحكومة مصممة على قمع العناصر الفاسدة والخلولة دون العبث بالقوانين والمحافظة على هيبة الدولة وكيانها، والحفاظ على أرواح المواطنين وممتلكاتهم، وستقوم في الحال بتأليف لجنة من كبار علماء القانون والإدارة لإعداد قانون الانتخاب المباشر^(٣).

وفي ٢٥ تشرين الثاني قررت وزارة العدلية تأليف لجنة^(٤) لإعداد قانون الانتخاب على أساس الانتخاب المباشر^(٥).

وفي نفس اليوم تصرف الوصى بكل كبرياء، عندما خرج إلى الشارع بثقة عالية وهو يقود سيارته بصحبة الملك فيصل الثاني. تلك الثقة التي اهتزت بسبب غيابه الكثير عن

(1) Troutbeck to Eiden, 25.11.1952, FO 371/98733

(2) AL - Windawi, M: OP. Cit. P. 184

(٣) للمزيد من التفاصيل عن البيان انظر: جريدة الشعب، العدد ٢٣٨١ في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢م

(٤) ضمت اللجنة كلا من: عبد الجبار التكرلي عضو محكمة التمييز وعضوية كل من عبد الحميد رفعت

وجورج وحمدى صدر الدين وموسى شاکر (الحسنى: الوزرات، ج ٨، المصدر السابق ص ٣٣٤)

(٥) جريدة الشعب، العدد ٢٣٨٢، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٢م

البلاد وإهماله لشئون الدولة والمواطنين^(١). وكان تصرف الوصى بمثابة تحدى واضح لإرادة الجماهير التي لم يعبأ بمصالحها ومشاكلها، وهو تصرف ما كان سيقوم به أيام كانت الانتفاضة في ذروتها، فقد كان قابلاً في قصره يراقب الأحداث بقلق. وقد منحته المقابلة مع السفير البريطاني في الليلة السابقة قدراً كبيراً من الجرأة للنزول إلى الشارع بتلك الطريقة.

وفي ٢٨ تشرين الثاني أصدر قائد القوات العسكرية أمراً بتقليص التجوال والمرور في بغداد، وجعلها من الساعة مساءً وحتى الخامسة صباحاً^(٢).

كما صدرت الأوامر باستئناف الدراسة في جميع المدارس، ابتداءً من يوم ١ كانون الأول عام ١٩٥٢م، والمعاهد العالية في يوم ٦ كانون الأول، وألزمت وزارة المعارف بتوزيع الكتب والقرطاسية مجاناً على طلاب المدارس الثانوية^(٣).

واعتبر التعليم مجانياً في جميع المدارس الابتدائية، وعلى وزارة المعارف تزويدهم بالكتب والقرطاسية مجاناً، ومنح المحتاجين منهم الملابس والأغذية^(٤).

كما أصدرت الوزارة بياناً أوردت فيه تسعيرة للمواد الغذائية التي ارتفعت أسعارها بشكل ملحوظ، والتي كانت إحدى الأسباب التي أدت إلى قيام الانتفاضة^(٥).

ومما يذكر بهذا الشأن. فإن الوزارة تلقت العديد من البرقيات التي تؤيد إجراءاتها في وضع حد لتزايد الأسعار الغذائية والتي كانت تبت عبث الإذاعة. غير أن البعض من المواطنين كانوا يسخرون من هذا البيان. فأرسل أحد المواطنين من مدينة النجف برقية إلى رئيس الوزراء عكست كلماتها طابع التهكم والسخرية من بيان الوزارة وجاء في تلك البرقية:

فخامة السيد نور الدين محمود رئيس الوزراء - بغداد
(تسعيركم الشلغم اثليج صدورنا - سيروا على بركة الله).

(١) الوندأوى: العراق في التقارير السنوية، المصدر السابق، ص ١٥٥

(٢) الحسنى: الوزارات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٣٦

(٣) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٩٤ في ٨ كانون الأول ١٩٥٢م

(٤) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٩٤، المصدر السابق أعلاه

(٥) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣م، ص ٧٦

فتم القبض على صاحبها من قبل الشرطة وساقته مخفوراً إلى بغداد، فحكم عليه من قبل المجلس العرفي بالسجن لمدة ستة أشهر^(١).

وفي ٧ كانون الأول قلص قائد القوات العسكرية لمنطقة بغداد فترة حظر التجوال، فأصبحت وفقاً لذلك من الساعة الثانية عشرة ليلاً وحتى الساعة الرابعة صباحاً، ثم ألغى أمر حظر التجوال والمرور في منطقة بغداد في ١١ كانون الأول بعد زوال الأسباب التي أدت إلى إصداره^(٢).

وبعد انتهاء أعمال اللجنة المكلفة بإعداد لائحة قانون الانتخاب، صدر في ١٦ كانون الأول ١٩٥٢م المرقوم ذي العدد (٦) لسنة ١٩٥٢، بإجراء الانتخابات وفق مبدأ الانتخاب المباشر^(٣).

وكانت اللجنة قد استعانت بقوانين الانتخاب في مصر ولبنان وسوريا وتركيا التي أخذت بمبدأ الانتخاب المباشر، باعتبار أوضاعها مشابهة لأوضاع العراق^(٤).

ج - الانتخابات المباشرة في ظل الأحكام العرفية

جاء صدور القانون الجديد عقب انسحاب الجيش من العاصمة في ١٣/١٢/١٩٥٢م وفي إجماع غير مناسبة لأجواء الانتخابات، فقد كانت الأحكام العرفية سارية المفعول حتى تلك اللحظة^(٥) والصحف معطلة، والأحزاب السياسية لم يعد لها نشاط فعلى بسبب حلها بقرار من قائد القوات العسكرية^(٥) أما قادتها فقد كان البعض منهم رهن الاعتقال بالإضافة إلى الكثير من السياسيين البارزين وأتباعهم^(٦). وهذا يعنى أنهم كانوا ممنوعين من

(١) وزارة الدفاع: المحاكمات، ج٦، المصدر السابق، ص ٣٣٧ كذلك: جريدة الجريدة، العدد ٢٦ في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٢م

(٢) الحسنى: الوزرات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٣٦

(٣) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٩٨ في ١٨ كانون الأول ١٩٥٢م

(٤) الحسنى: الوزرات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٤٤

(٥) بقيت الأحكام العرفية سارية المفعول حتى قيام وزارة د. محمد فاضل الجمالي في ٥ تشرين الأول عام ١٩٥٣م التي أنهتها في ذلك التاريخ (الحسنى: الوزرات، ج ٩، المصدر السابق ص ٥٧).

(٥) جريدة صوت الأهالي، العدد ٤٥، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٢م

(٦) الحسنى: الوزرات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٣٤

ممارسة حقوقهم فى التعبير عن حرية الرأى والانتخاب.
تميز القانون الجديد بقبول مبدأ الانتخاب المباشر، وأن يكون انتخاب النائب بالأكثرية
التي يحوز عليها من أصوات الناخبين، وتوزيع المناطق الانتخابية إلى شعب انتخابية
عديدة، تسهياً للناخبين فى الوصول إلى صناديق الانتخاب، كما لم يرد فى القانون ما
يشير إلى أن الطعن فى الانتخابات بعد تصديق المضابط الانتخابية يعد جرمًا يستلزم
العقاب، وهو المبدأ الذي أقرته وزارة نوري السعيد الحادية عشرة عام ١٩٥٢م^(١).

وفى ظل أجواء الأحكام العرفية بدأت الحكومة تمهد لإجراء الانتخابات العامة،
فاتخذت الأحزاب السياسية مواقف متباينة تجاه الانتخابات، على الرغم من أن غالبية
قاداتها فى المعتقل، ومع ذلك استمرت بعض الأحزاب فى عقد اجتماعاتها، ومواصلة
الحوار والاتصالات مع بقية الأحزاب الأخرى، ولما رأى حزب الاستقلال بوادى تدخل
الحكومة فى الانتخابات واستغلالها للأحكام التي وعدت بإلغائها ولم تلتزم بها، قررت
الهيئة التنفيذية للحزب مقاطعتها، باستثناء إسماعيل الغانم الذي خالف الرأى وقرر
المشاركة فيها، ولما رأى إصرار الغالبية على عدم المشاركة فيها قدم استقالته من الحزب^(٢).

أما الحزب الوطنى الديمقراطى فقد قرر أيضا مقاطعة الانتخابات بعد إجرائه مشاورات
مع حزب الجبهة الشعبية المتحدة^(٣). التي قررت المشاركة فى الانتخابات، فقد وضع عبد
الجبار الجومرد المسئول عن فرع الحزب فى الموصل أن أسباب اشتراك حزبه فى الانتخابات
يعود إلى الرغبة فى عدم فسح المجال للحكومة بالانفراد بالساحة السياسية، فضلاً عن
تأكيد حزبه بأن المشاركة فى الانتخابات جاءت بسبب إصدار الحكومة لمرسوم الانتخاب
المباشر التي عدها حزبه بأنها أول تجربه يسعى من ورائها إلى تحقيق حياة نيابية صحيحة^(٤).
فى حين يرى كامل الجادرجى بأن حليفه حزب الجبهة الشعبية اعتبر الجو الأرهابى الذي

(١) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٩٨ فى ١٨ كانون الأول ١٩٥٢م

(٢) كبه: مذكراتي، المصدر السابق، ص ٣٥٢

(٣) الجادرجى: المذكرات، المصدر السابق، ص ٦٢٣ كذلك: نذير، عدنان سامى: عبد الجبار الجومرد،
المصدر السابق، ص ١٠٠

(٤) نذير، عدنان سامى: عبد الجبار الجومرد، المصدر السابق، ص ١٠١

يسود البلاد في ظل حكومة نور الدين محمود ليس ملائماً للاشتراك في الانتخابات^(١). كما أعلن حزب الأمة الاشتراكي برئاسة صالح جبر مقاطعته للانتخابات، بعد أن قرر في بادئ الأمر الاشتراك فيها بسبب التدخلات والضغط ضد مرشحيه في بعض المراكز الانتخابية^(٢). وقد قرر بعض من أعضائه ومنهم سوادى الحسون أحد رؤساء العشائر في الديوانية، المضى في الانتخابات بعد أن استقال من الحزب، فحصل انشقاق خطير في صفوف الحزب^(٣).

أما حزب الاتحاد الدستوري الذي يرأسه نوري السعيد فقد أعلن عن مشاركته في الانتخابات^(٤).

وفي ١٧ كانون الثاني ١٩٥٣م تمت عملية الانتخابات على أساس الانتخاب المباشر، وظهر تدخل الحكومة منذ اللحظة الأولى فيها، فقد استخدمت وسائل التهديد والوعيد ضد المرشحين غير المرغوب فيهم، لتثنيهم عن الترشيح، كما استدعت الحكومة متصرفي الألوية إلى بغداد لتزويدهم بقوائم مرشحيها^(٥).

ويؤكد صالح جبر رئيس حزب الأمة بأن هؤلاء المتصرفين ما إن عادوا إلى ألويتهم حتى اعلنوا عن استلامهم لهذه القوائم. وقد طالبوا مرشحي حزب الأمة الانسحاب من الانتخابات، فكان هناك خياران أمام مرشحي الحزب، أما الاصطدام بالحكومة أو الانسحاب من الانتخابات، فاضطروا لاختيار الحل الأخير^(٦).

أما رئيس الحكومة نور الدين محمود فقد دافع عن سير الانتخابات واعتبرها حيادية ونفى أن تكون هناك أية ضغوط ضد المرشحين أو أنها كانت مزيفة، وأكد بأنها جرت في

(١) الجادرجي: المذكرات، المصدر السابق، ص ٦٢٣ كذلك: محاضر مجلس الأعيان. الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣م، ص ١١٧

(٢) محاضر مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣م المصدر السابق، ص ١١٧

(٣) كبه: مذكراتي: المصدر السابق، ص ٣٥٢

(٤) حميدى: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ٧٢٥

(٥) محاضر مجلس الأعيان - الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣م المصدر السابق، ص ١١

(٦) محاضر مجلس الأعيان - الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣م المصدر السابق ص ١١٧

ظل سيادة القانون^(١). وحول انسحاب مرشحي حزب الأمة من الانتخابات، فقد وضع بأن صالح جبر اتصل به أثناء عملية الانتخابات، وطلب منه مساعدة حكومته لحزبه وحزب نوري السعيد بجعل المقاعد النيابية مناصفة بينهما، إلا أنه رفض ذلك، لأن الانتخابات يجب أن تجري بشكل حر، مما دفع بصالح جبر للانسحاب من الانتخابات^(٢). ويؤكد جميل المدفعي بأن بعض الانتخابات التي جرت في ظل القانون السابق التي كانت تجري على مرحلتين، أفضل من الانتخابات المباشرة التي جرت وفق القانون الجديدة^(٣). ففي لواء الموصل حاول متصرف اللواء احمد زكي المدرس وقائم مقام المركز صبحي على وبعض المتنفذين التدخل في سير الانتخابات والتأثير على مرشح الجبهة الشعبية عبد الجبار الجومرد لمنع من الفوز في الانتخابات^(٤).

أسفرت نتائج الانتخابات الى جرت تحت ظل حكومة نور الدين محمود عن تحقيق نصر كاسح لمرشحي حزب نوري السعيد، على الرغم من محاولات البلاط لجر هذه الانتخابات إلى مصالحه الخاصة^(٥). فقد فاز ٧٦ نائباً بالتزكية و٥٩ نائباً بالتصويت، وحصل مرشحو نوري السعيد على (٦٧) مقعداً من مجموع (١٣٥) مقعداً، ونال المستقلون وأغلبهم يؤيدون نوري السعيد على (٤٨) مقعداً، كما فاز حزب الجبهة الشعبية بـ (١١) مقعداً، وحصل الاعضاء الذين انشقوا من حزب الأمة الاشتراكي على ثمانية مقاعد، وحصل على المقعد الأخير (إسماعيل الغانم) الذي كان قد استقال من حزب الاستقلال^(٦).

(١) محاضر مجلس الاعيان - الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ م المصدر السابق ص ١٣١

(٢) الحسنی: الوزرات، ج ٨ المصدر السابق، ص ٣٤٦

(٣) محاضر مجلس الاعيان - الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ م المصدر السابق ص ٨

(٤) نذير، عدنان سامي: عبد الجبار الجومرد، المصدر السابق، ص ١٠١

(5) Troutbeck to Eiden, 24.1.1953, FO 371/104665

(٦) الحسنی: الوزرات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٤٤

٤ - إقالة الحكومة ونهاية الحكم العسكري

بعد انتهاء مهمة رئيس الحكومة الفريق نور الدين محمود التي كلفه بها الوصى، واستطاع خلالها من فرض النظام بالقوة، فقد وجد الوصى أن الوقت مناسباً لإقالة رئيس الحكومة، لأن بقاءه يشكل خطراً على النظام، إذ قد يحفز ذلك الجيش فيتشجع أحد الضباط المغامرين للقيام بعمل عسكري فيفرض وجوده على الحكومة^(١). غير أن اختيار الشخص الذي يجب أن يقود الحكومة القادمة، يشوبه شيء من الغموض، فقد أفصح نور الدين محمود نفسه أمام الوفد البرلماني البريطاني الذي زار بغداد عن رغبته في الاستمرار بمنصبه^(٢) خاصة وأن بعض وزرائه^(٣) بدأوا يحرضونه على التمسك بمنصبه، إضافة إلى ذلك فقد طالب بترفيعه إلى رتبة عسكرية أعلى^(٤) مما أفزع الوصى لأن الدراية السياسية كانت تعوزه، كما أن الوصى كان يرغب بتكليف شخص يمتلك خبر سياسية يختلف تماماً عن نور الدين محمود، الذي بدأ طموحه السياسي يظهر للعيان، وشعر كذلك بأنه لو أعطيت له وزارة الدفاع في الحكومة القادمة، أو إذا سمح له بالعودة إلى منصبه السابق كرئيس للأركان العامة فلربما يحاول التدخل في السياسة ويخلق متاعب للوصى، ولهذا ناقش الموضوع مع السفير البريطاني، مقترحاً إبعاده عن الحكومة أو تعيينه سفيراً في طهران، وكان السفير تروبتك يخشى من إجبارة على التنازل مما قد يثير فيه شعوراً بالتذمر^(٥).

أوضح الوصى لرئيس الوزراء رغبته بعودة الحكم المدني، وطالبه بالانسحاب من الوزارة وتعيينه عضواً في مجلس الأعيان الجديد، إلا أنه رفض الاستقالة في بادئ الأمر

(١) الوندأوى: العراق في التقارير السنوية، المصدر السابق، ص ١٦٧

(2) Troutbeck to Eiden, 24.1.1953, FO 371/104665

(٣) قام على محمود الشيخ على وزير المالية بتحريض رئيس الوزراء نور الدين محمود على عدم تقديم الاستقالة والصمود تجاه الضغوط من أجل البقاء في منصبه (الحسنى: الوزارات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٤٨)

(٣) كنه: العراق أمس وغده، المصدر السابق، ص ١٥٥

(4) Troutbeck to Eiden, 24.1.1953, FO 371/104665

والتخلي عن المسؤولية^(١). غير أن نوري السعيد استطاع من أقنعة بتقديم الاستقالة والموافقة على التعيين الجديد^(٢).

تركت استقالة نور الدين محمود على الطريقة التي ذكرناها، مرارة كبيرة في أوساط العسكريين، فقد فسرت تلك الخطوة من قبلهم على أن البلاط قد ألحق إهانة كبيرة بالجيش، بسبب استخدامه كأداة قمع ضد الشعب، ومن ثم إخراج قائده من الحكومة على تلك الشاكلة، وهو بذلك قد عومل بطريقة سيئة^(٣).

في ضوء ذلك بدأ الساسة التقليديون الذين تنصلوا من المسؤولية خلال الانتفاضة بالظهور من جديد، حال استتباب الوضع الأمني، وتهيئة أنفسهم للعودة إلى السلطة، فأخذوا يطالبون الوصي بعودة الحكم المدني، وهذا ما كان يدور في ذهن الوصي^(٤).

وعلى الرغم من اعتراف هؤلاء الساسة بدور نور الدين محمود في إنقاذ البلاد من خطر داهم عندما استطاع أن يعيد الأوضاع إلى حالتها الطبيعية، ألا أنهم لم ينكروا تسلطه الديكتاتوري ومحاولاته التحكم بمقدرات الحكم^(٥).

(١) السويدي: المذكرات، المصدر السابق، ص ١٩٥

(٢) كنه: العراق أمس وغده، المصدر السابق ص ١٥٦

(٣) الوندأوى: العراق في التقارير السنوية، المصدر السابق ص ١٧٠

(4) Khadduri, M: OP. Cit. P. 280

(٥) السويدي: المذكرات، المصدر السابق، ص ١٩٥

الفصل الثالث

إجراءات الحكومة والسفارة ونتائج الانتفاضة

- المبحث الأول : إجراءات الحكومة والسفارة
أ. إجراءات الحكومة لمعالجة الانتفاضة
ب. إجراءات السفارة البريطانية
المبحث الثاني : هزيمة السفارة والبلط
أ. هزيمة السفارة البريطانية
ب. هزيمة البلط الملكر

المبحث الأول إجراءات الحكومة والسفارة

أ - الإجراءات الحكومية لمعالجة الانتفاضة

مدخل:

اتخذت حكومتا مصطفى العمري ونور الدين محمود اللتان نشبت الانتفاضة في عهديهما سلسلة من الإجراءات التي كانت تهدف من ورائها لإعادة الوضع الأمني الذي اهتز إثر قيام التظاهر في البلاد، إلى وضعه الطبيعي، وسوف نتناول تلك الإجراءات خلال الفترتين التي شهدتهما الانتفاضة الأولى على عهد حكومة العمري، والثانية خلال فترة الحكم العسكري برئاسة الفريق نور الدين محمود. ذلك لأن الإجراءات التي اتخذتها حكومة العمري كانت في ظل القوانين والأنظمة السائدة آنذاك، أما إجراءات حكومة نور الدين فقد تمت في ظل قانون الأحكام العرفية الذي أعلنته الحكومة، والتي عطلت بموجبه تلك القوانين والأنظمة.

١ - إجراءات حكومة مصطفى العمري

يوصف العمري بأنه من الإداريين الأفذاذ الذين يحسبون لكل أمر حسابه الدقيق. إضافة إلى ذلك فإنه قانوني ضليع ومتمرس^(١) وكانت تلك المزايا قد أعانتة في إدارة شئون الحكومة طيلة فترة وجوده فيها. فلم يتجاوز حدود القوانين والأنظمة المعمول بها، وبقي ملتزماً بها، لا بل كان مرجعاً لكل معضلة تعترض الحكومة بهذا المجال، لذا فإن الإجراءات التي اتخذتها حكومته تستند إلى نصوص تلك القوانين.

كانت الأزمة التي أشعل فتيلها طلاب كلية الصيدلة والكيمياء قد جاءت رداً على

(١) الحسنی: الوزرات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٢٤ - ٣٢٥

صدر نظام الكلية المرقم ٤٩ لسنة ١٩٥٢م والصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٨/١٠/١٩٥٢م الذي نصت المادة الرابعة والثلاثين منه فقرة (ر) على ما يأتي: (كل طالب رسب في ثلاثة مواضيع أو أكثر من الامتحان النهائي أو رسب في موضوع أو أكثر في امتحان الإكمال يكون معيداً في صفه.

فقرة ح: على الطالب المعيد إعادة كافة مواضيع الصف الذي رسب فيه^(١).

ولما كان الوضع السياسي العام للبلاد آنذاك مشحوناً ضد السلطة ووجد الطلاب أن الحكومة تجاهلتهم، أعلنوا إضرابهم عن الدوام ابتداءً من ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٢م مطالبين بإلغاء التعديل وانضم إليهم بقية طلبة الكليات الأخرى، ولما شعرت الحكومة أن الإضراب يحمل في طياته دوافع سياسية، خاصة بعد قيام الأحزاب السياسية المعارضة بتحرير الطلاب، وخوفاً من تطور الموقف الذي تجاهله وزير الصحة أول الأمر، قامت الحكومة بإصدار تعديل على النظام السابق ونص على ما يأتي: (يوقف تنفيذ حكم الفقرة (ح) من المادة الرابعة والثلاثين من النظام المذكور إلى السنة الدراسية ١٩٥٣ - ١٩٥٤م)^(٢).

لم يشمل هذا التعديل طلبة الصفوف المنتهية للسنة الدراسية ١٩٥٢ - ١٩٥٣م، وإنما سيطبق على طلبة الكلية للسنوات التي تليها، فاعتبرها الطلاب مناورة من قبل الحكومة لكسب الوقت، فاستمروا بإضرابهم لحين إلغاء التعديل، وهددوا بأنهم لن ينهوا إضرابهم ما لم تتحقق طلباتهم، فاضطرت الحكومة لإصدار النظام المرقم ٥٨ لسنة ١٩٥٢م في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٢م الذي ألغى كافة مواد التعديل^(٣).

ومن جانب آخر حاول رئيس الوزراء أن يخطو خطوة لكسب ود الأحزاب المعارضة، فأعلن يوم ١٦ تشرين الثاني عن قبول حكومته بمبدأ الانتخاب المباشر، وعزمه على تشكيل لجنة تضم كبار علماء القانون والإدارة لإنجاز تلك اللائحة، إلا أنه أخفق بسبب رفض الأحزاب لتلك المبادرة^(٤).

(١) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٧٣ في ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٢م

(٢) جريدة الوقائع العراقية - العدد ٣١٨٢ في ١١ تشرين الثاني - ١٩٥٢م

(٣) جريدة الوقائع العراقية - العدد ٣١٨٤ في ١٦ تشرين الثاني - ١٩٥٢م

(4) Khadduri, M. OP. Cit, P. 282

وكان نوري السعيد قد طرح برنامجاً إصلاحياً واسعاً وزعه على ممثلي الصحافة في يوم ٨ تشرين الثاني تضمن خطة لإجراء إصلاح واسع في الإدارة والميادين الأخرى لمعالجة الواقع المتخلف في البلاد، إلا أنه في حقيقة الأمر كان مناورة سياسية عرف بها نوري السعيد عند اشتداد الأزمات، ويستهدف سحب البساط من تحت أقدام الأحزاب المعارضة، فجاء رد فعل الأحزاب السلبى مخيباً لآماله^(١).

ولما وقعت حادثة الشجار في كلية الصيدلة والكيمياء، بعد إنتهاء الإضراب الطلابي في ١٩ تشرين الثاني، اتخذت الحكومة إجراء آخر لتهدئة الحالة، وذلك بإعفاء عميد الكلية من منصبه بسبب تهاونه في معالجة المشكلة، كما قامت السلطات المختصة بإلقاء القبض على مسببي الحادث وأوقفوا بقرار من قبل حاكم التحقيق^(٢).

وعند اندلاع التظاهرات الطلابية في ٢٠ تشرين الثاني أصدرت السلطات المختصة أمراً بعدم تعرض قوات الشرطة للطلاب المتظاهرين، طالما كانوا في مناطق تواجد كلياتهم تحاشياً لتأزيم الموقف الذي كانت الأحزاب المعارضة تحاول تصعيده، واضطرت الشرطة للاستخدام بهم عندما حاول المتظاهرون الاندفاع إلى منطقة باب المعظم، فاستخدمت قوات الشرطة العصى والهروات ضدهم، ثم استخدمت القنابل المسيلة للدموع لتفريقهم، ومنع التظاهرات من الانتشار إلى الكليات الأخرى^(٣).

وفي يوم ٢٢ تشرين الثاني استخدمت الأسلحة بعد تمكن المتظاهرين من محاصرة مركز شرطة الفضل، ولم يستطع أفراد الشرطة من فك الحصار عنهم، إلا بعد مجيء قوة مسلحة من الشرطة لنجدتهم، فاستطاعت من فك الحصار عنهم، ذلك بعد أن قامت بإطلاق الرصاص ضدهم، فسقط أول قتيل في الانتفاضة هو العامل (كمال عبد اللطيف)، إضافة إلى وقوع عدد من الجرحى بين صفوف المتظاهرين، وكانت الشرطة في موقف المدافع عن النفس.

ولما تأزم الموقف واتسعت حدة التظاهرات وعجزت الشرطة عن تفريقها، اضطرت

(1) Troutbeck to Eiden, 14.11.1952, FO 371/98733

(٢) جريدة الاهالي: العدد، ١٤١، ٢١ تشرين الثاني، ١٩٥٢م

(٣) لقاء مع عقيد الشرطة المتقاعد عبد الرحمن حمود السامرائي بتاريخ ٢٢/٦/١٩٩٦م

وزارة الداخلية إلى اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية، فطلب الوزير إلى أمرية القوة السيارة أن نهى قوة كافية لمعالجة الحالة، وفعلاً فقد هيأت الأمرية صباح يوم ٢٢ تشرين الثاني قوة تقدر بحدود فوجين، وضعت تحت أمر متصرف لواء بغداد، فتم توزيعها على مراكز الشرطة والمعاونيات وفق الترتيب الآتى:

أ - يكون الفوج الأول ناقصاً فصيل الإسناد بإمرة متصرف لواء بغداد ويتلقى الأوامر منه، ويجرى توزيع السرايا كالآتى:

- ١ - السرية الأولى مع مفزة غازات الفوج الرابع إلى معاونة شرطة الكرخ.
- ٢ - السرية الثانية إلى معاونة شرطة السراى.
- ٣ - السرية الثالثة إلى معاونة شرطة العبخانة مع مفزة غازات فوج الرشاش الأول
- ٤ - يكون مقر الفوج السادس فى مركز شرطة السراى ليتلقى أوامره بواسطة مدير شرطة بغداد من المتصرف.

ب - يتسلح الأفراد بالسلاح مع الخوذ الحديدية

ج - ينقل الأفراد بالسيارات اللورى التى هيئت من قبل أمرية السرية النقلية الآلية.

ء - اتخذت رئاسة الصحة التدابير الصحية اللازمة للإسعاف.

رفضت وزارة الداخلية استخدام السلاح ضد المتظاهرين واعتضت على ما جاء بالفقرة (ب) اعلاه، وطلبت تسليح أفراد الشرطة بالعصى والهراوات بدلاً من السلاح والخوذ الحديدية، لأن الشرطة لا تستطيع استعمال السلاح إلا بأمر تحريرى وبقرار قضائى يصدر من متصرف لواء بغداد^(١).

وفى الساعة الحادية عشرة من نفس اليوم أضيفت قوة جديدة مؤلفة من سرية من الفوج الثالث مزودة بالسلاح والعصى معاً، ووضعت تحت إمرة معاونة شرطة السراى، كما أرسلت محطة لاسلكية إلى معسكر الصالحية، وأخرى لمقر القوة السيارة لتأمين الاتصال فى حالة الضرورة وعند انقطاع الاتصال التليفونى^(٢).

وأخيراً قرر عبد الرسول الخالصى متصرف لواء بغداد بعد أن وجد أن الأمور ستفلت

(١) الحسنى: الوزرات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٢٤

(٢) حميدى: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ٧١٤ - ٧١٥

من أيديهم، استخدام الصلاحيات المخولة إليه بموجب قانون إدارة الألوية^(١) فأصدر امراً شفوياً إلى الشرطة بإطلاق النار على المتظاهرين^(٢) كما اتصل برئيس أركان الجيش الفريق نور الدين محمود ليكون على اتصال معه وتلقى الأوامر التي يتطلبها الموقف، إلا أن رئيس أركان الجيش أحجم عن التعاون معه، فارتأى وزير الداخلية حسام الدين جمعة أن يعرض الموضوع على رئيس الوزراء مصطفى العمري، فكان رأيه أن يضع أمر موقع بغداد بإمره المتصرف استناداً إلى ما جاد بقانون إدارة الألوية الذي منح متصرف اللواء صلاحيات واسعة في حالة حدوث اضطرابات تعرض الأمن العام للخطر، وشأنه في ذلك شأن أمراء المواقع في بقية الألوية، ومنعاً لحدوث أي احتكاك بين الإدارة والجيش^(٣).

ولما وجد مجلس التعليم أن الوضع أصبح متأزماً قرر إيقاف الدراسة في المعاهد العالية ابتداءً من صباح يوم الأحد ٢٣ تشرين الثاني، كما قرر مجلس المعارف إيقاف الدراسة في جميع مدارس بغداد^(٤).

«في هذا اليوم صدرت الإدارة الملكية بقبول استقالة مصطفى العمري، وأذيعت من دار الإذاعة، وأعلن عن تشكيل حكومة برئاسة الفريق نور الدين محمود رئيس أركان الجيش، ويأتي تكليف الفريق نور الدين بتشكيل الحكومة تنفيذاً للخطة التي رسمها الوصي بالاتفاق مع السفير البريطاني، بالاستعانة بأحد الضباط الكبار للسيطرة على الموقف، بعد اختلال الوضع الأمني للبلاد والعاصمة بالذات، التي وضعت النظام القائم قاب قوسين من الانهيار.

(١) خولت المادتان ٣٠، ٢٨ من قانون إدارة الألوية المرقم ١٦ لسنة ١٩٤٥ م صلاحيات للمتصرفين لاقرار الأمن في لوائه، ووضعت تحت إمرته كافة الموظفين والشرطة لتنفيذ تلك الأوامر، ومنحت المادة «٣٠» للمتصرف صلاحية إصدار الأمر إلى آمر الوحدة العسكرية للقيام بما يقتضيه الحال عند تعرض اللواء للخطر، وعلى الأمر أن ينفذ الأمر فوراً، (الحيدري، ضياء الدين: الإدارة والإداريون في العراق، منشورات المكتبة الأهلية، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٦٣ م، ص ١٢٢)

(١) وزارة الدفاع: المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج ٧، المصدر السابق، ص ٧٣ - ٧٤

(٢) الحسنی: الوزرات، ج ٨، المصدر السابق، ص ٣٢٥

(٣) -جريدة الأهالي- العدد ١٤٣ في تشرين الثاني ١٩٥٢ م

٢ - إجراءات حكومة نور الدين محمود

اتخذت حكومة نور الدين محمود أول إجراء لمواجهة الانتفاضة، ذلك هو الاستعانة بالجيش وإنزاله إلى الشارع، كما أنها فعلت الشيء نفسه في مدينة النجف، ثم أعقبته بإجراء آخر بموافقتها على إعلان الأحكام العرفية مساء يوم ٢٣ تشرين الثاني، وجعلت الإدارة في بغداد عسكرية، ثم جعلت من قائد القوات العسكرية في بغداد مرجعاً أعلى لجميع الإدارات، فصدرت الإرادة الملكية الآتية:

(استناداً إلى الفقرة الأولى من المادة (١٢٠) من القانون الأساسي، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء أصدرنا هذه الإدارة الملكية:

١ - إعلان الأحكام العرفية بصورة مؤقتة في لواء بغداد إلى حين صدور إدارة ملكية بإنهاؤها.

٢ - تكون الإدارة الملكية في لواء بغداد عسكرية صرفة، ويكون قائد القوات العسكرية في منطقة لواء بغداد مرجعاً أعلى لجميع الإدارات داخل منطقته حسبما يترأى له.

٣ - يوقف تنفيذ قوانين أصول المحاكمات الجزائية وإدارة الألوية والجمعيات والاجتماعات والتجمعات والمطبوعات وانضباط موظفي الدولة والخدمة المدنية والخدمة القضائية ونظام دعاوى العشائر وسائر قوانين الخدمة وقانون مجلس الإعمار والقوانين الأخرى، بقدر مالها مساس بالإجراءات أو المحاكمات التي تتطلبها الإدارة العرفية، حسبما يترأى لقائد القوات العسكرية في المنطقة.

٤ - تخويل وزير الدفاع انتقاء القائد العسكري للمنطقة التي أعلنت فيها الإدارة العرفية على وزراء الدولة تنفيذ هذه الإرادة.

كتب ببغداد في اليوم الرابع من شهر ربيع الأول ١٣٧٢ هـ واليوم الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ م.
عبد الإله^(١).

(١) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٨٨ في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢ م

وقد تألف المجلس العرفي حال صدور الإدارة الملكية، برئاسة الزعيم الركن جميل عبد المجيد، وعضوية كل من: المقدم محمود عبد القادر والمقدم صبحي على والعضوين المدنيين الحاكمين راسم عبد الحميد وعارف رشيد العطار^(١).

ثم أصدر وزير الدفاع بموجب ذلك التحويل أمراً وزارياً عين بموجبه اللواء الركن عبد المطلب أمين قائداً للقوات العسكرية المرابطة في بغداد^(٢).

وكان أول أجراء اتخذته القوات العسكرية، إصداره لمجموعة من القرارات ذات الصلة بتعزيز الأمن الداخلي، والسيطرة على الموقف لإنهاء الأزمة، إذ نص القرار الأول على ما يأتي:

(استناداً إلى السلطة المخولة لنا بمقتضى الفقرة (٨) من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الإدارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٥٣ م، قررنا منع المظاهرات والتجمعات المنصوص عليها في المادة الأولى من قانون التجمعات، وفيما يأتي نصها:

إن اجتماع جم غفير من الناس على الطريق العام بالجلبه والغوغاء، أو تجوالهم على هذه الصفة يعتبر تجمعاً.

الزعيم الركن: عبد المطلب أمين

قائد القوات العسكرية للإدارة العرفية^(٣)

أما القرار الثاني فقد منع بموجبه حمل السلاح والآلات الجارحة على أنواعها. إن الأسباب التي دعت لإصدار هذا القرار، هو التحسب من استخدامها من قبل المتظاهرين بالدرجة الأساس ضد القوات المكلفة بواجب إعادة الأمن، مما يؤدي إلى مواجهة دموية - كما هو الحال في الأيام التي سبقت إعلان الأحكام العرفية، عندما اصطدمت قوات الشرطة مع بعض المتظاهرين، ورغم أن المتظاهرين كانوا يتفتقدون للسلاح عدا بعض الآلات الجارحة التي استخدمها البعض منهم، فقد وقعت إصابات ووفيات خلال تلك المواجهات، كحادثة مركز شرطة الفضل وباب الشيخ.

وقد نص القرار على ما يأتي:

(١) جريدة الوقائع العراقية، المصدر السابق أعلاه

(٢) جريدة الشعب، العدد ٣٣٨٠ في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ م، كذلك: Khadduri, M. OP. Cit. P. 284

(٣) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٨٨ في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢ م

(استناداً إلى الصلاحية المخولة له بمقتضى الفقرة (أ) من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الإدارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ م، قررنا بهذا منع حمل السلاح والآلات الجارحة على اختلاف أنواعها من قبل الأهليين داخل لواء بغداد، واقضيته ونواحيه

الزعيم الركن: عبد المطلب أمين

قائد القوات العسكرية للإدارة العرفية^(١)

وفي يوم ٢٤ تشرين الثاني اتخذت الحكومة أخطر قراراتها، الذي أصدره قائد القوات العسكرية فحل بموجبه الأحزاب السياسية القائمة، وقد فوجئت الأوساط السياسية به لأنها كانت تعتقد أن الحكومة ستقوم بتعطيل الأحزاب السياسية لفترة معينة، ثم تعتقل أقطابها لحين عودة الأمور إلى وضعها الطبيعي، فتعود مرة أخرى لممارسة نشاطها الاعتيادي. وقد نص القرار على ما يأتي:

(استناداً إلى الصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة (٢) من المادة (١٤) من مرسوم الإدارة العرفية، رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ م قررنا غلق حزب الاتحاد الدستوري وحزب الأمة الاشتراكي وحزب الاستقلال وحزب الجبهة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي.

الزعيم الركن: عبد المطلب أمين

قائد القوات العسكرية للإدارة العرفية^(٢)

ثم أصدر القائد العسكري قراراً منع بموجبه التجوال في بغداد من الساعة السادسة مساء وحتى الساعة السادسة صباحاً، وذلك في خطوة لمنع التظاهرات التي بلغت ذروتها، فأصدر القرار الآتي:

(استناداً إلى السلطة المخولة لنا بموجب الفقرة (٩) من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الإدارة العرفية المرقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ م).

١ - قررنا منع المرور والتجوال من الساعة السادسة مساء وحتى الساعة السادسة صباحاً في كافة طرق مركز بغداد، ونواحي الكرادة، والأعظمية والدورة وقضاء الكاظمية، إلا في حالات الضرورة القصوى، وبإذن خاص منا، والمخالف يعاقب وفق المادة (١٥) من مرسوم

(١) جريدة الوقائع العراقية، المصدر السابق أعلاه

(٢) جريدة الوقائع العراقية، المصدر السابق أعلاه

الإدارة العرفية وذلك بالحبس مدة لا تزيد عن الثلاث سنوات، وبغرامة لا تزيد على المائة وخمسين ديناراً.

٢ - ينفذ هذا البيان اعتباراً من الساعة السادسة من مساء اليوم الرابع والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ م.

الزعيم الركن: عبد المطلب أمين

قائد القوات العسكرية للإدارة العرفية^(١)

كما اتخذ القائد العسكري قراراً بتعطيل ١٧ صحيفة في بغداد وخمس صحف في الموصل وصحيفتين في البصرة وصحيفة واحدة في الحلة. ففي لواء بغداد عطلت الصحف الآتية:

الاتحاد الدستوري، وصوت الأهالي، ولواء الاستقلال، والقبس، والأمة، والنبأ، واليقظة، والجهة الشعبية، وصوت الشعب، والسجل، والحصون، والأفكار، والوادي والآراء، والعالم العربي، وعراق اليوم، والجهاد^(٢). أما في الموصل فقد عطلت جريدة اللواء، والأديب، والمثال، وفتى العرب، ونصير الحق. وفي لواء البصرة عطلت جريدة البريد، والخبر، وفي لواء الحلة عطلت جريدة صوت الفرات^(٣).

باشرت الحكومة بشن حملة الاعتقال لعدد من الساسة. فتم اعتقال (٢٢٠) وزيراً سابقاً ونائباً وصحفيًا^(٤). ومن بين الشخصيات التي تم اعتقالها كل من:

كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، وقاسم حسن سكرتير الحزب وحسين جميل وعبد المجيد الوندأوي من أعضاء الحزب، كما تم اعتقال محمد صديق شنتل وفائق السامرائي واسماعيل الغانم من حزب الاستقلال، أما من حركة أنصار السلام فقد تم اعتقال عبد الوهاب محمود ومحمد مهدي الجواهري^(٥).

(١) جريدة الشعب، العدد، ٢٣٨٠ في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ م

(٢) د.ك.و.ث.: مقررات مجلس الوزراء في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ م، ملف رقم ج/١١/٢

(٣) د.ك.و.ث.: مقررات مجلس الوزراء في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٢ م، ملف رقم ج/١١/٢

(٤) الياسري، قيس: الصحافة العراقية، المصدر السابق، ص ٥٢٠

(٥) كبه: مذكراتي، المصدر السابق، ص ٣٤٨، كذلك: الجادرجي: مذكراتي المصدر السابق، ص ٥٨٢

ولما استقر الوضع الأمني، ولغرض إعادة الثقة بالمواطنين وامتنصاص نقمتهم ضد الحكومة فقد أصدر رئيس الوزراء بياناً القاه من دار الإذاعة مساء يوم الرابع والعشرين من تشرين الثاني، أعلن أن إشاعة الثقة بالمواطنين واستتباب الأمن العام وصيانة أرواح الناس وممتلكاتهم هي من الاهداف الأساسية لعمل الوزارة (وأن استتباب الأمن هو الشرط الأساسي لكل نوع من أنواع التقدم والإصلاح) وأكد (بأن الوزارة مصممة على تحقيق هدفها الأول بكل حزم، كما أنها عازمة عزمها أكيداً على القيام بالإصلاحات النافعة، وتيسير الطعام واللباس والسكن للطبقات الفقيرة، والتنفيس عن دافع الضريبة العراقية بجميع الطرق الممكنة) ووعد بإصدار العديد من التشريعات اللازمة لهذا الغرض قريباً، ووضح في بيانه الأعمال التي ستقوم بها وزارته لتحقيق ذلك. وتركزت فيما يأتي:

- ١ - إعداد التشريعات اللازمة لتخفيض الرسوم والضرائب
- ٢ - جعل التعليم مجانياً، كما هو الحال في التعليم الثانوي والابتدائي
- ٣ - اتباع سياسة اقتصادية من شأنها أن تحافظ على الثروة القومية.
- ٤ - تقوية الجيش، وتيسير المهمات والأسلحة الحربية له، والعناية بتنظيمه وتدريبه.
- ٥ - تأليف لجنة من كبار علماء القانون والإدارة لإعداد لائحة قانون الانتخاب، على أساس مبدأ الانتخاب المباشر بسرعة، بحيث تتم بموجبه عملية الانتخاب التي ستقوم بها هذه الحكومة. ولما كانت الأحكام العرفية قد أعلنت لغرض إعادة الأمور إلى نصابها، فإن الحكومة ستبادر إلى إلغائها، حالما يتحقق الغرض المطلوب، وستباشر بإجراء الانتخابات في جو مشبع بالحرية.
- ٦ - تأليف لجنة من شخصيات قانونية للتحقيق في الحوادث المؤسفة التي وقعت خلال الأيام الأخيرة، وتعيين المذنبين الحقيقيين وتحديد مسؤولياتهم لينالوا العقاب الذي يفرضه القانون عليهم.

٧ - تطهير جهاز الدولة من العناصر غير الصالحة وإحلال ذوى الكفاءات محلهم.

٨ - الإسراع بإصدار التشريع اللازم لتحقيق التأمين الاجتماعي^(١).

(١) جريدة الشعب، العدد ٢٣٨١ في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢م

٣ - سياسة المراسيم

لقد أوصت الوزارة بتنفيذ جانب من برنامجها الإصلاحي الذي أعلنته، فأصدرت مجموعة من المراسيم للتخفيف عن كاهل المواطنين، ففي يوم ٢٥ تشرين الثاني، صدر المرسوم رقم (١) المتضمن تخفيض نسب الرسوم الكمركية على البضائع المستوردة والمصدرة (٢). وكان الغرض من هذا المرسوم هو جعل السلع الأساسية في متناول المواطنين وبأسعار مناسبة. كما صدر المرسوم رقم (١) الذي ألغى بموجبه رسم الاستهلاك وضريبة الأرض على الخضروات والفواكة الطرية والجافة^(١). ويهدف المرسوم إلى توفير المواد الغذائية بأسعار مخفضة، لأن فرض الضرائب سوف يتحملها المواطن، فالمنتج والوسيط سيلقيان بأعبائهما على المواطن، ولما كانت تلك الفترة قد شهدت ارتفاعاً كبيراً في أسعار المواد الغذائية، فقد تعذر على نسبة كبيرة من المواطنين الحصول عليها، إلا بالكاد، وهي التي تشكل قوتاً يومياً لهم، وصدر مرسوم آخر برقم (٣) ينص على تقديم المساعدات للمتضررين من الأحداث التي وقعت خلال شهر تشرين الثاني ١٩٥٢ م أي فترة الانتفاضة^(٢). أما المرسوم رقم (٤) فقد جاء لتيسير توزيع الأراضي الأميرية على المستثمرين بكل صنوفهم وإسكانهم فيها^(٣). وصدر المرسوم رقم (٥) الذي يهدف إلى التخفيف من إيجارات السكن، وذلك بتخفيض الضرائب عن هذه المساكن، ليتمكن المواطنون من تأجير الدور السكنية بأسعار منخفضة^(٤) أما المرسوم رقم (٦) الخاص بإجراء الانتخابات بشكل مباشر الذي جاء نتيجة مطالبة الجماهير والأحزاب السياسية، فقد صدر في ١٦ كانون الأول في سنة ١٩٥٢ م^(٥). كما أصدرت الوزارة مرسوماً برقم (٧) وتقرر فيه سحب خمسة ملايين دينار من ميزانية مجلس الأعمال لإنفاقها على شراء أجهزة رادار

(١) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٨٩ في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٢ م

(٢) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٩٠ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٢ م

(٣) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٨٩ في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٢ م

(٤) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٩٢ في ٦ كانون الأول ١٩٥٢ م

(٥) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٩٣ في ٧ كانون الأول ١٩٥٢ م

للجيش^(١). وصدر مرسوم آخر برقم (٨) ألزم الخزينة العامة بأن تتحمل قيمة الملابس الرسمية لضباط الجيش^(٢) وكان هذا المرسوم يستهدف إرضاء ضباط الجيش وكسب ودهم بعد أن أظهروا تذمراً من السلطة الحاكمة.

ولغرض تطهير جهاز الدولة الإداري من العناصر الفاسدة، فقد تم تشكيل لجنة من وزارة المالية للتحقيق في سلوك الموظفين المشكوك في نزاهتهم، وفعلاً قامت بفصل المتهمين منهم بالرشوة والفساد^(٣).

كما قامت الوزارة بإصدار تسعيرة للمواد الغذائية، التي أرتفعت أسعارها وأثقلت كاهل المواطنين^(٤) كما صدر نظامان لطلاب المدارس الثانوية والابتدائية، الأول برقم (٦١) ويقضى بأن تزود وزارة المعارف، طلاب المدارس الثانوية الرسمية بالكتب والقرطاسية والأدوات المدرسية مجاناً^(٥) أما الثاني فقد كان برقم (٦٢) ويقضى بجعل التعليم في المدارس الابتدائية مجاناً لجميع الطلاب، وعلى وزارة المعارف تزويدهم بالكتب والقرطاسية مجاناً، وأن تتخذ التدابير اللازمة لإكساء المحتاجين وتغذيتهم^(٦).

ب - إجراءات السفارة البريطانية

مدخل:

كانت بريطانيا قد ساهمت بشكل أو بآخر في تكوين الحكومة العراقية عام ١٩٢١م، في وقت كانت قواتها العسكرية تحتل العراق. ولما منحت بريطانيا حق الانتداب على العراق؛ كان من الطبيعي أن تتحدد سياسة هذه الحكومة ونظمها في نهاية المطاف من قبل الحكومة البريطانية، أو على الأقل يجب أن لا تتعارض تلك السياسة مع المصالح البريطانية، لا بل اشترطت على الحكومات العراقية الحفاظ على تلك المصالح البريطانية بمحورين:

(١) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٢٠٤ في ٣١ كانون الأول ١٩٥٢م

(٢) جريدة الوقائع العراقية، العدد المصدر السابق أعلاه

(٣) حميدى: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ٧٢٤

(٤) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣م ص ٧٦

(٥) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٩٤ في ٨ كانون الأول ١٩٥٢م

(٦) المصدر السابق أعلاه

١ - إستراتيجية - ٢ - اقتصادية. أما المصالح الاستراتيجية فقد حددتها بثلاثة عناصر هي المواصلات والقواعد الجوية والنفط.

لما كانت لبريطانيا مصالح كبيرة فى الشرق الأقصى والهند وشمال آسيا، وكان العراق يشكل طريق عبور قريب ومهم إلى ممتلكاتها فى تلك المناطق، فقد أصبح للعراق موقع مهم فى الاستراتيجية البريطانية باعتبارها طريق مواصلات برى وجوى، كما هو حال مصر التى أصبحت طريق العبور البحرى بعد إنشاء قناة السويس عام ١٨٦٩م، وقد أصبح للعراق فيما بعد أهم طريق جوى فى الربع الثانى من القرن العشرين، بعد إنشاء قاعدتين جويتين لبريطانيا، فى الشعبية والحباينة العراقيتين. أما النفط فقد كان يمثل عنصراً استراتيجياً مهماً لبريطانيا فى إدامة الصناعة البريطانية، وازدادت أهميته لتقوية القدرة القتالية للقوات البريطانية الجوية والبرية والبحرية. وقد ظهر ذلك خلال الحرب العالمية الأولى. لكنه أصبح يمثل أهمية كبرى عندما شرعت شركة نفط العراق (I.P.C) باستغلال حقول نفط كركوك. وربما كان ذلك أكبر حجة لوجود القوة الجوية البريطانية فى العراق بهدف تأمين الحماية اللازمة لتلك المصالح. أما العنصر الثالث فقد وجدت بريطانيا أنه من الضرورى أن تكون لها قواعد عسكرية قريبة من منابع ومصافى النفط فى عبادان التى تديرها شركة النفط الأنكلو - إيرانية (Anglo - persian oil company) وكذلك تأمين الحماية لخطوط المواصلات فى العراق. ومن هنا جاء اختيار السلطات البريطانية لقاعدتى الشعبية فى البصرة والحباينة قرب بغداد^(١).

أما المصالح الاقتصادية فقد كان العراق مصدراً للمواد الأولية التى تغذى الصناعة البريطانية وبالمقابل كان العراق سوقاً مهماً للبضائع البريطانية، لذلك والحال هذه، فقد تعززت أهمية هذا القطاع وخاصة فى السنوات اللاحقة، ومع بداية النصف الثانى من القرن العشرين^(٢).

بدافع من هذه المصالح، كان من الطبيعى أن تكون الحكومات العراقية خاضعة لتوجيه الحكومة البريطانية، ذلك لأن السيطرة المباشرة على العراق هو أمر مستحيل لاسباب

(1) Tarbush, Mohammed A. The role OF The military in P olitics, a Case study OF Iraq to 1941, 1 st ed. London, 1983, P. 31 - 32

(2) Ibid. P. 35

سياسية ومالية. وعليه، وفي غضون مؤتمر القاهرة الذي عقد في آذار عام ١٩٢١م ظهرت الآراء التي تميل إلى ترشيح الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق، خاصة بعد المشاورات التي جرت بينه وبين وزير المستعمرات البريطاني المستر ونستون تشرشل (M.W. Churchill)، واستعداده للتفاهم مع الحكومة البريطانية^(١).

لقد كانت البواعث لأخذ بهذا الحل هي اعتبارات تأمين المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للإمبراطورية البريطانية وتأمين سيطرة تامة ونفوذ مهيمن لها في المنطقة. ومن جانبه فإن الأمير فيصل قد أعرب عن نيته المخلصة لتحقيق تفاهم بين العراقيين والسلطات البريطانية، وكانت تلك المواقف صداها الإيجابي في لندن^(٢).

لقد حقق مؤتمر القاهرة أهدافه الأولى التي رسمها الساسة البريطانيون لإنقاذ مصالح بلادهم في العراق، عندما اختاروا ملكاً عاهدهم على حماية تلك المصالح. كما أن المؤتمر ربط المجموعة الحاكمة في العراق بشكل محكم جداً بالسياسة البريطانية^(٣). رغم أن الملك فيصل قد أبدى استعداده للحفاظ على المصالح البريطانية والتعاون معهم كما ينبغي، إلا أنه أبدى انعطافه في موقفه من البريطانيين بسبب من أن منزلته السياسية في النظام غير ذات أهمية. ذلك أنه حاول إقناع بريطانيا أن يكون ملكاً حقيقياً يتمتع بصلاحيات وتمنحه دوراً بارزاً في عملية صنع القرار، لكن المسئولين أرجأوا النظر في الموضوع في محاولة لتسويق موقفهم. وقد استنفذ كل ما يملكه من مهارة لحملهم على الاستجابة لمطالبه لكنه عجز؛ فاختار الركون للحركة الوطنية مما أغضب تشرشل، فاضطر لاستخدام التهديد معه، وأخطره بوجوب الأمثال للتعليمات البريطانية، وإلا فإنه سيخلع وسيكون مصير العائلة الهاشمية في خطر إذا لم يكف عن مناوراته فأضطر مكرهاً للخضوع للأمر الواقع^(٤).

وبإذعان الملك فيصل الأول للتهديدات البريطانية، أصبحت الطريق سالكة أمامهم.

(١) نعمة، د. كاظم: الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط ١٩٨٨م، ص ٥٢

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٥٣

(3) Tarbush, M. OP. Cit. P. 36

(٤) نعمة: الملك فيصل الأول، مصدر سابق، ص ١٢٣

ولم يعد بإمكان الملك فيصل بعد ذلك إثارة المشاكل أمام البريطانيين، وبقيت نشاطاته منحصرة في تحريك القوى الوطنية ضد السلطات البريطانية بهدف عرقلة معاهدة أو تعطيل إجراء. إلا أنها في كل الأحوال لم تكن نشاطاته تؤثر على المصالح البريطانية التي تعهد الملك فيصل بالمحافظة عليها حتى وفاته في ٨ أيلول عام ١٩٣٣م التي جاءت بعد حصول العراق على الاستقلال في تشرين الأول ١٩٣٢م^(١) أما المجموعة الحاكمة التي رافقته منذ سنوات الثورة العربية في الحجاز عام ١٩١٦م فقد ظلت وفيه للمصالح البريطانية. ذلك لاعتقادهم أن وجودهم مقروناً بالوجود البريطاني كما عبروا عنه بأنفسهم. لذلك كان واضحاً تأثير المندوب السامي البريطاني ومن بعده السفير البريطاني في السياسة العراقية. ولم يفتّر إلا في عهد الملك غازي الذي جاء للعرش بعد وفاة والده الملك فيصل الأول وهو محملاً بالعداء لبريطانيا. وفعلاً تعرضت مصالح بريطانيا للتهديد فقد صرح بعدائه للبريطانيين، وجاهر بذلك وحاول إقامة علاقات مع خصوم بريطانيا، ومن بينهم ألمانيا وإيطاليا. كما أنه دعا صراحة قولاً وفعلاً لدعم الفلسطينيين والقضايا القومية الأخرى. فارتابت السلطات البريطانية منه ولم يهدأ لها بال حتى مقتلة في عام ١٩٣٩م بحادث سيارة مدبر لم يعرف مصدره حتى الآن^(٢).

إن مجيء ابن عمه الأمير عبد الإله بن الملك على الذي نصب وصياً على ابن أخته الملك فيصل الثاني والابن الوحيد للملك غازي الذي لم يتجاوز عمره الخمس سنوات، قد أنعش المصالح البريطانية التي باتت قاب قوسين من الخطر بسبب ظهور بواذر الصراع العالمي الجديد الذي تقوده ألمانيا النازية بقيادة هتلر، لذلك، والحال هذه، حاول المسئولون البريطانيون جاهدين لتأمين مصالحهم في العراق في تلك الفترة بالذات. وجاء الوصي عبد الإله ليكون أميناً على تلك المصالح ومدافعاً عنها بشكل أذهل البريطانيين أنفسهم. وعاد الخطر يهدد الوجود البريطاني من جديد بظهور كتلة العقدااء الأربعة المتحالفة مع التيار

(١) آيرلاند، فيليب ويلارد: العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، دار الكشف

بيروت، لبنان ١٩٤٩م، ص ٣٥٦

(٢) خدوري، مجيد: نظام الحكم في العراق، تعريب فيصل نجم الدين الاطرقي - مطبعة المعارف،

بغداد ١٩٤٦م ص ١١٦

القومي المعادي للوجود البريطاني الذي وصل ذروته في ١ مايس عام ١٩٤١م فاصطدم الطرفان في معركة غير متكافئة هرب على أثرها الوصى إلى خارج البلاد. لكنه عاد بعد فشل الحركة وهو يحمل بذور الانتقام من الجيش والتيار القومي^(١). ومنذ تلك الحركة لم تغب عن أذهان البريطانيين إمكانية قيام حركة مضادة يقودها الجيش العراقي في أى وقت. وذلك يفسر أيضاً سبب امتناعهم عن تجهيز الجيش العراقي بالسلاح والمعدات، وعدم موافقتهم على مضاعفة حجمه كما ونوعاً، وكان ذلك منعطفا مهما في منهجهم السياسى وتوجسهم خيفة على مصالحهم في العراق^(٢).

ولغرض إحكام السيطرة البريطانية على الوضع الداخلى بعد حركة مايس ١٩٤١م، عينت الحكومة، وبتوجيه من السلطات البريطانية، ضابط ارتباط بريطاني يمثل القوات البريطانية في كل لواء من ألوية العراق، فكان هؤلاء يتدخلون في شئون المتصرفين. وأظهر الكثير من المتصرفين والموظفين العراقيين تذرهم من التدخلات المستمرة لهؤلاء الضباط في شئونهم^(٣) كما وضعت السفارة البريطانية موظفاً بريطانياً من العاملين في خدمة الحكومة البريطانية في دائرة الرقابة على البريد والتلغراف التي طلبت السفارة البريطانية استحداثها لتأمين حماية لمصالحها في أعقاب أحداث مايس عام ١٩٤١م^(٤).

وبناء على توجيه السفارة، فصلت الحكومة عدداً من الموظفين المتعاطفين مع الحركة وأسقطت الجنسية العراقية عن رجال الفكر والثقافة والتوجه القومي الذين قدموا خدمات جليلة للعراق في مجال التعليم والتربية وفي القوات المسلحة العراقية وإبرزهم ساطع الحصري والدكتور أحمد قدرى ومحمد درويش المقدادى والضابطان السوريان المقدم محمود الهندى والمقدم صبحى العمري^(٥).

(١) الحسنى، عبد الرزاق: الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١م التحررية، ط٣ مطبعة الوفاق - صيدا، بيروت ١٩٧١م

(2) Tarbush, M. OP. Cti. P. 33

(٣) الهاشمى: المذكرات، ط٢، المصدر السابق، ص٢٥٦

(٤) ياغى: رشيد عالي الكيلانى، المصدر السابق ص٢٨٧ - ٢٩٠

(٥) الحسنى: الوزرات، ج٦، المصدر السابق ص٢٤

وطالبت السفارة بحل الجيش العراقي وتسريح أعداد كبيرة منهم، ففي السنوات السبع التى تلك الحركة أخرج من الجيش (٢٨٧٩) ضابطاً منهم (١٤١٩) من الضباط الأحداث. أما الباقون منهم فهم من كبار الضباط والقادة، وغالبيتهم يؤلفون العمود الفقري للجيش. وسارت سياسة بريطانيا لإضعاف الجيش بشكل منظم وتقويض بنيانه، فألفت إحدى فرق الجيش الأربع، وطبقت سياسة سلاح بلا عتاد، وجهاز حربى تنقصه الإدارة^(١) وذلك بتحويل الفوج الثالث من كل لواء إلى ملاك إدارى صرف^(٢) وكانت السفارة البريطانية قد استغلت ظروف الحرب العالمية الثانية لتثبت نفوذها السياسى والعسكرى والاقتصادى بشكل أكثر إحكاماً، فأوجدت وضعاً رجحت فيه الموازين السياسية لصالح العناصر المتحالفة معها وخاصة رجال النخبة الحاكمة^(٣)، فتعاظم وجودها فى الدوائر الحكومية من جديد، ولكن بصلاحيات أوسع ونفوذ أقوى، فأُسندت إليهم وظائف كثيرة، وفرضت عناصرها بأسماء شتى كمستشارين أو ضباط ارتباط، مما ساعدهم على توجيه السياسة الإدارية للدولة بما ينسجم مع مصالحها^(٤) ثم أخذوا يعززون من صلاتهم بالشيوخ والمتنفذين فى المدن، وتدخلوا لدى الدوائر الحكومية لتسهيل أعمال هؤلاء الشيوخ والمتنفذين لغرض ضمان ولائهم لبريطانيا^(٥).

ونشطت دائرة العلاقات العامة فى السفارة البريطانية، وبذلت الأموال الطائلة فى مراكز الأولوية لدعم موقفها، وسعت لإقامة حفلات الكوكتيل فى بغداد لاستقطاب الرأى العام لصالحها. كما أشاعت روح الانحلال والفساد فى مختلف مناطق البلاد من خلال إيجاد بؤر شاذة تحقق أغراضها وتخدم مصالحها على شاكلة نادى إخوان الحرية الذى أنشأته فرياستارك^(٦) (F. Stark) السكرتيرة فى السفارة البريطانية. إضافة لنشاط

(١) الدر. الحرب العراقية - البريطانية، المصدر السابق ص ٤٢١

(2) Batatu, OP. Cit. P. 346

(٣) ياغى: حركة رشيد عالى الكيلانى، المصدر السابق، ص ٢٧٧

(٤) حميدى: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ٩٢

(٥) حسين، محمد توفيق: عندما يثور العراق، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٥٩ ص ١٢٩ - ١٣٠
(٦) للمزيد من التفاصيل: انظر: فرياستارك الحصار وقصة الثورة ومحاصرة الإنكليز فى السفارة البريطانية ببغداد، تعريب سليم طه التكريتى - مطبعة دار البصرى، بغداد ١٩٦٣ م

المستشارين البريطانيين الذين كانوا يشجعون على إضعاف النفوس وشراء الذمم، وبالذات كبار الموظفين في تلك المناطق^(١) لأن ذلك يضع غالبية هؤلاء الموظفين تحت رحمة المستشارين البريطانيين ويسهل انقيادهم، ويوسع دائرة الفساد الإداري ويفكك ويضعف المجتمع ويسهل بالتالي السيطرة عليه. ولغرض تنفيذ السياسة البريطانية على أكمل وجه، فقد اختار نوري السعيد في وزارته السادسة التي خلفت وزارة المدفعي الخامسة عام ١٩٤٢م معظم وزرائه من العناصر الموالية لبريطانيا انسجاماً مع السياسة التي رسمتها السفارة البريطانية^(٢). وهكذا رسخت بريطانيا وجودها في العراق بشكل كبير وفرضت هيمنتها على الرغم من محاولات المخلصين للحد منها. إلا أن العداء لبريطانيا ازداد ضراوة، ذلك أن الاجراءات التي اتخذتها السفارة البريطانية أثبتت ضعفها وفشلها في مجابهة التيار الشعبي المتصاعد المعادي لبريطانيا.

غير أن الخطر الأكبر الذي ارتابت منه الحكومة البريطانية، والذي يهدد مصالحها هو ظهور الاتحاد السوفيتي، بعد الحرب العالمية الثانية، كدولة مناصرة للشعوب المضطهدة. فأظهرت السلطات البريطانية اهتماماً بالغاً في كيفية المحافظة على مصالحها وحمايتها من الخطر القادم. فلم يعد بمقدور بريطانيا الاحتفاظ طويلاً بمكانتها المرموقة في الشرق الأوسط. ذلك لأنها باتت تواجه مصاعب كبيرة جديدة مع العرب بما فيهم العراقيين بسبب سياستها السلبية تجاه فلسطين^(٣). وفي الوقت الذي أمسى فيه العراق أكثر أهمية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، وكنتيجة للظروف الجديدة في العالم عموماً وفي الشرق الأوسط خصوصاً أصبحت بريطانيا بحاجة إلى ضمان^(٤).

أ - تأمين اتصالاتها برأ وجواً عبر العراق

ب - الدفاع عن مصالحها النفطية التي يتعين أن تكون ذات أهمية كبيرة في الأعوام الملاحقة.

(١) الهاشمي: المذكرات، ط ٢، المصدر السابق، ص ٤٦٧

(٢) محمد، سعاد رؤوف: نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥م، دار الشؤون

الثقافية العامة بغداد ١٩٨٨م، ص ١٤٠

(3) Cornwallis to Eden, 19.3.1945, FO 371/54302

(4) Cornwallis to Eden, 19.2.1944, FO 371/40079

ج- أنبو حيفا النفطى.

ء- إنشاء قواعد فى العراق لتوفير الحماية لحقوق النفط الإيرانى الجنوبية.

وازدادت أهمية العراق بالنسبة لبريطانيا بسبب من اتفاقاتها الأخيرة مع الوس والفرس على إخراج كل القطعات البريطانية^(١) من إيران بعد ستة شهور من انتهاء الحرب. ولكى تدافع عن حقوق النفط الفارسى الجنوبية، تحتاج بريطانيا إلى قواعد فى المنطقة نفسها. والقواعد الوحيدة الممكنة والقريبة من منطقة حقول النفط فى عبادان كانت فى العراق. وهى الأكثر أهمية من الكويت والبحرين، والقاعدتين الجويتين الموجودتين فى العراق (الجبانية والشعبية) لم تكن كافيتين لتلبية متطلبات بريطانيا الاستراتيجية، وكانوا بحاجة لقواعد جوية إضافية، وإقامة مواضع دفاعية، وبحاجة إلى تسهيلات فى العراق أكثر مما منحت لهم فى أعقاب معاهدة ١٩٣٠^(١).

ورغم أن بريطانيا استطاعت لفترة ما بعد الحرب دعم موقفها، والتأثير فى الوضع الداخلى العراقى عبر خطط رسمها الساسة البريطانىون العاملون فى مناطق نفوذهم أو فى أروقة وزارة الخارجية البريطانية، وحجم التأثير الكبير الذى مارسه السفارة البريطانية على الساسة العراقيين، إلا أنها فى كل الأحوال لم تستطع احتواء التهديدات المتصاعدة التى تعرض لها المصالح البريطانية رغم أنها كانت تتلقى مساندة من جانب أقوى رجلين فى السلطة هما نورى السعيد وصالح جبر ومن ورائهما النخبة الحاكمة. بالإضافة إلى الوصى عبد الإله، مع اعتبار المستشارين والخبراء البريطانيين العاملين فى أجهزة الدولة والمنتشرين فى كافة الألوية والأقضية قوة مضافة كانت تسند الوجود البريطانى فى العراق، إلا أنها لم تعد تقوى على مجاراة نشاطات القوى الوطنية المتصاعدة.

(١) عندما أعلنت ألمانيا النازية الحرب على الاتحاد السوفيتى فى آب ١٩٤١ م، قررت بريطانيا تقديم المساعدات العسكرية للاتحاد السوفيتى لكى تمكنه على مواصلة القتال لقهروا عدونها ألمانيا، ولما كانت إيران هى أيسر الطرق لوصول تلك المساعدات، فقد زحف الجيش البريطانى فى ٢٤ آب ١٩٤١ م من الأراضى العراقية على المدن الإيرانية الرئيسية، وفى الوقت نفسه زحفت عليها الجيوش الروسية تحت ذريعة وجود جواسيس وخبراء ألمان فى إيران. وبقيت الجيوش لما بعد انتهاء الحرب (الحسنى، الوزرات، ج٦، المصدر السابق ص ٣٩)

(1) E 1154/ G, 19.2.1944, FO 371/40079

١ - إجراءات السفارة أثناء الانتفاضة

من المفيد أن نشير إلى أن السفارة البريطانية كثفت جهودها أثناء اندلاع الانتفاضة لإخماد جذوة الاندفاع الشعبى. ووقفت وراء البلاط والنخبة الحاكمة تحثهم على توجيه الضربات للأحزاب السياسية. لأنها القوة الدافعة للمد الشعبى رغم أنها حذرت فى وقت سابق من خطورة التحرك الشعبى الخطر. فمنذ أيلول من العام نفسه، وعندما كان الوصى فى لندن، طلب إليه وزير الخارجية البريطانية إيدن، العودة إلى بلاده بأسرع ما يمكن بناء على معلومات تلقاها من السفير البريطانى فى بغداد تشير إلى أن ملامح اضطرابات فى البلاد بدأت تظهر فى الأفق، وأن الوصى قادر على احتوائها. وفى هذا اللقاء طلب إيدن إلى الوصى التفاهم مع الأحزاب السياسية فلربما يستغل الهياج الشعبى فتعم الاضطرابات فى البلاد، وبالتالي تشكل خطراً على المصالح البريطانية، وألح إليه بضرورة عقد صلح بين نورى السعيد وصالح جبر لأنهما الرجلين اللذين إذا تعاون معهما شكلاً ثقلًا كبيراً يمكن به التصدى لكل الاضطرابات^(١).

إن السفارة، بهذا التصرف، أرادت إن تستبق الأحداث وتحتوى خطر الاضطرابات وفى الوقت نفسه، فإن وقوع اضطرابات يعنى فيما يعنيه أن خطر المد الثورى الذى اجتاحت إيران ومصر سيصل إلى العراق وتصبح عند ذلك أمام مشكلة جديدة ليس بمقدورها التغلب عليها. فطلبت أولاً إلى الوصى التفاهم مع الأحزاب السياسية وإن لم ينفع فعليه أن يستجمع مناصريه ويوجه ضربة إلى الأحزاب المعارضة، ولكن ليس قبل أن يجرى إصلاحات فى مجال الاقتصاد والإدارة، ويجرى انتخابات عامة وضرورة مشاركة صالح جبر ونورى السعيد فيها. على أن يتم السيطرة على الوضع العام وإشعار الجميع بأن الحكومة ستكون حازمة مع من يثير المشاكل، ولكن الوصى لم يأخذ بالنصيحة وواجه الأحزاب بتمال وعنجهية، وكان تصرفه قد خرك خطر الاضطرابات التى تصاعدت وفأجأت المسئولين فى الحكومة والبلاط، واضطرت السفارة للتدخل. ففى لقاء السفير

(1) Eden to Troutbeck, 1.10.1952, FO 371/98737

تروبتك مع الوصى وكان من أخطر اللقاءات، شجع السفير البريطاني خطة الوصى التى وضعها أمامه، وهى إلغاء الأحزاب السياسية واعتقال كافة قادتها وتشكيل حكومة عسكرية يترأسها ضابط برتبة كبيرة^(١) ولولا تشجيع السفير البريطانى ما كان بمقدور الوصى أن ينفذ خطته ويشكل حكومة عسكرية.

ولما تأزمت الأوضاع فى بغداد وهاجم المتظاهرون الدوائر الحكومية والمؤسسات البريطانية والأمريكية فى بغداد، بعث السفير البريطانى رسالتين إلى رئيس الحكومة مصطفى العمرى يناشده اتخاذ التدابير الضرورية لحماية المنشآت والمصالح والرعايا الأجانب من هجوم المتظاهرين^(٢). ونسى أنه أمام موجة غضب شعبي عارم ضد الوجود البريطانى. وكان همة الأول هو حماية مصالح بلاده ورعاياهم غير عابئ بأوضاع المواطنين ومعاناتهم الاجتماعية والاقتصادية.

وطيلة الأيام التى شهدتها الانتفاضة، كانت السفارة تراقب عن كثب ما يجرى فى بغداد، وقد وصف السفير البريطانى تشكيل الحكومة العسكرية برئاسة الفريق نور الدين محمود على أنها حركة يتحسب لها المدنيون^(٣)، كما وصفها فى تقرير آخر بعثة إلى لندن بأنها انقلاب دبره الوصى ونفذه نور الدين محمود وساعده بعض السياسيين القدامى، ومن جهتها فقد باركت الحكومة البريطانية للوصى هذه الإجراءات وأبدت استعدادها لمساندته^(٤). ولم يظهر للسفير البريطانى أى نشاط حتى انفراج الحالة فى ٢٤ تشرين الثانى ففى تلك الليلة ظهر السفير البريطانى وذهب لملاقة الوصى وسلمه رسالة شفوية من إيدن وأبلغ سرور الوزير البريطانى من سيطرته على الوضع فى بغداد الذى بدا خطراً على المصالح البريطانية فى الشرق الأوسط والعائلة الهاشمية فى العراق. وأبدى له استعداد حكومته لدعم الحكومة العراقية. وأكد له ضرورة الاهتمام بالتحالف العراقى - البريطانى^(٥). إذ إن السفير كان يقصد من وراءه تذكير الوصى بأهمية هذا التحالف الذى

(1) FO to Baghdad 19.11.1952, FO 371/98735

(2) Disturbances in Baghdad, OP. Cit. FO 371/98736

(3) Troutbeck to FO, 25.11.1952, FO 371/98733

(4) Troutbeck to Eden, 25.11.1952. FO 371/98733

(5) Troutbeck to Eden, 25.11.1952. FO 371/98733

بدونه سيكون الوصى وعرشه فى خطر، وسيقوده إلى الهاوية. وبالوقت نفسه فإن ما قاله السفير البريطانى يحمل فى طياته تحذيراً للوصى، بأنه بدون بريطانيا يصبح هو وعرشه فى مهب الريح وتتقاذف الأمواج العاتية.

من الواضح أن السفارة البريطانية وضعت كل همها فى الحفاظ على مصالح بلادها والسعى لتعزيزها وحمايتها من أى خطر يهددها. وإن تشجيعها للوصى على استخدام العنف وتشكيل حكومة عسكرية كان الغرض منه التغطية على فشل سياستها فى المنطقة وخوفاً من النتائج الخطرة التى قد تترتب على مصالحها. لذلك نجد أنها اخذت تفكر فى أساليب جديدة غير الأساليب التى اعتمدتها فى السابق وأثبتت فشلها، وسوف نرى فى مرحلة ما بعد الانتفاضة طيبة تلك الأساليب.

٢ - إجراءات ما بعد الانتفاضة

لجأت بريطانيا للضغط على الحكومات العراقية من أجل إصلاح الأوضاع المتردية فى البلاد بعد أن هدأت حدة انتفاضة تشرين الثانى ١٩٥٢م، ليس رغبة فى تحسين الأوضاع الداخلية ورفع مستوى معيشة الفرد، وإنما تحسناً من الخطر السوفيتى القادم، الذى بات يهددها. فإذا ما تم تحسين الأوضاع المعاشية للمواطنين فسوف يبعدهم ذلك عن التأثر بالدعاية السوفيتية التى يروجها مناصروها لذلك، والحال هذه، فقد رغب البريطانيون إن تكون الحكومة القادمة قوية وتؤيد خطواتهم.

وما أن شكل جميل المدفعى حكومته السادسة فى ٢٩ كانون الثانى ١٩٥٣م، والتى أعقبت حكومة نور الدين محمود، حتى أوضحت الخارجية البريطانية الموقف بشأنها وراحت تنظر إليها كحكومة قوية تؤيد البريطانيين لأنها ضمت وزراء أقوياء وأكفاء (٥٦) واعتقدوا أن الحكومة قادرة على تغيير المعاهدة البريطانية - العراقية. إن ما دعاهم إلى هذا

(٥٦) ضمت الوزارة كلا من نورى السعيد لوزارة الدفاع، وعلى جودت نائباً للرئيس، وتوفيق السويدي للخارجية، وعلى ممتاز الدفتري للمالية، وأحمد مختار بابان للعدلية، وضياء جمفر للاقتصاد، وحسام الدين للدخالية، و خليل كنه للمعارف، وعبد الوهاب مرجان للمواصلات. «الحسنى: الوزارات، ج٩، المصدر السابق، ص ٦».

الاستنتاج هو أنهم اعتقدوا أن وزارة المدفعي جاءت للسلطة باتفاق الوصي ونوري السعيد من جهة والسفير البريطاني تروبتك من جهة أخرى. فإذا كانت السفارة البريطانية ووزارة الخارجية البريطانية يرون أنه بدون أن تظهر الوزارة الجديدة نشاطاً واندفاعاً نحو الإصلاح ستحصل اضطرابات على شاكلة ما حدث في تشرين الثاني ١٩٥٢م ولكي تتحقق مثل هذه الإصلاحات تم التأكيد على أن تروبتك يجب أن يتجنب إثارة الوصي بخصوص هذه الأفكار^(١).

في ذلك الوقت كان اهتمام بريطانيا الرئيسي في العراق ينصب على ما يلي:

أ- أن تتأكد من استمرار حصولها وبنسبة عالية من التسهيلات العسكرية التي منحت لها بموجب معاهدة ١٩٣٠م

ب- أن تفعل كل ما بإمكانها لتطوير العلاقات بين شركة نفط العراق IPC والحكومة العراقية كي تطمئن بأن خطر التأميم ضعيف جداً. وكان رودس Rodes، وهو أحد موظفي وزارة الخارجية البريطانية الكبار، يرى بأنه إذا تحققت هذه الأهداف فإن على بريطانيا أن تحترس من نصيحتها هذه. وحذر من أن بريطانيا ربما تواجه وضعاً خطيراً في العراق، ويعود ذلك إلى اتساع الفارق ما بين الفقير والغني. ولهذا السبب على بريطانيا الإبقاء على اتصالاتها بقيادة المعارضة الآخرين، حتى ولو استمروا يعارضون الوجود البريطاني. وخلف هذه النصيحة يعتقد أنه من الخطر على الساسة البريطانيين الإبقاء على علاقة متينة مع نوري السعيد الذي ينظر إليه العراقيون على أنه رجل بريطانيا في العراق، في الوقت الذي بدأ يضعف تأثيره في الداخل. لسوء الخط واصل السفير البريطاني تروبتك وموظفو الخارجية البريطانية ضغطهم على الحكومة العراقية من أجل إجراء إصلاحات عامة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي^(٢) غير أن المدفعي كان عاجزاً عن الاستجابة، في حين كان نوري السعيد ضد أي إصلاح. فازداد قلق السفير البريطاني حول الوضع الداخلي بعدما عادت بوادر الإضرابات العمالية والطلابية بالظهور من جديد^(٣).

(1) Minute by Ross, 4.2.1953, FO 371/104665

(2) Report by Rhodes under title: Anglo - Iraqi Relations, 10.2.1953, FO 371/16768

(3) Troutbeck to Bowker, 3.4.1953 FO 371/167678

شدد السفير البريطاني من جديد على الوصى بأهمية الإصلاح، وإقامة مشاريع تنمية طويلة أو قصيرة الأمد في البلاد كي يتبين للشعب بأن هناك شيئاً ملموساً قد تم إنجازه. وفي هذه المرة اتفق الوصى مع تروتيك حول المشاريع قصيرة الأمد. لأن خطط التنمية الطويلة كانت هدفاً للانتقاد على أساس أنها موظفة لخدمة المصالح الاقتصادية فقط.

في الاجتماع نفسه الذي عقد في نيسان من ذلك العام أعرب تروتيك عن رغبته باستقالة حكومة المدعى لأنها تضم عدداً كبيراً من كبار السن، ولم يكن الوصى مستعداً لتلبية مطالبه لذلك امتنع عن إجراء أى تغيير جديدة. وضغط تروتيك ثانية على الوصى من أجل الإصلاح. وشدد بقوة على إصلاح الأراضي والضرائب، ورفض الوصى ثانية هذه النصيحة بسبب من أن قضية إصلاح الأراضي ستؤثر في موقف الشيوخ الذين يعتقدهم سنداً للنظام. وحينما رأى تروتيك أن الوصى يرفض نصائحه باستمرار، اقترح عليه تشكيل حكومة وطنية بعد اعتلاء الملك فيصل الثاني العرش. لقد تقدم بهذا الاقتراح لأن نوري أخبره بأن هناك حكومة واحد فقط يمكنها إعطاء أكبر التسهيلات العسكرية لبريطانيا وأكثر مما تريده من العراق^(١). ورفض الوصى هذا المقترح مرة أخرى لأنه يعتقد أن حكومة كهذه لا سابقة لها، وسيبدأ أعضاؤها أولاً بالصراع فيما بينهم^(٢).

ولكى يفهم الوصى حجم الخطر الذي يحدق به، فقد استنتج كل من السفير البريطاني والخارجية البريطانية بأنه من المستحسن أن توضح حكومتها مقدار الدعم التي ستقدمه للإصلاح في العراق. وفي لندن اعتقدوا أنه من المهم إشعار الوصى بخطورة التهديد الداخلي في العراق، وقرروا إخبار الوصى بضرورة اتخاذ خطوات بتشكيل حكومة قوية ذات تمثيل قومي ومذهبي شامل بعد تولى الملك فيصل الثاني عرشه. وأن بريطانيا منصبة جهودها حالياً على إبرام معاهدة دفاع جديدة مع العراق، وهو أمر يفضل الوصى، ذلك لأنها ستساهم باستقرار الوضع الداخلي^(٣).

في الثاني من مايس تسلم الملك فيصل الثاني عرش العراق، وأصبح الوصى عبد الإله

(1) Troutbeck to FO, 25.3.1953, FO 371/104236

(2) Troutbeck to Bowker, 13.4.1953, 371/104665

(3) Minutedy Ross, 14.4.1953, FO 371/167678

وليا للعهد Crown Prince كان الملك الشاب يفتقر إلى الدراية بالحياة السياسية لبلاده، وكان غير قادر على إدارة مملكته، وفي حاجة لمشورة خاله عبد الإله بكل مسألة كانت كبيرة أو صغيرة. في حين كان قادة المعارضة وبعض افراد الجماعة القديمة يأملون بقدومه خيراً وفاتحه عهد جديد في حياة الدولة.

وكذا الحال بالنسبة للسفارة البريطانية، وسرعان ما خاب الأمل لأن الأمير عبد الإله يصّر على ممارسة سلطة أكبر مما يسمح به الدستور، وسانده في ذلك البريطانيون لأنهم يعتقدون أنه بإمكانه أن يعطى مشورة للملك أفضل من مستشارى الملك، وهذا يعنى أن البلاط لم يشهد سوى تغيير ضئيل^(١).

(١) Iraq: Annual Report, FO 1953, FO 371/110986

المبحث الثانى هزيمة السفارة والبلاط

لقد اظهرت نتائج الأحداث السياسية التى وقعت فى العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. إن كل الإجراءات والسياسات التى اتبعتها السفارة البريطانية فى بغداد ومعها رجال البلاط الملكى والحكومة العراقية، قد فشلت فى احتواء المد الوطنى المتصاعد. وما عادت أساليب القوة والإرهاب والعنف التى استخدمت فى السابق مع الأحزاب المعارضة والقوى الوطنية الأخرى نافعة. لا بل ظهرت النتائج مغايرة لما كان يراه الساسة البريطانيون ومعهم حلفاؤهم رجال البلاط والنخبة الحاكمة فى العراق. ذلك لأن نضال الشعب العراقى شهد تصاعداً بمرور الوقت. كما أن الوضع الدولى ما عاد يقف إلى جانب بريطانيا (العظمى)، وإنما ظهرت قوى عالمية مناصرة للشعوب المضطهدة، وفى مقدمتها، الاتحاد السوفيتى القوة العالمية الجديدة المناهضة للاستعمار. كما أن الحركة الوطنية ظهرت لها أنياب حادة أفصحت عنها فى المواجهات التى تكررت مع السلطات البريطانية ومع البلاط والحكومات العراقية. ولوحظ ذلك فى مناسبات عديدة، فلم تعد سياسات بريطانيا ومعها البلاط ذات جدوى ضد القوى الوطنية كما هو الحال فى الثلاثينيات والأربعينيات، وشهدت هزائم متلاحقة على الساحة العراقية، وسوف نتناولها بشئ من التفصيل. كل واحدة بمعزل عن الأخرى.

أ - هزيمة السفارة البريطانية

كان سياسة بريطانية فى العراق قد اعتمدت على مبدأ حماية مصالحها تحت أى ظرف وعلى حساب مصالح الشعب العراقى، وكانت هذه السياسة محكومة بالفشل منذ بدايتها ذلك أنها أجبرت على تغيير سياستها أكثر من مرة بصعوبة السيطرة على المد الوطنى العراقى.

ورغم أن البعض من الساسة البريطانيين أظهروا حكمة فى التعامل مع الواقع العراقى

منذ بداية الانتداب، إلا أن البعض الآخر، وهم اللذين رجحت كفتهم، أخذوا بالحسبان مصالح بريطاني بالدرجة الأساس، فكانوا سبباً في تعرض بريطانيا لهزائم متتالية فيما بعد. أضف إلى ذلك أن سياستها في فلسطين ومساهمتها في خلق ودعم دولة إسرائيل قد أثارت المشاعر العربية والعراقية بالذات ففقدت مصداقيتها وكشفت عن نواياها الحقيقية، فكانت النتيجة إيذاناً بهزيمتها النهائية.

ثم إن قرار الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين ترك جرحاً غائراً في نفوس الرأي العام العربي والعراقي الذي حمل بريطانيا المسؤولية عما جرى في فلسطين. والدور الكبير الذي قامت به في إنشاء (وطن قومي لليهود في فلسطين) لذلك لا يبدو أمراً مدهشاً عندما يقول أحد ما: إن القضية الفلسطينية هي العامل الأكبر الذي قاد الوطنيين للوقوف بوجه السلطات البريطانية. إضافة إلى انهيار الذكاء البريطاني والعراقي وسوء تقديراتهم للموقف الداخلي في العراق أدى بهم أيضاً إلى هزيمة واضحة لا يمكن نكرانها، كما أن قلة العاملين في السفارة الذين يمتلكون خبرة في الشؤون العراقية قد سبب خللاً كبيراً في تقديرات الساسة البريطانيين وفوق كل ذلك كان الكره الذي يحمله الجيل القديم ضد الساسة البريطانيين قد حفز الوطنيين على تصعيد روح العداء ضد بريطانيا دون خوف أو وجل، وثمة عامل آخر هو أن الأحزاب السياسية قد أمست ذات فعل مؤثر بسبب ما اكتسبته من خبره في عملها المناوئ للسلطة، عززه الالتفاف الشعبي حولها، وأظهرت الانتفاضة هزيمة بريطانيا المرة فيها فقد أرادت إن تقتل روح الانتفاضة على اعتبار أن من يحاول التجرؤ على ضرب المصالح البريطانية والتعرض للنظام الذي تحميه بريطانيا سيتعرض كحال سابقه أقطاب حركة مايس ١٩٤١م، الذين تعرضوا لمصير مؤلم. غير أن الانتفاضة منحت التيار الشعبي الجارف ومن ورائه الأحزاب السياسية خبرة كبيرة في كيفية التصدي لمصالح بريطانيا، وزادتهم قدرة على مواصلة الكفاح ضدها، ولم تعد تخاف من السفارة أو القوات التي تسندها وراحت تقارع السلطة التي ولدت في أحضان بريطانيا وتوجه لها ضربات كبيرة، وإن مظاهر العنف الذي بدأته الأحزاب المعارضة ضد المصالح الحكومية ودوائرها الأمنية والمكاتب البريطانية والأميريكية أذهلتهم، وراحت تبحث عن مخارج تقيها شرور الانتقام

اللاحق. وأصبح السفير البريطاني يواجه صعوبة كبيرة فى تنفيذ تعليمات لندن لدرجة أنه فكر أخيراً فى استخدام العنف ضدها وعبر النخبة الحاكمة التى كان يوجهها. كما أنه لم يجرؤ على مقابلة الوصى حتى انتهاء الانتفاضة.

لقد بلورت الانتفاضة وضعاً سياسياً جديداً تمثل فى قيام المتظاهرين بمواجهة الحكومة بنفس أسلوبها دون أن تخشى عاقبة رد الفعل البريطانى الذى كان يدعم البلاط والنخبة الحاكمة. وظلت بريطانيا تحت نار الوطنيين الذين نظروا إليها كقوة احتلال أجنبية تدعم الفساد والتخلف فى البلاد. وبالمقابل فقد نظرت السفارة للحزب السياسية على أنها واجهات تغذيها قوى وطنية ذات علاقة بالتيار الذى يقوده الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى. ذلك لأن مبدأ طرد البريطانيين من البلاد يتفق مع منهج الاتحاد السوفيتى الداعى لطرد المستعمرين وإجلائهم عن الدول المستعمرة. ودعمهم للشعوب المضطهدة، وهو الشعار الذى رفعه الاتحاد السوفيتى لقي صدى طيباً لدى الشعوب المضطهدة الواقعة تحت الاستعمار الأجنبى. فتشجعت تلك الشعوب على التصدى ومقاومة المحتلين. ومن يتابع الأحداث فيما بعد يجد أن السفارة البريطانية تلقت هزيمة جديدة بسبب الخطأ الذى وقعت به عند حكمها على قوة الأحزاب السياسية، كما أن الساسة البريطانيين الغارفين بأحلامهم، والذين أصابهم الغرور لدرجة أنهم قالوا: إن بريطانيا قادرة على إسقاط الحكومة العراقية فى أية لحظة تقريباً، وإن التأثير البريطانى عليها هائلاً وكانت هذه المقولة فيها شئ من الصحة، لكنها لا تستطيع أن تغير شيئاً فى الواقع العراقى الرافض للوجود البريطانى. وإن تأثيرها فى هذا الواقع يكاد يكون ضعيفاً جداً، لذلك عاد الساسة البريطانيون، وبعد فشلهم مرة أخرى فقالوا: إن بريطانيا ملامة على كل تأخير حصل فى العراق^(١) وعليه فقد حققت المعارضة انتصاراً كبيراً، أما السفارة فقد منيت مرة أخرى بهزيمة كبيرة.

إن شعب العراق الذى وضع آمالاً كبيرة على المستقبل المزدهر الذى ينتظرونه فى النصف الأول من عام ١٩٥٣م الذى تسلم فيه الملك فيصل الثانى مسئولياته الدستورية. فقد بنيت الآمال على العهد الجديد أن ينظر بشكل جدى وعميق لمشاكلهم السياسية

(1) Conference OF His Majesty, s Representatives in The Middle Eirst Meeting, 21.6.1949 FO 371/75072

والاجتماعية والاقتصادية التي بقيت معضلة دائمة، لم تنفع معها كل محاولات الحكومات السابقة لمعالجتها منذ أن أصبح العراق بلداً مستقلاً^(١). أما السفير البريطاني فقد تلقى هزيمة أخرى من الملك وولى عهده ونورى السعيد ذلك، لأنه بقي مصرراً على اعتقاده بأن مستقبل المصالح البريطانية في العراق يعتمد على إصلاح البلاد. ومارس ضغطاً على الملك وولى العهد ونورى السعيد، لإقناعهم بتبنى الفكرة لأن الشعب يتحدث باستمرار عن رغبته بالإصلاح، وفي الحقيقة إن بريطانيا كانت مهتمة بعوائد الأرض. لأنها تحقق عوائد للحكومة وبواسطتها تستطيع الحكومة تمويل برنامج التوسع في الجيش العراقي الذي تؤمنه بريطانيا فقط، حسب ما أملتة الاتفاقية المعقودة بين العراق وبريطانيا. ذلك لأن بريطانيا تحتاج لأى مبلغ من المال. كما قام السفير تروبتك مرة أخرى بالتأكيد على الملك مراراً بأن النسبة الأكبر من الضرائب يجب أن يتحملها الأغنياء. وأن تكون الأرض متاحة للجميع لكي يتم استغلالها من قبل أكبر نسبة من قطاعات الشعب. ولكن تلك الآراء لم تعجب الملك فنقلها إلى ولى العهد عبد الإله ونورى السعيد، كما إن الملك عارض تروبتك بشأن الإصلاحات.

على أية حال يبدو أن تروبتك قد حكم على الوضع بشكل سيئ، فقد كان يعتقد أن الإصلاحات العامة في هذه الميادين التي اقترحها على الملك وولى العهد ونورى السعيد ستكون كافية لمنح الاستقرار للبلاد، ونسى تروبتك أن أحزاب المعارضة قد ربحت - ليس الطلبة فقط حتى البسطاء والمعدومين في العاصمة والمدن الكبرى، وكانت قادرة على تحريكهم في أى وقت تشاء، وهذا كافياً لكي نقول إن الأحزاب المعارضة كسبت إلى جانبهم قوة مضافة جديدة. ونسى تروبتك أن هنالك قضايا خارجية وداخلية يحتاج الإجابة عليها. مثلاً قضية فلسطين والوحدة العربية وتحرير غرب شمال أفريقيا، وحتى الشعب العراقي في ممارسة العمل السياسى العلنى، وهذا ما لم يشير إليه تروبتك في محادثاته الكثيرة مع الملك وولى العهد ونورى السعيد، أو مع النخبة الحاكمة الأخرى^(٢).

عموماً فإن السفير كان يعتقد أن الجيل الجديد من الشباب المتعلم بإمكانه إدخال إصلاح عام في البلاد. وكان يؤمن أن الجيل القديم يجب أن ينسحب لأن ذلك في مصلحة

(1) Troutbeck to Winston Churchill, 23.5.1953 FO 371/104665

(2) Troutbeck to Bowker, 29.5.1953, FO 371/167678

بريطانيا والعراق. كان نوري وولي العهد ضد أفكار تروتسك. فهم غير مستعدين لفقدان مناصريهم في العراق من الشيوخ والحرس القديم.

إن معارضة الملك وولي العهد ونوري السعيد لأفكار السفير البريطاني وعدم الأخذ بها أو الاهتمام بها هي بعين الوقت تشكل هزيمة للسفير البريطاني الذي كانت فيما مضى توجهاته للحكومة بمثابة أوامر تنفذ بمجرد الإيحاء بها. ولابد من القول إن السفارة البريطانية عندما طرحت الإصلاح كانت تسعى لأحتواء المعارضة وتهديتها وتخفيف حدة اندفاعها وتأثيرها في الأوساط الشعبية. وإذا كان من الممكن التعبير عنها فإنها تعتبر إشارة إلى ضعف السفارة وتراجعها عن أسلوبها القديم التي كانت تمارسه. لذا يمكن القول إن المعارضة فرضت واقعاً جديداً على السفارة البريطانية أجبرها على الأذعان لها، وهو الاعتراف بقوة المعارضة الوطنية واتساع تأثيرها على الأوساط الشعبية، وهذا ما يشجعنا على القول إن السفارة تلقت هزيمة أخرى.

لكن الهزيمة الأكبر التي تعرضت لها السفارة البريطانية والأجهزة المرتبطة بها، وخاصة الاستخبارية منها هو ظهور حركة الضباط الأحرار في صفوف الجيش العراقي، وهي حركة هدفها إسقاط النظام وتحرير العراق من الوجود البريطاني. إن ظهور الحكومة على شكل مفاجئ أذهل البريطانيين أنفسهم. فقد بذلوا جهوداً كبيرة في سبيل إبعاد الجيش عن السياسة على مدى الفترة الماضية، وسوف نلقى الضوء على هذا التنظيم وبداية نشوء ذلك التنظيم الذي وجه أكبر هزيمة للمصالح البريطانية في المنطقة.

١ - ظهور حركة الضباط الأحرار

إن فشل الحكومات العربية التي أرسلت جيوشها للقتال في فلسطين ضد الصهاينة، وما رافقها من مهازل واستخفاف وتواطؤ بحقوق الشعب الفلسطيني اقترفها الملك عبد الله واللواء كلوب باشا وبعض الحكام العرب في المعارك التي خاضها، إذ إنه لم يحقق ما كان يصبوا إليه^(١) وكان قرار انسحابه من فلسطين دون أن يقوم بعمل ما ينقذ به فلسطين

(١) حسين، العميد المتقاعد خليل إبراهيم: اللغز المحير، ج٦، المصدر السابق، ص ٦٠

شيئا مؤلماً على ضباط الجيش بسبب من إن الحكام لم يتيحوا له فرصة لمقاتلة الصهاينة بشكل متكافئ؛ لضعف التسليح وقلته، إضافة لعدم صدق نوايا الحكام، فاشتد غليانه ضد النظام وحكامه^(١) فظهرت مجاميع من الضباط الشباب في صفوف الجيش العراقي ساخطة جداً ضد الحكومة نتيجة لما حصل في فلسطين^(٢) إضافة للدور المخزى الذي قامت به بريطانيا تجاه قضية فلسطين ودعمها للصهاينة، وتأمين الغطاء الشرعى لها في المحافل الدولية. بينما لم تقدم شيئا لحلفائها العرب في الأمم المتحدة^(٣) لقد أثارت نتائج الحرب غالبية ضباط الجيش وقادته، وكان من رأى العقيد الركن نجيب الربيعي، أحد القادة المشاركين في تلك الحرب، أن ما جرى على الساحة الفلسطينية لم تكن حرباً بالمفهوم الصحيح، وإنما هي لعبة، وإن دخول الجيش العراقي كان مسرحية أخرجها الضابط الانكليزي كلوب باشا، فهي لا تمت بصلة إلى الشرف والوطنية والمثل العليا، وإنه لابد من توحيد جهود الضباط الوطنيين للقيام بعمل ضد الحكومة القائمة في بغداد والانتقام منها عند عودة الجيش العراقي إلى بلاده. فقد كان يرى أن سفك دماء الضباط والجنود في هذه الحرب تحت غطاء هذه اللعبة أمراً يعد جريمة بحق الإنسانية، ذلك أن الواجب يدعو للحفاظ على كرامة الجيش التي أهدرت في هذه الحرب^(٤).

لقد أدرك ضباط الجيش خطورة العمل الذي قام به الملك عبد الله وكلوب باشا المنسجم مع السياسة البريطانية منذ وقت مبكر من وصول الجيش إلى فلسطين ولمسوا، وبشكل مباشر فعلهما الذي لم يخدم القضية الفلسطينية، فتزايد الشعور المعادى للوصى بالذات بشكل خلايا سرية، وكان النقيب رفعت الحاج سرى قد ساهم بشكل كبير في زرع الخلايا الأولى للتنظيمات السرية في صفوف الجيش عام ١٩٤٨م، فاستطاع كسب بعض الضباط الذين عايشوا الحرب، واطلمعوا على ما كان يجرى فيها من تخاذل وخيانة بحق

(١) الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، المصدر السابق، ص ١٥

(2) G. C. Littler to Charge d, Affairs in British Embassy in Baghdad, 26.8.1948, FO 371/75127

(٤) حسين، العميد المتقاعد خليل إبراهيم: اللغز المحير، ج٦، المصدر السابق، ص ٥٥

العرب الفلسطينيين^(١) وحاول النقيب رفعت الحاج سرى بتأييد من العقيد الركن نجيب الربيعي الذي كان بمثابة الأب الروحي لهؤلاء الضباط اغتيال كلوب باشا بتفجير سيارته التي كان يتنقل بها بين المواضع العسكرية، وفعلاً قام الشيخ رفعت وهو اللقب الذي يطلقه عليه أقرانه الضباط لتقواه وورعه المعروف بهما بتهيئة مجموعة من ضباط سرية الهندسة التي كانت بإمرته فوضعت لغماً في طريق مرور سيارته، إلا أن اللغم اكتشف من قبل أحد الضباط المارين بالطريق فأخبر السلطات. ولم تنجح المحاولة^(٢) ثم نشطت الخلايا السرية للضباط الوطنيين وتوسعت، وانضم إليها أعداد من الضباط البارزين أمثال العقيد الركن نجيب الربيعي والمقدم الركن عبد الكريم قاسم والمقدم طارق سعيد فهمي والرائد الركن عبد الوهاب الأمين والرائد الركن داود الجنابي والرائد طاهر يحيى والنقيب محسن الرفيعي والملازم خليل إبراهيم^(٣) وأصدروا أول منشور يهاجم فيه الحكام العرب الذي وصفهم بالخيانة وتوعدهم بالمصير المؤلم. وكانت السلطات البريطانية قد اتهمت الفريق صالح صائب الجبوري بأنه سيقود الجيش للاستيلاء على السلطة لمجرد عودته إلى بلاده^(٤).

ثم وجد هؤلاء الضباط أن ما كان يخططون له أصبح ممكناً خاصة بعد لجراح الثورة المصرية التي قادها الضباط الأحرار عام ١٩٥٢م وانتهت بخلع الملك فاروق عن العرش وإعلان الجمهورية في مصر، فازداد عدد الضباط المنتمين لتلك الخلايا وأصبحت تعرف بحركة الضباط الأحرار تيمناً بأقرانهم المصريين ثم قطعت شوطاً بعيداً في مجال التنظيم والإعداد لوضع خطة الثورة موضع التنفيذ^(٥).

إن نشوء حركة الضباط الأحرار بشكل منظم وسري منذ عام ١٩٤٨م تعد خطوة مهمة على صعيد العمل السياسي السري في صفوف الجيش. كما أنها تعتبر أكبر نكبة للأجهزة الاستخبارية البريطانية العاملة في العراق. لأنها كانت تعتقد بأنها على اطلاع تام عما

(١) الذاكرة التاريخية، المصدر السابق، ص ١٥

(٢) حسين، العميد المتقاعد خليل: اللغز المحير، ج٦ المصدر السابق، ص ٦١

(٣) للمزيد من التفاصيل عن أسماء الضباط الأحرار انظر، الزبيدي، ليث: ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م في

العراق، المصدر السابق ص ١١٢ - ١١٧

(٣) حسين، العميد المتقاعد خليل، المصدر السابق أعلاه، ج٦ ص ٦٦ - ٦٧

(٤) الذاكرة التاريخية، المصدر السابق ص ١٥

يجرى فى صفوف الجيش. وفى وقت شددت فيه السفارة على مدى عقد كامل، ومنذ فشل حركة مايس عام ١٩٤١م على منع قيام أى نشاط معاد فى صفوف الجيش ضد النظام. لأن هذا النشاط سوف يستهدف بريطانيا ومصالحها، وكُرس كل جهودها بهذا الاتجاه، ذلك لأن الجيش يشكل الخطر الأكبر الذى تخشاه بريطانيا، فإذا ما سمحت للجيش بالتدخل فى شئون السياسة. فهذا يعنى إن قوة معادية مضافة إلى جانب القوى الوطنية سوف تجابهها. وقد شخصت السلطات البريطانية تلك المؤشرات منذ وقت مبكر يرجع لفترة الثلاثينيات. حتى أنها أوضحت بأن قيام تحركات سياسية يقوم بها ضباط الجيش ضد المصالح البريطانية فى العراق هو أمر يمكن أن يحصل فى أى وقت من الأوقات^(١). لذلك فإن وجود البعثة الاستشارية البريطانية فى وزارة الدفاع العراقية الغرض منها منع توسع الجيش العراقى وتحديد حجمه وتسليحه. وعدم تجهيزه بحلقات عسكرية متطورة. إضافة لمراقبة نشاطاته السرية ولعب القائد البريطانى الجنرال رتن دوراً كبيراً فى تجسيد تلك السياسة باعتباره رئيساً لتلك البعثة، وهى واحدة من الوسائل التى اعتمدتها بريطانيا خلال العقد الرابع ثم الخامس من هذا القرن، حتى لا تجد بريطانيا نفسها فى وقت من الأوقات بأنها أصبحت ضعيفة أمام حالة جديدة تفرض عليها واقعاً مرّاً فتسهار مصالحها من دون أن تستطيع فعل شئ. غير أن حسابات الحقل لا تنطبق على حسابات البيدر فقد ساهمت بريطانيا من دون أن تعلم بتنامى الشعور المعادى لها فى أوساط الجيش منذ أحداث مايس ١٩٤١ وما تلاه من إجراءات استهدفت قادة الحركة^(٢) ومن ثم إبعاد رئيس أركان الجيش العراقى السابق الفريق صالح صائب الجبورى الذى وصف فى الكثير من الوثائق البريطانية بأنه واحد من أشد أعداء البريطانيين فى العراق^(٣). فإذا كانت قد حققت بعض النجاحات فى بعض الميادين ولفترة محدودة، فإنها بالتالى تعرضت لخسارة كبيرة جداً. فالجيش لم تستطع أن تكسبه إلى جانبها. رغم أنها حاولت احتوائه وتحجيمه وإضعافه. فكان السكين التى ذبحت مصالحها فى العراق عام ١٩٥٨م، وكانت حركة الضباط الأحرار هى رأس تلك السكين، وفى ضوء ذلك يصح القول إن بريطانيا تعرضت إلى أكبر هزائمه عندما لم تستطع كشف الحركة ونواياها.

(1) Tarbuch M. OP. Cti. P. 33

(٢) الذاكرة التاريخية، المصدر السابق، ص ١٤

(3) Minute by D. J. Busk, 28.5.1948, FO 371/68386

ب - هزيمة البلاط

بالرغم من أن وثبة عام ١٩٤٨م قد أخفقت في تحقيق أهدافها بإسقاط النظام، وأوضحت عمق وسعة الشعور المناوئ للبلاط، واعتبرت أهم حدث سياسى فى البلاد منذ قيام حركة مايس عام ١٩٤١م، إلا أنها استطاعت أن تحقق نجاحاً ملحوظاً وتجهض المعاهدة التى كان الجانبان العراقى والبريطانى قد عقداها فى (بورتسموث)، ثم تكلل نجاحها بإسقاط حكومة صالح جبر التى أبرمت المعاهدة.

لقد تعرض البلاط إلى هزة عنيفة تمثلت أولاً بتراجعته عن الالتزام بمضمون المعاهدة وثانياً بسقوط الحكومة. وأظهر الوصى تخاذلاً وضعفاً شديدين بمواجهة الاندفاع الشعبى الساخط على البلاط، ثم إنه وجد نفسه منفرداً أمام الحشود الشعبية المعارضة له ولنظامه، بعد أن ملأت شوارع بغداد وطال بعض المؤسسات والدوائر الحكومية، وتعدى ذلك إلى المكاتب والمصالح البريطانية والأمريكية، وهو ما لم تفعله فى السابق، وهنا تكمن خطورة المجابهة.

كان الوصى فى أسوأ حالاته النفسية، وتدنّت معنوياته - على عكس ما هو معروف عنه بشدته وجلده، ذلك لأن نورى وصالح، أبرز مناصريه، كانا لا يزالان فى لندن فى حين لم يكن إلى جانبه إلا بعض الساسة والوزراء، وهم فى كل الأحوال فى حال ليس أفضل من حاله، لذلك أعلن فى ٢١ كانون الثانى أنه لن يتم التوقيع على المعاهدة مادام الشعب غير موافق عليها. وهذا يجسد أدنى حالات التراجع والانهمام أمام خصومه. على نقبض الصلابة والشدة التى واجه بها خصومه عند وقوع أحداث ١٩٤١م.

أما صالح ونورى، فعند عودتهما إلى بغداد، أبدأً تمسكاً أمام الأزمة وأظهرا موقفاً صلباً لمعالجة الوضع الذى أمسى خطراً على النظام والعائلة الهاشمية. فصالح توعد الشعب الغاضب بالقصاص، وهو لم يزل فى لندن. الأمر الذى أثار الجماهير الغاضبة فباتت تحمله كل المسئولية، وراحت تتعداه فى شوارع بغداد بانتظار قدومه.

إن الدوافع الرئيسية وراء تفجر المشاعر الشعبية ضد البلاط ترجع لاهتزاز الثقة بينه وبين الشعب، وهو إرث تركته الإدارة العثمانية منذ أمد بعيد، رغم التطور المادى والمعنوى

الذى يحقق فى البلاد. إذ إن البلاط ومنذ قيام الحكم الوطنى عام ١٩٢١م لم يفلح فى كسب ود الشعب، عدا استثناءات قليلة فى عهدى الملك فيصل الأول وولده غازى. وإن الوصى بتقربه من بريطانيا وعدائه الواضح للشعب جعل من نفسه عدواً للشعب، فبات الأخير يبادله العداء. ثم إن إهمالة الواضح لمشاكل الشعب عموماً التى ازدادت تراكمات، خاصة الأزمة الاقتصادية التى تفاقمّت بضخامة فى الأعوام القليلة التى سبقت عام ١٩٤٨م وعجز الحكومات السابقة عن إيجاد حلول ناجحة لها وتهربها من المسئولية، جعل الجماهير العاملة التى تقطن المدن الكبيرة تواجه مصاعب جمّة فى تأمين الخبر لعوائلها. لذلك، وعند قيام وثبة ١٩٤٨م، اتخذت المعارضة موقفاً متشدداً وواجهت البلاط بعنف، مما قللت من فرص نجاح المعاهدة واسقطتها.

كما يجب أن نتذكر إن صالح جبر لم يحظ بدعم قوى داخل الدوائر السياسية لولا تأثير الوصى ونورى مع الدعم البريطانى الذى مكنه من تشكيل الحكومة، رغم أنه بذل جهوداً لأبأس بها لإرضاء معارضيه. لكنه لم يستطع دعم وزرائه. وكذلك ضعفه فى تقديره قوة المعارضة القوية. وأنه عندما غادر إلى لندن عام ١٩٤٨م، ترك خلفه وضعاً متردياً ووزراء غير ذى فاعلية فى بغداد، ولم يكن يثق بهم كامل الثقة ورفض إعطاءهم أى تفاصيل عن بنود المعاهدة، فوضع يده فى يد نورى السعيد، وشاركهم السفير البريطانى دون أن يقدروا خطورة الظروف وقوة المعارضة. وبينما غادر نورى وصالح إلى لندن كانت المعارضة تتحين الفرص لتضرب ضربتها. فى الوقت الذى كانت فيه حكومة صالح تفتقر إلى قوة سياسية فاعلة فى العراق تسند الوصى بغيابه. وتركوه لوحده يواجه الأحداث بمجرد هبوب العاصفة فى ٢٠ كانون الثانى، وأصبح فى حالة ذعر من احتمال وقوع مذبحة تطال العائلة الملكية. وليس بمقدور الحكومة الضعيفة أن تعمل شيئاً. لذلك راح يتوسل صالح جبر باكياً ليقدّم استقالة حكومته. إن انهيار الوصى هذا يؤكد بكل وضوح هزيمته المطلقة التى ابتدأت مع انطلاقه الأحداث، أضف إلى ذلك فقد كان الوصى عبد الإله موغلاً فى التعاون مع بريطانيا لدرجة أنه يعرض أسماء الوزراء المقترحة قبل استيزارها كما حدث فى عام ١٩٤٨م مع السفير البريطانى هنرى ماك الذى عرض عليه

أسماء الوزارة التي أعقبت حكومة السيد محمد الصدر^(١) لكي يطمئن السفير للوزراء الذين سيدخلون الحكومة، ويضمن تمرير سياسته التي تمليها عليه لندن. وهكذا رمى الوصى بنفسه وبمستقبل عرشه في أحضان البريطانيين. فوضعه في الخندق المعادى للخندق الشعب.

على أية حال يجب أن لا ننسى التأثير الذي أحدثته حرب فلسطين عام ١٩٤٨م في نفوس المواطنين والجيش بشكل خاص، فعندما أصدرت القوى الوطنية وضباط الجيش الوطنيون حكماً على العائلة الهاشمية في الأردن والعراق، وحملتها مسئولية فشل الجيوش العربية في حربها مع الصهاينة، كان ذلك إيذاناً ببداية السقوط التدريجي للبلاط، فكما أوضحت لنا الوثائق البريطانية الدور الذي قام به الملك عبد الله وعبد الإله في خدمة المصالح البريطانية، ورجحان كفة الجيش الإسرائيلي في الحرب، على الجيوش العربية، ومنذ ذلك الوقت لم يعد هناك مبرر لإقناع الشعب بأن العائلة الهاشمية حريصة على إظهار نفسها بمظهر المحافظ على المصالح العربية بعدما فرطوا بحقوق العرب في فلسطين وبات شعبها مشرداً، وقامت على أنقاضها دولة إسرائيل المدعومة من أمريكا وبريطانيا. لذلك والحال هكذا كان على البلاط أن يتوقع مواجهات عديدة مع المعارضة أو مع الجيش الذي بات يظهر عداءه بشكل علني ضد النظام، بعدما لاقى الأمرين في حرب فلسطين.

أما حوادث تشرين الثاني ١٩٥٢م التي سماها الوطنيون بانتفاضة تشرين الثاني، فقد كانت امتداداً لوثبة كانون الثاني عام ١٩٤٨م إذ إن لكلا الانتفاضتين الدوافع والأسباب نفسها؛ سوى أن الاستياء الشعبي أمسى أكثر عمقاً بسبب تجاهل الحكومة للمطالب الشعبية، وكذلك بسبب ضياع فلسطين، وأن الساسة العراقيين في السلطة حكموا بأسلوب قديم، حيث كان يتراءى لهم بأنه أسلوب مناسب. ففي الوقت الذي منحت السلطة للأحزاب السياسية حريات محدودة عام ١٩٤٦م، إلا أنها سرعان ما سلبت منهم على نحو سريع، أو أنها أعطيت شكلياً. ففي هذه الخطوة خسر البلاط شريحة واعية ومؤثرة ما كان ليخسرها لو لم يقدم على هذه الخطوة. أما الغالبية الكبرى من السكان، وهم الطبقة الواطئة التي أهملت من قبل الحكومات فقد ظلت تناضل بشدة من أجل

(1) Mack to Bevin, 22.6.1948, FO 371/68470

تحسين أوضاعها الاجتماعية، إلا أن الأقلية المتنفذة التي تتمتع بامتيازات السلطة وتحظى بدعم البلاط والسفارة البريطانية، كانت تشعر بالمخاطر إذا ما منحت تنازلات جوهرية للطبقة الفقيرة. خاصة بعد وقوع الأحداث في إيران وسقوط الملك فاروق في مصر. فعملت جاهدة للحيلولة دون منح هذه الطبقة شيئاً مما يعينها على النهوض والوقوف إلى جانب الطبقة المتنفذة^(١).

على أية حال لم يقدم البلاط على أى خطوة من شأنها التخفيف عن هذه الطبقة أو تحقيق تفاهم سياسى مع الأحزاب التي سلبت منها الحريات السياسية، على الرغم من سيطرته التامة على البلاد قبل الانتفاضة التي كانت في سكون تام، إلا أنها سرعان ما تأزمت بمجرد قيام الأحزاب بتقديم مذكراتها الإصلاحية، فأظهر الوصى انفعالاً غير مبرر وتملكه الغرور والعنجهية في تعامله مع قادة الأحزاب، خاصة عندما عرضت أمامه المشاكل الأساسية التي تعاني منها البلاد وبقيت دون حل، منشغلاً عنها بأمور أخرى ظلت تؤرقه، لقد انصرف للتفكير في موضوع الخطر الشيوعي الذي يهدد مملكته، فقد أقنعه البريطانيون بخطورته، ولوحوا له بأن عرشه بات مهدداً، وإذا ما أراد المحافظة عليه يجب أن يتعاون معهم، فوضع جل اهتمامه في كيفية التصدي لهذا الخطر القادم، وحاول إقناع العرب بحقيقته. إضافة إلى إبعاده عن سياسة الحياد التي طالبت بها الأحزاب السياسية.. فانصرف كلياً لإقامة اتفاقيات الدفاع المشترك مع بريطانيا، وفي الوقت نفسه لم يأخذ بعين الاعتبار أهمية فلسطين في نظر العرب التي لم تحظ باهتمام كاف منه ومن حكومته، كما أنه لم يحاول التقرب من الشعب وحل مشاكله لكي يمكنه من النهوض بنفسه كقائد وطني يتبنى الخط الوطني، ففي ذلك خطوة إيجابية تعيد له شعبيته في البلاد.. إلا أنه فضل الارتقاء في أحضان السفير البريطاني ومن ورائه المجموعة الحاكمة التي ارتبطت معه ومع منهجه السياسي. فأصبحوا مكروهين من الشعب. وظل الوصى يدق على وتر الخطر الروسي وإمكانية وقوع عدوان روسي مسلح ضد بلاده^(٢)، وهي الفكرة التي كان يرددتها حلفاؤه البريطانيون لكي يقنعوا الساسة العراقيين بعقد اتفاقيات ثنائية تكرر نفوذهم وتضمن

(1) Batatu, H. OP. Cit. P. 667

(2) Monorandum on the Future OF The Iraqi treaty and Arab Nationalist Movement, 7.4.1948, FO 371/68585

استمرار مصالحهم.

ففى الوقت الذى تعامل البلاط مع القوى السياسية الوطنية باللامبالاة وعدم الاكتراث تجاه المطالبات التى كانت تهدف إلى إصلاح الوضع السياسى وحل المشاكل التى تعانى منها البلاد، وتخفيف الضائقة المعاشية عن المواطنين، راح بكل صلف يتحداها وتجاوز على بعض قادتها، وأصر على عدم التجاوب مع المطالب الوطنية، ومارس سياسة التمييز والتسويق مع تلك المطالب، ويبدو أنه لم يتعظ من أخطر تجربتين واجهته طيلة وجوده فى السلطة.. الأولى أحداث مايس عام ١٩٤١م والثانية وثبة كانون الثانى عام ١٩٤٨م ففى مثل تلك الظروف كان عليه أن يُبدى نوعاً من المرونة والمهارة السياسية فى إدارة الأزمة، لكنه توهم أن الدعم البريطانى كان كافياً لتثبيت مركزه. مما يعكس صورة واضحة عن قصور فى ذهنيته وحذقه السياسى.

لذلك، ومع وقوع الأحداث، حاول أن يبدو حازماً. لكنه مع تصاعدها روعته مشاهد الاشتباك مع الشرطة وتدمير الدوائر والمؤسسات الحكومية والأجنبية وهتافات المتظاهرين بسقوط الملكية والحياة للجمهورية، ومما زاد الأمر سوءاً أن غالبية أعضاء النخبة الحاكمة تراجعوا وأصاب الفزع بعض الوزراء وانهار البعض الآخر، الذين اتصلوا عن المسئولية وسيطرت الانهزامية على سلوكهم، وصعق أفراد الجماعة القديمة ولاذوا فى بيوتهم تاركين الأمر للوصى. غير قادرين على مواجهة الأحداث والتصرف تجاهها، لذلك لجده بعد وقوع الانتفاضة يطلب من حكومته الإقرار بكل مطالب المعارضة. فوافق على إجراء الانتخابات وفق المبدأ المباشر، الذى رفضته كل الحكومات السابقة.. وأصدر قانون الانتخاب، وأصدر القوانين التى من شأنها تخفيف الضائقة المعيشية عن المواطنين، وبالوقت نفسه ولغرض إرضاء الجيش الذى استخدمه لمواجهة الانتفاضة وإخمادها قام بإصدار مراسيم لغرض منح الجيش مكافآت لقاء دورهم الذى قاموا به تجاه الانتفاضة، ولكنه لم يكن يقدر خطورة تصرفه هذا، فقد كان الجيش يتحين الفرصة للانتفاض عليه.

فقد أعد بعض ضباط الجيش عدتهم لاستغلال وجود الجيش فى العاصمة فلاحق لهم فرصة الانتفاض على النظام وإسقاطه وغالبيتهم من الضباط الأحرار، فلم يعد هناك شىء يثير مخاوفهم. ذلك لأن الجيش المصرى كان قد أطاح قبل ذلك الموعد بثلاثة أشهر

بالمملك فاروق وسيطر على السلطة فى مصر؁ أما الضباط العراقيون فلم يتمكنوا من تنفيذ خطة الثورة لوجود ضباط بين صفوفهم كانوا موالين للبلاط؁ فتعذر عليهم تنفيذها؁ لكن قادة الجيش ومن بينهم اللواء الركن نجيب الربيعى والعقيد محبى عبد الحميد قد أوصوا ضباط الجيش أن لا يضربوا المتظاهرين بالنار؁ وأن يوجوا أسلحتهم نحو الفضاء لكى لا يصاب أحد منهم بسوء^(١).

أما القوانين التى أصدرتها حكومة نور الدين محمود فإنها تعنى فيما تعنيه إقرارها بالهزيمة المرة التى تعرض لها البلاط والحكومة وتراجعها أمام المطالب الشعبية؁ وهى المرة الأولى التى تستجيب فيها الحكومة لمطالب الشعب؁ مما يؤكد أن الانتفاضة حققت جانباً كبيراً من مطالبها؁ وحققت مكاسب للشعب - وإن كانت محدودة.. لكنها فى الوقت نفسه خطت خطوة كبيرة ورسخت أقدامها فى ميدان العمل السياسى المعارض. رغم كل الإجراءات القسرية التى لجأت إليها أجهزة السلطة.

وبالمقابل فإن المعارضة قد كسبت إلى جانبها عناصر وطنية جديدة؁ وسعت لتحسين صفوفها وتشكيل الجبهة الوطنية؁ كما أنها اغتنمت الفرصة ومدت جسور التعاون مع الضباط الوطنيين فى الجيش.. ومنذ ذلك الحين تطورت العلاقة بين الطرفين؁ فقد شعرت المعارضة أن الجيش هو القوة التى تستند إليها عند الحاجة.

وثمة عامل آخر هو أن الأحزاب السياسية قد أمست ذات فعل مؤثر بسبب ما اكتسبته من خبرة فى عملها المناوئ للسلطة؁ والتفاف المواطنين حولها؁ وهذا يعكس فقدان الثقة بابين الحكومة والشعب؁ الناتج عن إهمال الحكومات المتعاقبة لمشاكل الشعب؁ وخاصة الاقتصادية منها.. فلم يظهر قائد سياسى يتبنى مشاكل البلاد الرئيسية أو أن يسعى لمحاولة جادة لرفع الظلم عن المواطنين؁ وظلت الوسائل القسرية هى العلاج الدائم الذى يمارسه الساسة العراقيون تجاه مشاكل المواطنين؁ وكل ذلك يجرى تحت أنظار السفارة البريطانية الذى ربط غالبية الساسة العراقيين مصيرهم بها؁ مفضلين النصيح والإرشاد منها دون أن يحرك أى قائد منهم نفسه لمعالجة تلك المشاكل خوفاً من تعارض أى إجراء

(١) حسين؁ العميد المتقاعد خليل: اللغز المحير؁ ج٦؁ المصدر السابق؁ ص ٨٦

مع المصالح البريطانية.

وأثبتت الانتفاضة أن المعارضة تمتلك رصيدا شعبيا واسعا يمكن أن يرجح كفتها ضد البلاط والحكومة إذا ما حدثت أية مواجهة، كما أن اسم الوصى لم يعد يشير الرعب فى نفوس العناصر الوطنية، كما كان الحال سابقا، عندما كان يصعب على أى مواطن أن يجهر بانتقاده للبلاط، أو أن يعبر عن عدم رضاه عنه أمام الرأى العام.. لا بل أن الانتفاضة أكسبت المعارضة خبرة واسعة وزادتها قوة وبأسا فى التصدى للنظام، وأصبح الوصى أكثر اندفاعا لاستخدام الجيش ضد المعارضة، وهذا تغيير كبير فى نظره للجيش، خاصة وأنه استطاع استقطاب أعداد كبيرة من الضباط، وغالبيتهم من أبناء العشائر إلى صفه وأصبحوا من مناصرى البلاط ومؤيديه، لكنها فى الوقت نفسه تعكس تزايد مخاوفه من المعارضة.

فى كل الأحوال. إن لجوء الوصى إلى السفارة البريطانية والساسة البريطانيين طالبا منهم العون والمشورة تجاه كل أزمة تواجهه إنما تعنى إقرارا منه بالضعف والهزيمة والخوف الذى بدا يملكه عند وقوع كل مواجهة مع المعارضة، كما أنها تعكس حقيقة الفجوة الكبيرة التى تبعده عن أبناء الشعب التى خلقها بنفسه، وحاول أن يبعد ابن شقيقته الملك فيصل الثانى أيضا - فيما بعد - عندما تولى سلطاته الدستورية بعد شهور من شهور الانتفاضة مما ولد كرها شديدا له عند المواطنين.

إن غياب الوصى المستمر خارج البلاد أضعف كثيرا من تأثيره فى الوسط الشعبى. حيث كانت تترك البلاد بيد الساسة الذين ينقصهم الدهاء السياسى والكفاءة القادرة على إدارة دفة البلاد عندما تشتد الأزمات، كما أن صراعه المستمر مع نورى وتنافس على إدارة البلاد قد أضعف شيئا فشيئا من مكانته وهيبته، وبات بالتالى مستهدفا من القوى المعارضة، التى لم يفكر بالتعاون أو التفاهم معها مطلقا طيلة فترة وجوده فى السلطة.

ومن جانب آخر فقد كان لصمود الأحزاب السياسية بوجه السلطة، وتحملها لكل أساليب الاضطهاد والبطش التى مورست ضدها، شجعها على المضى فى مطالبيها، لا بل راحت تتحدى الحكومة فى أكثر من مناسبة، فعند إجراء الانتخابات هددوا ليس بمقاطعتها فحسب، بل أيضا استخدام كل الوسائل الممكنة لمنع حدوثها.. حتى أن الوصى خشى من

نتائجها.. إذ اعتقد بأن الاحزاب المعارضة ستعود بعدد كبير من المعارضين إلى البرلمان الجديد.. فكانت تلك إحدى أسباب معاداته للمعارضة منذ البداية وعدم التعاون معها. أضف إلى ذلك. فإن الصراعات بين الساسة، وخاصة بين صالح جبر ونورى السعيد التى كانت بدوافع شخصية أكثر من كونها سياسية قد أضعفت من هيبتهما. لأنهما كانا من أكثر المقربين إلى البلاط.. فلم يعد بمقدورهما أن يتحكما بالسياسة العراقية كما كانوا. فالأول منذ سقوط معاهدة بورتسموث لم يعد له ذلك الثقل السياسى الذى كان عليه. كما أن البريطانيين نفضوا أيديهم منه، بسبب سقوطه سياسيا، أما نورى السعيد فظل يتخبط أسير مشاريعه المشبوهة التى لم تلق دعما وتأييدا إلا من حلفائه البريطانيين وأودت بالتالى به وبحياته، فى حين سلم الوصى مسئولياته إلى ابن شقيقته الملك فيصل الثانى، وصار هو ولى العهد، ورغم أن تأثيره بقى فى السياسة العراقية من خلال تأثيره على ابن اخته الملك فيصل الثانى، إلا أنه لم يعد يقودها كما يشاء.

فقد ظهرت ظروف دولية جديدة ومصالح فى المنطقة باتت تؤثر على سياسة البلاد الخارجية والداخلية، ومن يتتبع حياته فى السنوات الأخيرة يجد أنه قد أصيب بحالة انكسار نفسى وإحباط داخلى، لأنه بات يشعر بأنه مكروه من الجميع وأن أصدقاءه البريطانيين باتوا يتخلون عنه تدريجا، ولم يعد شخصا مهما وصديقا مخلصا لبريطانيا والسفير البريطانى كما كان سابقا.

ولما كانت سياسة البلاد التى زادت الشقة والتباعد بينه وبين الشعب قد استندت إلى قناعة مفادها أن البريطانيين سيتدخلون عسكريا لإنقاذ النظام إذا ما تعرض للخطر كما حدث فى عم ١٩٤١م، وأن الخطر القادم الذى يتوقعونه سيكون مصدره من الجيش، ذلك لأن الجيش هو القوة التى كان النظام الملكى يخشاها. فقد كان أول الأمر حذرا من استخدام الجيش كأداة لحماية النظام، وفقا للعرف الذى سار عليه منذ البداية، والقاضى باستبعاد الجيش عند مواجهة الجماهير، فاقصر استخدام الجيش لتثبيت النظام فى الظروف الحرجة، لأن استخدام الجيش بكثرة من شأنه أن يمنح بعض الضباط المغامرين الفرصة لقلب نظام الحكم، وتجربة بكر صدقى هى خير مثال، وهو بالذات لا يثق بولاء الجيش لأنه

يضم العديد من العناصر الوطنية الحاقدة على البلاط^(١).

لذلك سعى البلاط لثمتين علاقاته مع بريطانيا لحماية وجوده. كما سعى لبسط سيطرته على الجيش عندما استقطب الضباط المواليين له، وأسند لهم غالبية المناصب المهمة في الجيش أمثال الفريق رفیق عارف واللواء غازي الداغستاني واللواء إسماعيل نامق واللواء علاء الدين محمود واللواء عمر على وغيرهم من قادة الجيش.. وعندما استخدم الجيش لإخماد انتفاضة تشرين الثانی عام ١٩٥٢م كان غالبية الضباط الذي يقودون القطاعات الداخلة إلى بغداد من المواليين للبلاط، لكن ذلك لم يمنع الضباط الأحرار من الاتفاق فيما بينهم، لاستغلال الفرصة والانقضاض على النظام وإسقاطه، غير أن ظروف معينة جعلتهم يؤجلون تنفيذ خطتهم حتى حين.

إن التفكير في وضع خطة لإسقاط النظام من قبل ضباط الجيش كانت لوحدها تكفي للاقتناع بأن البلاط قد هُزم.. أما هزيمته الحقيقية فتكمن في الضعف والتراجع الذي تمثل الوصي والنخبة الحاكمة وكانت تزايد بمرور الوقت.. في حين تضائل ولاء الضباط المواليين للبلاط وخوفهم من المصير الذي سبلاقونه فيما بعد.. وماحدث صبيحة ١٤ تموز عام ١٩٥٨م عند تحرك الجيش لإسقاط النظام الملكي، يؤكد وجهة نظرنا، فقد أظهرت لنا الأحداث في ذلك اليوم أن غالبية هؤلاء الضباط لم يدافعوا عن البلاط. بل انهاروا واستسلموا صبيحة ذلك اليوم بسهولة للثوار.

أما موضوع استعانتة بالجيش لإخماد الانتفاضة فهي خطة من الوصي مارسها بذكاء وهي سلاح ذو حدين، فهي من جهة إجراء فعال لاحتواء الانتفاضة التي ظهرت قوية في بدايتها ثم تصاعدت تدريجياً، ولاح أمامه خطر انهيار عرشه فاضطر مكرها لاستخدامه. فالجيش قوة كبيرة ضرب بها القوة الوطنية وأنهى الانتفاضة على الشكل الذي عرفناه.. ومن جانب آخر أراد الوصي من خلال خطته هذه أن يضع الشعب في الخندق المعادي للأحزاب السياسية المعارضة بعد أن تيقن أن الجيش أصبح متدمراً للنتائج التي تمخضت عن حرب فلسطين، فمنذ عودته من تلك الحرب وهو يحمله شخصياً نتائجها السلبية..

(١) الحسني، نزار توفيق سلطان: الصراع على السلطة في العراق الملكي، دراسة تحليلية في الإدارة والسلطة، آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٤م، ص ١٥٣

لقد أراد من وراء ذلك أن يكسب الجيش إلى جانبه فى خندق واحد مقابل الأحزاب السياسية والعناصر الموالية لها من الشعب.. وبذلك يقوى مركزه أمام خصومه ويعزز مكانته فى البلاد، ويحفظ مصالحه ومصالح أسرته التى باتت غير مقبولة من الأوساط الشعبية، لكنه لم يكن يدرك خطورة لعبته هذه، فقد بقى الجيش على موقفه وولائه لآمال الشعب، وراح يوسع من خلاياه التنظيمية التى كانت تهدف إلى إسقاط النظام، وفعلا أصبح التنظيم السرى فى الجيش من الخطورة بحيث إنه فى النهاية كان القوة التى أسقطت النظام.

إن أحداث تشرين الثانى عام ١٩٥٢م التى سمّاها الوطنيون بالانتفاضة قد وجهت إهانة واضحة للبلاط وعرضته لهزيمة كبيرة، وشكلت انعطافة مهمة فى تاريخ الصراع بين القوى الوطنية، فبعد خمس سنوات ونصف من تاريخ وقوع الانتفاضة سقط النظام بأكمله فى صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨م على أيدى قوات الجيش، وفقدت بريطانيا موقعها الاستراتيجى وخرجت من العراق خالية الوفاض تتباكى على مصالحها التى خسرتها بفضل سياستها الغبية فى المنطقة.

الخاتمة

لما اختل الوضع العام في العاصمة إثر التظاهرات الكبيرة التي اجتاحت العاصمة وبعض المدن العراقية في تشرين الثاني عام ١٩٥٢م، وأصاب الهلع الإدارة والقائمين عليها، وأندرت الأوضاع في البلاد بخطر داهم يحدق بها، كان بإمكان الحكومة أن تتدارك المشكلة منذ بداياتها التي انفجرت في كلية الصيدلة والكيمياء، فيما لو اتخذت تدابير حازمة ضد مسببي الحادث، والتسليم في الوقت ذاته بمطالب الشعب التي عبرت عنها الأحزاب السياسية بمذكراتها المرفوعة إلى الوصي، إلا إنها عاجلت الموقف بالطرق التقليدية المألوفة.. فاندلعت التظاهرات بعد أن يئست الجماهير من وعود الحكومة بتلبية مطالبها^(١).

ورغم أن الوصي حاول أن يبدو حازماً في بداية الأحداث، وخاصة أمام مطالب الأحزاب السياسية، ولم يقدر خطورة الوضع الذي لاح في بدايته متأزماً، وظهر متشنجاً عند لقائه مع قادة الأحزاب، ودخل في مشادة كلامية غير مبررة مع الهاشمي، مما كانت لها نتائجها السلبية فيما بعد^(٢).

فقد ركبه الغرور وساء تقديره، فلم يسع لاحتواء الاندفاع الوطني الشعبي الذي كانت تمثل غالبية الأحزاب السياسية، التي تشجعت على مواجهة السلطة إثر التطورات التي وقعت في بعض دول المنطقة والتغيرات التي جرت فيها مثل إيران ومصر... ففى مثل تلك الظروف كان عليه أن يبدي نوعاً من المرونة والمهارة السياسية في إدارة المشكلة، لذلك فإن عدم الاكتراث والاستعجال في الرد على مذكرات الأحزاب مدفوعاً بالدعم البريطاني الذي توهّم بأنه كان كافياً لدعمه وتثبيت مركزه قد أدى بالوضع إلى التأزم.

كما أن عدم الاكتراث والاستعجال في الرد على مذكرات الأحزاب إنما يعبر عن

(١) جريدة صوت الاهالي، العدد ٤٥، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٣م

(2) Trautbeck to Eden, 8.11.1952, FO 371/98733

كذلك الحصري: مذكرات طه الهاشمي، المصدر السابق، ص ٢٧٠، كذلك: الجادرجي: المذكرات، المصدر السابق، ص ٥٥٥

عنجهية واضحة عرف بها منذ أحداث مارس عام ١٩٤١م.. ويعكس ذلك السلوك عن قصور فى ذهنه وحذقه السياسى، وعدم إدراكه لكيفية إدارة شئون البلاد فى مثل تلك الظروف، وكان الأجدر به أن يركز أولاً فى اجتماعه مع قادة الأحزاب ورؤساء الوزراء فى ٣ تشرين الأول على حل المشكلات الراهنة، بدلا من إثارة المشاكل معهم، التى كانت سببا آخر فى تردى الأوضاع العامة، وأن يخطو خطوات جادة لمعالجة المشاكل القائمة آنذاك، فى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا أن يلجأ للسفارة البريطانية أو المسؤولين البريطانيين للاستشارة والنصح.. فكما نعلم أن المسؤولين البريطانيين يفكرون بمصالح بلادهم قبل كل شىء، ولكن على ما يبدو أن دعم السفارة البريطانية له ولنظامه جعله يعتقد بأنه أقوى من كل التحركات التى تثيرها الأحزاب السياسية بوجهه، وكان بإمكانه أن يسحب البساط من تحت أقدامها فيما لو اتخذ إجراءات مناسبة للتخفيف عن كاهل الشعب.

ولما اشتدت حدة التظاهرات فى مناطق بغداد، وبعض المدن ضد نظامه وأخذت تهتف بسقوطه ورحيل المستعمرين حاول أن يتبع أسلوبا جديدا. فأخذ يلوح تارة بالعود وإجراء الانتخابات المباشرة والإصلاح العام فى البلاد عبر رئيس حكومته، وتارة أخرى بالقوة، ولما وجد أن المتظاهرين لم يعيروا أهمية لذلك واندفعوا بقوة لمهاجمة السلطة ورموزها لجأ إلى آخر وسيلة فاستعان بالجيش لقمعها وإعلان الأحكام العرفية فى البلاد، بعد أن حصل على دعم السفارة البريطانية.

أما رئيس الوزراء مصطفى العمرى فقط ظهر متماسكا منذ اللحظات الأولى للأزمة، وحاول أن يكون ملتزما بما تقتضيه القوانين والأنظمة، إذ أنه من الإداريين الكفوئين فى هذا المجال فهو لم يكن راضيا من تصرف الوصى وتصعيد الخلاف بينه وبين قادة الأحزاب، فقد كان يرى أن ظروف المنطقة والتحولات التى جرت فيها، تتطلب الحذر والحكمة فى معالجة الأوضاع الداخلية والتحلى بالصبر إزاءها، فكان اقتراحه الذى قدمه للوصى بوجود الاجتماع بساسة البلاد ورؤساء الأحزاب يعتبر أفضل وسيلة لتجنب الأزمة التى كانت تعترض الحكومة.

ولما ساد الارتباك أعضاء الحكومة بعد فشل اجتماع البلاط، حاول العمرى أن يهدىء من روعهم، ويظهر ذلك واضحاً فى اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ ٨ تشرين الثانى الذى خصص لاستعراض الوضع المتأزم آنذاك، ويشير إلى ذلك العمرى نفسه فى يومياته فيقول: (أعلن جميع الوزراء بأنهم سيقون معى خلال الأزمة حتى النهاية.. باستثناء جمال بابان وزير العدلية، الذى طلب مهلة إلى اليوم التالى، أما ابراهيم الشابتدر وزير المالية فقد اقترح عقد جلسة بحضور الوصى، وظهر نديم الباجه جى وزير الاقتصاد متردداً، وطلب عبد الله الدمولوجى وزير المعارف السعى للتفاهم مع المعارضة^(١)).

إن واقع الحال يشير إلى أن معظم الوزراء يحاولون التملص من المسئولية وعدم تحمل عواقبها، وأبرز مؤشر على ذلك هو استقالة وزير المالية بعد ثلاثة أيام من ذلك الاجتماع، كما أن وزيرى المعارف والعدلية قد ترددا بالبقاء فى منصبيهما، لولا محاولات العمرى معهما، التى ساهمت بتقوية معنوياتهما، وأثبت العمرى فى تلك الفترة جدارة إدارية فذة وهدوءاً أمام الوضع العصيب الذى اجتاحت البلاد.

أولاً: عندما رفض استخدام السلاح ضد المستظاهرين، باعتباره وزيراً للداخلية بالوكالة، مستنداً بذلك إلى الصلاحيات التى منحها له الدستور، رغم أن البعض من الساسة قد وصفوه بالتخاذل^(٢) كما أنه تخلى بدوره كوزير للداخلية بالوكالة إلى وزير الدفاع حسام الدين جمعة، ليتفرغ لمنصبه كرئيس للوزراء، وأقدم على خطوة جريئة مهمة لم يسبقه إليها أى رئيس وزراء سابق على اتخاذها، ففى ١٦ تشرين الثانى أعلن عن قبوله مبدأ إجراء الانتخابات المباشرة، ووافق على تشكيل لجنة مؤلفة من كبار رجال القانون والإدارة، وممثلين عن الأحزاب السياسية فى البلاد، لإيجاز لائحة قانون الانتخاب المباشر، وفعلاً فقد دعا العمرى جميع الأحزاب السياسية فى ١٧ تشرين الثانى لتسمية ممثليهم

(١) الحسنى: الوزارات، ج٨، المصدر السابق، هامش ص ٣٢٩ (يوميات مصطفى العمرى).
(٢) يقول توفيق السويدى: (كان قلق الرئيس المستقيل مصطفى العمرى يتزايد وإلحاحه على الإسراع بتأليف الوزارة الجديدة يشتد ساعة بعد ساعة، فقلت له: لم كل هذا الاستعجال. أمصلحة عامة؟ أم جبن عام؟ أم ماذا؟) (السويدى: مذكراتى، المصدر السابق، ص ٥١٤).
ويؤكد خليله كنه: بأن العمرى استقال تهرباً من المسئولية، لأنه لم يرغب فى حرق أصابعه هذه المرة دون ضمانات كافية لعودته إلى رئاسة الحكومة (كنه، خليل: العراق أمه وغده، المصدر السابق، ص ١٥٢).

للمشاركة فى سن مشروع اللائحة، ليضعها أمام المجلس الجديد، لكنه لم يلق تجاوبا منهم، باستثناء حزب نورى السعيد.

لقد واجه العمرى موقفا حرجا، ووجد بأنه حالما يعلن عن بدء الانتخابات سيواجه سيلاً من التظاهرات التى تقوم بها الأحزاب السياسية لتعمل على إفشالها^(١).

ومع ذلك فقد استعان برأى البريطانيين وكان رأى السفير البريطانى أن عليه استخدام القوة إن كان ذلك ضروريا للانتخابات، مع الأخذ بنظر الاعتبار والقول للسفير. بذل الجهود لكسب صالح جبر إلى جانبه، كون حزبه يشكل قوة كبيرة وواسعة، وطلب إليه السيطرة على الوضع العام، والتعامل بحزم مع العناصر التى تثير الاضطرابات.

وقد وقف العمرى أمام خيارين إزاء هذا الوضع، فإما قبوله بالمطالب الشعبية التى قد تجر النظام إلى مالا يحمد عقباه، أو قمع المعارضة وإلغاء الأحزاب السياسية وتعطيل الصحف، وهو لم يكن راغباً فى ذلك، خاصة وأنه قد أوضح مسبقاً بأن وزارته لن تستخدم السلاح لفض التظاهرات، اعتقاداً منه بأن الكثير قد غرر بهم^(٢)، وبمجرد سماعه بوقوع نزاع بين أفراد الشرطة والمتظاهرين وحدث اشتباكات مسلحة، قدم استقالته إلى الوصى^(٣)، ويمكن أن نلاحظ فى كتاب استقالته ما يؤكد تجنبه اتخاذ أى شكل من أشكال الإجراءات القاسية^(٤).

لقد كان العمرى ميالاً لعدم استخدام القوة والتمسك بالإجراءات التى لاتفضى إلى العنف، ورغم أنه حاول الاستماع لرأى السفير البريطانى باستخدام القوة لإجراء الانتخابات، إلا أنه فضل فى الأخير عدم الخوض فى غمارها، فلازالت وثبة كانون الثانى عام ١٩٤٨م ماثلة للعيان، ومآل إليه وضع صالح جبر آنذاك^(٥)، ففضل فى الأخير

(1) Khadduri, M. OP. Cit. P 282

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادى لسنة ١٩٥٣م، ص ٧٥

(٣) جريدة الشعب، العدد ٢٣٨١ فى ٢٥ تشرين الثانى ١٩٥٢م

(٤) نصت الاستقالة على ما يلى: (ولما كنت راغباً منذ تأليف الوزارة فى أن أتجنب الإجراءات القاسية التى يتطلبها الوضع غير الاعتيادى، فإنى اليوم استرحم أن تقبلوا إعفائى من المسئولية) (الحسنى: الوزارات، ج ٨، المصدر السابق ص ٣٢٧).

(4) Khadduri, M. OP. Cit. P. 282

الابتعاد عن المسئولية، وقدم استقالته للوصى. خاصة بعد اجتماعه بروؤساء الأحزاب السياسية المعارضة الذين أكدوا له صعوبة السيطرة على التيار الشعبى، فشمع بأنه يقف لوحده ضد المعارضة، أما الوصى فبدأ يفكر بإسداء الوزارة إلى ضابط كبير ليحسم الموضوع وينهى الانتفاضة، وخطر فى باله الفريق نور الدين محمود. ذلك لأن ولاءه محسوما للأسرة الهاشمية منذ أن تولى قيادة رئاسة أركان الجيوش العربية فى فلسطين، وما إن تولى الأخير الحكومة حتى وضع نصب عينيه ألا تهدئة الحالة، وإعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد، فلجأ لتعطيل أحكام الدستور كليا، وانحصرت شؤون الدولة بشكل واضح بالسلطة التنفيذية. كما أنه استخدم قانون الأحكام العرفية لتعطيل الأحزاب وإغلاق الصحف وإيقاف القوانين والأنظمة السائدة فأصبحت الإدارة عسكرية صرفة، غير أن الإجراءات التى قام بها لاحقا ومنها صدور قانون الانتخاب يعتبر خطوة مهمة من الخطوات التى كانت تطالب بها الأحزاب السياسية، لكنها جاءت بعد فوات الأوان، وفى ظروف أمنية شاذة، فقد كانت الصحف معطلة، وبعض قادة الأحزاب والمسؤولين رهن المعتقلات والسجون، وكان الأجدر بالحكومة أن تصدر هذا القانون قبل قيام الانتفاضة، وقبل سقوط القتلى والجرحى من الطرفين، وبتقديرنا إن القرارات التى صدرت عن حكومة نور الدين محمود، ماهى إلا محاولة لإرضاء الشعب وكسب وده، بعد أن قامت السلطة باستخدام السلاح ضده، كما أنها إقرار من الحكومة بهزيمتها المرة، وتراجعها أمام المطالب الشعبى لذلك استهجنها الأوساط العامة، لا بل قابلتها بالسخرية، وهى حالة لم تواجهها أية حكومة من قبل.

ورغم أن هذه القرارات لقيت صدى طيبا لدى البعض الآخر من المواطنين لكنها لم تكن فعالة. لأن أحوال الفقراء لم يطرأ عليها أى تحسن واضح، وبقي حمل الفقراء كبيرا على الحكومة، لأن الحلول التى لجأت إليها الحكومة لمعالجة المشكلات الاجتماعية والاختناقات الاقتصادية ماهى إلا وسائل لإرضاء المعارضة، وهى معالجة مؤقتة لتجاوز الأزمة المالية على حساب خطط التنمية، فلم يظهر أى تسحن على الاقتصاد الوطنى، بل

تراكمت المشكلات الاقتصادية، وبقيت السفارة البريطانية هي المهيمنة على مقاليد الأمور في البلاد رغم الهزائم التي تعرضت لها على يد المعارضة الوطنية، وبقي الوصي متعلقاً بحلفائه البريطانيين، وشدد من تحالفه معهم، ذلك لأنه شعر بأن عرشه ومصير عائلته سيكون في خطر إذا ما فكر بالاستغناء عنهم، فأحكم قبضته على السلطة - رغم تولي الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية بعد بلوغه السن القانونية لكنه - رغم كل النكسات التي تعرض لها، والكره الذي قوبل به من الشعب بقي هو المهيمن على مقاليد السلطة الفعلية، ولم يعط الفرصة لابن شقيقته الملك فيصل أن يمارس سلطاته بكل حرية، وكان لهذا السلوك تأثيره السلبي على مستقبل النظام والعائلة الهاشمية في العراق، فساهم بتسريع سقوطه والعائلة المالكة في صبيحة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨م، ولم تستطع بريطانيا بكل إمكانياتها وسيطرتها في المنطقة أن تحافظ على النظام وعلى مصالحها، وخسرت بالتالي نفوذها في المنطقة الواحد تلو الآخر.

الملاحق والوثائق

En Clair

FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL

DISTRIBUTION

FROM BAGDAD TO FOREIGN OFFICE

E
E01017/5

Sir H. Mack

No. 62

6th February, 1950

D. 3.07 p.m. 6th February, 1950

R. 4.10 p.m. 6th February, 1950

Repeated to: Cairo
B.M.E.O. (Cairo)
Amman
Beirut

Damascus
Jedda Saving
Tel Aviv Saving

PRIORITY

E01017/5
Addressed to Foreign Office telegram No. 62 of 6th February,
repeated for information to Cairo, B.M.E.O. (Cairo), Amman, Beirut,
Damascus and Saving to Jedda and Tel Aviv.

My telegram No. 56.

Iraqi cabinet was formed on 5th February as follows:

- (1) Prime Minister and Foreign Affairs: Taqfiq Suwaidi.
- (2) Interior: Alesh Jabr.
- (3) Communications and Works: Saiyid Abdul Mehdi.
- (4) Social Affairs: Tawfiq Wabbi.
- (5) Defence: Shakir Al Wadi.
- (6) Economics: Dhia Ja'far.
- (7) Education: Sa'd Umar.
- (8) Finance: Abdul Karim Al Uzri.
- (9) Justice: Hassan Sami Tatar, with Portfolio:
- (10) Hazim Shemdin Agha.
- (11) Jamil Al Urfali.
- (12) Khalil Kenna.

ADVANCE COPY

Head of Eastern Department.

88888



The following is the composition of the Iraq Government formed on the 5th February, 1930.

- (1) Prime Minister and Minister of Foreign Affairs:
Ta'ala Sa'ad - a Sunni aged about 64; studied law in Baghdad and Constantinople and international law in Paris. First held ministerial post as Minister of Foreign Affairs in 1924. In 1927 he headed the Iraqi Delegation to the League of Nations where he handled the Assyrian and Palestinian questions with tact and moderation. Was the guest of H.M.G. in London in 1928; and in 1941 he did what he could to break up the military clique, but was forced out of office by Rashid Ali's coup d'etat in April. He took no part in the events of May, and became Deputy Prime Minister in Nuri Said's Government in December, 1943. He became Prime Minister in February 1946 and resigned in May. He was a member of the Iraqi Delegation which signed the Portsmouth Treaty and since that time he has been lying low. It was proposed in December 1949 that he should be included in the reshuffle of Nuri Said's Government, but the Regent was opposed to this. He is intelligent and good company but fly as his nickname "the red fox" shows.
- (2) Minister of the Interior:
Salih Salih - aged about 60; was created K.M.S. for war services. He became Prime Minister in March 1947 and presented an ambitious programme largely concerned with economic development. As Prime Minister he showed himself capable, energetic, dictatorial and secretive. He fought stoutly for Iraq's interests in the Portsmouth Treaty negotiations, but his handling of his own colleagues and of the internal situation in Iraq was inept. He failed to take sufficiently seriously the steady deterioration of the economic situation in Iraq during his term of office. Although he is the leading Shia statesman, this opinion is by no means all behind him largely due to his wife, a strong-minded tribal woman from Hilah who causes her husband and others much trouble by interfering in politics. He is a good friend of Nuri Said and should show a firm hand at the Ministry of Interior.
- (3) Minister of Communications and Works:
Salih Salih Nahl - a Shia aged about 56; he was Minister of Commerce in two separate Governments in 1941. Held the post of Communications and Works in 1942. He is a violent Shia and Nationalist and a staunch supporter of Salih Jahar to whom he remained loyal when his friends deserted him after the Portsmouth Treaty incident. During the Palestine crisis of the summer of 1948, he was a focus of intrigue in the Senate.
- (4) Minister of Social Affairs:
Ta'ala Salih - a Kurd aged about 53; first held Cabinet office as Minister of Commerce in the Rashid Fakhri Cabinet of 1934 when he took an interest in forestry development in Kurdistan. He is keenly interested in Kurdish culture and has given valuable help to the Information Department of the Embassy in the production of propaganda in Kurdish. He was created a C.B.E. for war services in 1946, and was Minister of Education in Salih Jahar's 1947 Cabinet; and he resigned after the Portsmouth Treaty affair. He is very active in giving assistance to the British Trustees in Bagdad.

/(r)

Education in 1928, He was Prime Minister in 1941 for 8 months and President of

- (5) Minister of Defence:
Shakir al-Jabiri - a Sunni aged 56; after holding various diplomatic posts he became Master of Ceremonies at the Palace in 1946 and Minister of Defence in Salih Jabir's Government in 1947. He headed a delegation London in September 1947 to discuss the supply of arms and equipment to the Iraqi Army and was with the Iraqi delegation for the signature of the Portsmouth Treaty. He was subsequently Minister of Defence in Nuri Said's Government of January 1949. He has, however, become unpopular since he is regarded as a favourite of the Regent's and a creature of the Palace. He is a rather weak man.
- (6) Minister of Economics:
Abis Shafiq - a ~~Shia~~ aged 39; Minister of Communications and Works under Salih Jabir in 1947 and Minister of Economics in Nuri's Government in 1949. He is a relation of Nuri Fasha by marriage and was educated at the London School of Economics. He is believed to have made use of his ministerial position to enrich himself. He is, however, well educated and speaks excellent English. He came to London in the summer of 1949 for the preliminary negotiations of a loan for Iraq.
- (7) Minister of Education:
Salim Ujayr - a Shia and a friend of Nuri Said. He held office in the previous Cabinet as Minister of Social Affairs. He is a member of Nuri Said's political party, the Constitutional Party.
- (8) Minister of Finance:
Abdul Karim Ujayr - a Shia and a member of a well-known Shia family in Iraq.
- (9) Minister of Justice: ~~from origin~~
Abdul Fatah Tahir - a ~~Sunni~~ and a newcomer to Cabinet rank.

There are also three Ministers without portfolios.

- (10) Haydar Hashim Ali - a rich Kurdish landowner from Kirkuk.
- (11) Abdull Fattah
- (12) Abdull Karim

The Government is said to have the backing of Nuri Said in the Parliament, and it is stated that although an approach was made to the Independence Party (Istiqbal), they refused to take any office in the Government. This in no doubt a stronger Government than Ali Jabir's. To do not know what useful work of the Minister will prove, for instance Abdul Karim Ujayr who holds the difficult post of Minister of Finance.

Abdull Karim

Hoffman

7-2

7th February 1950

6-8-52

J. L. F. Taylor

Sin. 6. 5. 1950

111

10/2/50

Office of the Military Attache,
British Embassy,
Baghdad.

SECRET

27th February, 1950.

Sir,

I have the honour to submit herewith a report on the Iraqi Army for the year 1949. The Report covers the following subjects:-

- (a) The Iraqi Army in Palestine - 1949.
- (b) Morale.
- (c) Training.
- (d) Organisation.
- (e) The Mobile Police Force.
- (f) Equipment and Future Development of the Army.
- (g) Finance.
- (h) The Readiness of the Army for War.

THE IRAQI ARMY IN PALESTINE - 1949.

1. At the beginning of 1949 there was in PALESTINE an Iraqi Expediatory Force of a strength of some 18,000. This force was organised into four Infantry Brigade Groups and one Mobile Brigade, known as the Mechanised Force. General ABU MUHAMMAD SAID with a staff selected mainly from the 1st Division, was in command of the Iraqi Expeditionary Force; his Headquarters was at NABATIYAH.

2. During the early part of the year the Force was holding a front which stretched from JAMINA on the River JORDAN, to JERICH, THUSIYAH, AL QILBAH and BOUTEFARAH to the neighbourhood of LATRUN where the IRAQI front joined that of the ARAB LEGION. With so small a force, it was impossible to defend in an orthodox manner, such an extended front; consequently the troops were not only very thin on the ground, but also there were none available for the organization of defence in depth. Even with a central mobile reserve such a situation would have been sufficiently dangerous, but, in spite of the existence of the Mechanised Force, there was no Iraqi mobile reserve of any sort. There was, therefore, practically nothing to stop the Israeli army from making a successful attack and exploiting their success right through to the JORDAN Valley and even further. By chance, no such thing happened and, in fact, beyond local patrol activity which, in one or two cases developed into minor skirmishes, no battle of any consequence was fought.

3. In April, Iraqi troops withdrew from their front-line positions and handed them over to the Arab Legion. By the end of the month all the Iraqi Brigades were concentrated in JORDAN and two of them were en route to ISRAEL. By the middle of June, three Iraqi formations were back in Iraq, leaving two Brigades in JORDAN. These two Brigades were withdrawn to Iraq by the end of July, and concentrated at their peace stations. Unended a fruitless and financially expensive expedition.

4. The war in PALESTINE both in 1948 and in 1949 brought to light many weaknesses in the Iraqi Army. There is no doubt that the chief weakness lies in the Higher Command and Headquarter Staffs at all levels. Adequate planning based on the principles of war and on those of logistics appeared to be completely foreign to the General Staff in BAGHDAD or to the commander in the field. Careful planning by the Iraqi General Staff in May, 1948, and a close cooperation with the armies of other Arab States, could well have enabled the Iraqi Army to advance to the NEBUKHADEZZAR before the beginning of the first Truce in June, 1948.

5. Another weakness lay in the inefficiency of the Iraqi Military Intelligence. In BAGHDAD, little or nothing was known of what was happening in PALESTINE; the strength, type, location and designation of ISRAELI units on the ISRAEL front were unknown; very few enemy prisoners were taken and little use, from an Intelligence point of view, was made of those who were captured.

/Air.....

H.E. Sir Henry Bradshaw Mack, K.C.M.G.,
H.E. Embassy,
BAGHDAD.

MSF
1208/11/50

6 March 1950

Air reconnaissance was hardly, if ever, carried out. There was no "war room" in BAGHDAD and there was virtually no reliable information on which the Higher Command in BAGHDAD could have based an appreciation, even if they had wanted to do so.

MOORALE.

6. When the troops of the Iraqi Expeditionary Force returned from PALESTINE they were in a low state of morale. Realizing that, whilst in PALESTINE, they had achieved little of positive value to the Arab cause, they were not unnaturally obsessed with a sense of frustration and disappointment. Some of them blamed their leaders for failing to employ the army offensively; others were ashamed of the fact that, though undefeated, they should return to Iraq without the honour and glory of a task successfully completed. In short, they had lost confidence in their leaders and in themselves.

7. At about the same time as the Iraqi troops returned from PALESTINE, Iraq was passing through a grave financial crisis. The Higher Cost of Living Allowance of Civilian employees of the Government had been cut and it was rumoured that these same cuts might be applied to members of the Armed Forces. Such cuts were never, in fact, applied to the army. Such rumours did not help to raise the low morale of the troops. In certain Army quarters there was criticism of the Regent who at that time was in Europe and who, it was alleged, was not only shirking his responsibilities by his absence from Iraq when the country's finances were in a critical state, but also was spending much Iraqi money on his own amusement.

8. Added to this, there was a feeling in the Army that the Country was being generally mis-governed and that, particularly, its financial affairs were being mis-handled. Certain members of the Army felt, therefore, that a change of Government was overdue and fears were expressed that the Iraqi Army might imitate the coup-coups of Syria and itself attempt to carry out a coup d'etat in its own country. This feeling was at no time wide-spread throughout the Army and, in fact, it affected only comparatively few officers. However, the Ministry of Defence took steps to transfer certain officers whom they considered were political trouble-makers.

9. Leave and subsequently hard work did much to restore morale throughout the whole army, and it may now be said that the morale of the Army, though not high, is at any rate considerably higher than it was in August and September.

10. It is, however, undesirable for the morale of Iraqi troops to be set at a really high standard, so long as their dress is as slovenly as it is at present. It is evident that, although the Iraqi officers are quite smart in their "turn-out", they take little or no interest in the "turn-out" of their men. Consequently the other ranks have little pride in themselves and hardly any pride in being a member of the Iraqi Army. Esprit de corps therefore, if it exists at all, is very rudimentary.

11. This state of affairs is not improved by the fact that some of the Iraqi Army barracks are structurally in a very bad condition. Though there are admittedly many well built stone barracks which afford good accommodation, there is a large number built only of sunburnt mud brick. These barracks are old, crumpled and badly lit and it is evident that they have received little or no maintenance for a long time. Unfortunately, through the lack of sufficient army funds, it is unlikely that in the near future, any new barracks will be built. Furthermore, in many places the "barrack areas", after rain, become a sea of deep mud, which fact alone must be a factor which can only militate against the maintenance of a high morale. Again the lack of funds precludes any attempt to improve these "barrack areas".

• • •

12. The standard of military training in the Iraqi Army leaves much to be desired. At the time when the British Advisory Military Mission ran in 1946, the standard of training was of a fairly high order; in this connection, General 'Anton, in his half yearly report for the period ending 31st March, 1948, stated that "..... In the early stages of an army a Mission is most necessary. But after a quarter of a century this is not the case, and the role of the Mission tends more and more to become one of tendering advice to people who know the advice already, but are not carrying it out with their eyes open - for good or bad reasons of their own. I do not say for one moment that there is not much that I wish to see altered and improved. A study of my Inspectors' report is enough to show it; but the improvements required are already well-known to the younger Iraqi and these improvements will probably come whether or not outside advice". The hope expressed in the above quotation has not been fulfilled for the standard of even a so called trained man is extremely low. This state of affairs is, in my opinion, entirely attributable to the Iraqi officer. It appears that once the spur, previously provided by the British Advisory Military Mission, was removed, the officers seemed to take that interest which is so essential to the achievement of a high standard of training. Though many officers have attended courses in the U.K., and have returned therefrom full of interest and enthusiasm, such officers appear quickly to revert to their normal 'laissez-faire' attitude towards soldiering in general and training in particular. This fault may be due to the narrow outlook of some commanders who are inclined to regard with suspicion any zeal shown by an officer who has recently returned from a course in the U.K., and any innovations in the method of instruction which that officer might introduce. The officer who has NOT attended courses at British Service Schools is not by nature enthusiastic or industrious. Consequently the day to day training of the soldier is unimaginative and monotonous, and the troops therefore lack interest in what they are doing and tend to do by carrying out any training movement with speed and dash, without regard to accuracy, they are satisfying their officers. And so they do. Many of our officers, and Iraqis too, for I have now watched training in several units and in spite of the many aids, in some cases, glaring mistakes which the troops under training were committing, I have seldom heard an officer or NCO speak a fault.

13. Although I have not yet been given the opportunity to watch any group or collective training, I strongly suspect that the remarks I have made above could be applied equally well to this type of training.

12. If these comments on training are read in conjunction with those of the State on the subject of "burn-out" and camp de corps (see para 10 : above), it is apparent that the Iraqi Army is well below standard in morale and efficiency. This is true, and it is the Iraqi officer who, alone, is responsible for this state of affairs. "With good officer leaders, there is no doubt that the Iraqi can be made into an adequately efficient soldier, and a competent, self-sufficient, of high morale and a proper sense of discipline."

13. The Iraqi officer is a poor example of this. The Iraqi officer is a very similar material as was the Iraqi Army, but the difference between the two is, of course, there is an incomparable difference between them and the Iraqi Army.

1. In the year 1963, there were two British Army officers attached to the Iraqi Army, Major A.D. Slater, MBE, 1958, MA, and Major A.D. Shaw-Worter, MBE, 1961. These officers are instructors at the Royal Iraqi Staff College, Bagdad. They had the opportunity of exercising their influence on the content and style of the Army. Nevertheless, within the sphere of their own activities, they have made, in spite of lack of cooperation from the Chief of Staff, the Commander and other high-ranking, tremendous progress in the revision of the details of the Staff College procedure and syllabus which now closely follow the Cambridge system.

/ORGANIZATION.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة

أ - وثائق دار الكتب والوثائق

١ - مقررات مجلس الوزراء في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢م - رقم الملف ج/ ١١ / ٢

٢ - مقررات مجلس الوزراء في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٢م - رقم الملف ج/ ١١ / ٢

ب. وثائق وزارة الخارجية البريطانية

1 - FO 371/40079, F 115/ G. 19.2.1944.

2 - Cornwallis to Eden, 19.2.1944, FO 371/40079

3 - Cornwallis to Eden, 19.3.1945, FO 371/454302

4 - Cornwallis to Eden, 30.3.1945, FO 371/45302

5 - Special Report, Issued by The Director, CID in Baghdad
27.5.1945, FO 371/45302

6 - C.P. 129/ 1. No. (45) 174, 17.9.1945

7 - Report by Combined Intelligence Centre Iraq and Persia, Tribal
and Political Review For The yeau 1945, FO 371/5232

8 - FO to Major General L. C. Hollis in the War Cabinet, 14.6.1945

9 - Stonhewer - Bird to Bevin, 28.3.1946, FO 371/52401

10 - Stonhewer - Bird to Bevin, 1.5.1946, FO 371/52401

11 - Bevin to Stonehewer - Bird, 19.7.1946, FO 371/52402

12 - Busk to Bevin, 16.8.1946, FO 371/52314

13 - Busk to Bevin, 5.9.1946, FO 371/52402

14 - Bevin to Stonehewer - Bird, 18.9.1946, FO 371/52402

15 - AHQ. Iraq and Persia to Air Ministry, London, 20.11.1946,
FO 371/52402

16 - Baxter to Growp Captain Stapleton in Cabinet Office,
20.11.1946, FO 371/52402

- 17 - Stonehewer - Bird to Howe, 21.11.1946, FO 371/52402.
- 18 - FO to U.K. Delegation to Council OF foreign Ministers.
28.11.1946, FO 371/52403.
- 19 - Baxter to Group Captain Stapleton, 10.12.1946, FO 371/52403
- 20 - Stone hewer - Bird to Attlee, 10.12.1946, FO 371/52405.
- 21 - J.P (46) 232, 27.12.1946, Ministry discussions With Iraqis Reported by the Joint Planning Staff, FO 371/52405.
- 22 - Stone hewer - Bird to Bevin, 25.3.1947, FO 371/61588.
- 23 - Stone hewer - Bird to Bevin, 2.4.1947, FO 371/61589.
- 24 - Mirwte by Carvan, 28.4.1947, FO 371/61589.
- 25 - Busk to Bevin, 3.5.1947, FO 371/61589
- 26 - Report to the Chief of Staff by British Ministry Representations on Preliminary talks with the Iraqis Authorities, 8 to 17 May. 1947, FO 371/61591
- 27 - P. G. Carran to D. C. Stapleton, 6.9.1947, FO 371/675994
- 28 - Minutes OF meeting held Baghdad on November 17 th 1947,
FO 371/61596
- 29 - Busk to Bevin, 26.11.1947, FO 371/6688
- 30 - Busk to bevin, 4.12.1947, FO 371/61598
- 31 - B. L. to Burrows, 8.12.1947, FO 371/61598
- 32 - Kirkbride to Bevin, 20.12.1947, FO 371/61583
- 33 - Minute by mack in File FO 624/128 (N. D)
- 34 - Minute by Wright, 14.1.1948, FO 371/68444
- 35 - Chancery to Esstern Departement, 17.1.1948, FO 371/68442
- 36 - Bevin to the Regent, 24.1.1948 FO 371/68443
- 37 - Conversation With the Iraqi Prime Minister, 26.1.1948, FO
371/68444
- 38 - Busk to Bevin, 30.1.1948, FO 371/68444
- 39 - Iraq goverment, Ministry OF Foreing affaires, 4.2.1948, FO
371/68447

-
- 40 - Bevin to Kirkbride, 9.2.1948, FO 371/688366
- 41 - Minute by Walker, 26.2.1948, FO 371/68447
- 42 - Minute by Busk, 12.3.1948, FO 624/134
- 43 - Cabinet Paper, Post War Issues in The Middle East, G. G.
5371/3982
- 44 - British Ewbassy in Jedda to Bevin, 4.4.1948, FO 371/68447
- 45 - Memorandum on The of The Iraqi Treaty and Arab Nationalist
Movement, 7.4.1948, FO 371/68585
- 46 - FO to Jedda, 10.4.1948, FO 371/68447
- 47 - Memorandum on Iraq by Barrows, 12.4.1948, FO 371/68449
- 48 - Mack to Bevin, 29.4.1948, FO 371/69371
- 49 - FO to Mack, 10.5.1948
- 50 - Minute by D.J. busk, 28.5.1948, FO 371/68386
- 51 - Mack to Bevin, 13.5.1948, FO 371/68461
- 52 - Mack to Bevin, 22.5.1948, FO 371/68373
- 53 - Mack to Bevin, 26.5.1948, FO 371/68386
- 54 - Mack to Bevin, 22.6.1948, FO 371/68470
- 55 - FO to Mack, 30.6.1948, FO 371/68470
- 56 - Mack to Bevin, 13.7.1948, FO 371/68450
- 57 - Kirkbride to FO, 6.8.1948, FO 371/68471
- 58 - Mack to FO, 5.11.1948, FO 371/68453
- 59 - G. C. Littler to Charge d, Affaires in British Embassy in Bagh-
dad, 26.8.1948, FO 371/75127
- 60 - Baghdad to FO, 10.10.1948, FO 371/68642
- 61 - Baghdad to FO, 21.1.1949, FO 371/75127
- 62 - Corference of His Majesty,s Representatives in The Middle
East, First Meeting, 27.6.1949, FO 371/75072
- 63 - Iraq Annual Review OF 1949, FO 371/82403

-
- 64 - Mack to Bevin, 6.10.1950, FO 371/82408
65 - Minute by Rhodes, 18.10.1950, FO 371/82408
66 - Mack to Bevin, 28.11.1950, FO 371/82408
67 - Troutbeck to Willam Strang, 25.4.1951, FO 371/9/633
68 - Bowker to Troutbeck, 23.7.1951, FO 371/91660
69 - Troutbeck to Morrison, 17.10.1951, FO 371/91639
70 - Troutbeck to Eden, 6.3.1952, FO 371/98734
71 - Troutbeck to Eden, 13.3.1952, FO 371/98734
72 - Eastern Department to FO, 10.5.1952, FO 371/98747
73 - Belly to FO, 12.8.1952, FO 371/98734
74 - Belly to Churchil, 21.8.1952, FO 371/98734
75 - Troutbeck to FO, 20.9.1952, FO 371/98737
76 - Eden to Troutbeck, 1.10.1952, FO 371/98737
77 - Troutbeck to Eden, 9.10.1952, FO 371/98737
78 - Troutbeck to Eden, 7.11.1952, FO 371.98733
79 - Troutbeck to Eden, 8.11.1952, FO 371/98733
80 - Troutbeck to Eden, 14.11.1952, FO 371/98733
81 - FO to Baghdad, 19.11.1952, FO 371/98735
82 - Troutbeck to FO, 24.11.1952, FO 371/98733
83 - Disturbances in Baghdad, Events OF November 22 - 24
84 - Troutbeck to FO, 25.11.1952, FO 371/98733
85 - Troutbeck to Eden, 25.11.1952, FO 371/98733
86 - Troutbeck to Eden, 24.1.1953, FO 371/104665
87 - Report by Rhodes under title: Anglo - Iraqi Relations,
10.2.1953, FO 371/16763
88 - Troutbeck to FO, 25.3.1953, FO 371/104236
89 - Troutbeck to Bowker, 3.4.1953, FO 371/167678
90 - Troutbeck to Bowker, 13.4.1953, FO 371/104665
91 - Minute by Ross, 14.4.1953, FO 371/167678
92 - Troutbeck to Winston Churchill, 23.5.1953, FO 371/104665
93 - Troutbeck to Bowker, 29.5.1953, FO 371/167678

ثانياً: الوثائق المنشورة

أ- الوثائق العربية:

- ١ - محاضر مجلس النواب - الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ م
- ٢ - محاضر مجلس النواب - الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ م
- ٣ - محاضر مجلس النواب - الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ م
- ٤ - محاضر مجلس الاعيان - الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ م

ثالثاً: القوانين والأنظمة

- ١ - قانون العمل رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦ م، مطبعة الحكومة - بغداد - ١٩٣٧ م
- ٢ - قانون انتخاب النواب رقم «١١» لسنة ١٩٤٦ م - بغداد - مطبعة الحكومة ١٩٤٦ م

رابعاً: المصادر العربية

- ١ - الأزري، عبد الكريم: تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨ م، ج ١، بيروت ١٩٨٢ م.
- ٢ - الجادرجي، كامل: أوراق كامل الجادرجي، دار الطليعة، بيروت ١٩٧١ م.
- ٣ - الجادرجي، كامل: مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني، ط ١، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٠ م.
- ٤ - الجبوري، صالح صائب: محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، مطبعة دار الكتب، بغداد ١٩٧٠ م.
- ٥ - الجومرد، محمود: معلم القرية، المطبعة العصرية، ١٩٥٤ م.
- ٦ - الحسني، عبد الرازق: أحداث عاصرتها، مطابع آفاق عربية، بغداد ١٩٩٢ م.
- ٧ - الحسني، عبد الرازق: الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ م التحريرية، ط ٣، مطبعة الآفاق، صيدا، بيروت ١٩٧١ م.

- ٨- الحسنى، عبد الرازق: تاريخ الوزارات العراقية، عشرة أجزاء، طبع بنفقة مركز الأبحاث للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٢ م.
- ٩- الحسنى، عبد الرازق: العراق فى ظل المعاهدات، ط٥، دار الكتب، بيروت لبنان ١٩٨٠ م.
- ١٠- حسن، رزاق إبراهيم: تاريخ الطبقة العاملة فى العراق بين الإضرابات والتنظيم النقابى ١٩٦٨-١٩٦٨ م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٦ م.
- ١١- الحسو، نزار توفيق سلطان: الصراع على السلطة فى العهد الملكى، دراسة تحليلية فى الإدارة والسياسة، بغداد ١٩٨٤ م، مطابع دار آفاق عربية.
- ١٢- حسين، العميد المتقاعد خليل إبراهيم: اللغز المحير، عبد الكريم قاسم، ج٦، بغداد ١٩٨٩ م.
- ١٣- حسين، فاضل: تاريخ الحزب الوطنى الديمقراطى ١٩٤٦-١٩٥٨ م، مطبعة الشعب، بغداد.
- ١٤- حسين، محمد توفيق: نهاية الإقطاع فى العراق، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان ١٩٥٨ م.
- ١٥- حسين، محمد توفيق: عندما يثور العراق، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان ١٩٥٩ م.
- ١٦- الحميد، شهاب أحمد: الثورة الصامتة، مطبعة العمال المركزية، بغداد ١٩٨٧ م.
- ١٧- الحيدرى، ضياء الدين: الإدارة والإداريون فى العراق، منشورات المكتبة الأهلية، مطبعة أسعد، بغداد ١٩٦٣ م.
- ١٨- الحصرى، خلدون ساطع: مذكرات طه الهاشمى ١٩٤٢-١٩٥٥ م، العراق - سوريا- القضية الفلسطينية، ج٢، بيروت، دار الطليعة ١٩٧٨ م.
- ١٩- الحصرى، ساطع: مذكراتى فى العراق (١٩٢٧-١٩٤١ م) ج٢، ط١، دار الطليعة بيروت ١٩٦٨ م.

- ٢٠- حميدى، جعفر عباس: التطورات السياسية فى العراق ١٩٤١-١٩٥٣م، مطبعة
النعمان، النجف، ١٩٧٦م.
- ٢١- خباز، صادق قدیر: نصف قرن من تاريخ الحركة النقابية فى العراق، مطبعة
العمال المركزية، بغداد ١٩٧١م.
- ٢٢- خدورى، مجيد: نظام الحكم فى العراق، تعريب فيصل نجم الدين الأطرقيجى،
مطبعة المعارف، بغداد ١٩٤٦م.
- ٢٣- الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٧م.
- ٢٤- الزبيدى، ليث عبد الحسن: ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م فى العراق، منشورات مكتبة
اليقظة العربية، بغداد ١٩٨١م.
- ٢٥- سلمان، د. محمد حسن: التطور الاقتصادى فى العراق، التجارة الخارجية
والتطور الاقتصادى، ج ١، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- ٢٦- السويدى، توفيق: مذكراتى... نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية،
بيروت ١٩٦٩م.
- ٢٧- العكام، عبد الأمير هادى: تاريخ حزب الاستقلال ١٩٤٦-١٩٥٨م، دار الحرية
للطباعة، بغداد ١٩٨٠م.
- ٢٨- العقاد، صلاح: المشرق العربى ١٩٤٥-١٩٥٨م، مطبعة الرسالة، القاهرة
١٩٦٧م.
- ٢٩- عليوى، هادى حسن: دور حزب البعث العربى الاشتراكى فى العراق فى الحركة
الوطنية منذ تأسيسه حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، ط ١، مكتبة الشرق الجديدة،
بغداد ١٩٧٩م.
- ٣٠- عمر، د. جابر: الاعداد ومشاريعه فى العراق، مطبعة المعارف، بغداد.
- ٣١- فهمى، محمد سيف الدين: التخطيط العلمى، أسسه وأساليبه ومشكلاته،
القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرى ١٩٦٥م.
- ٣٢ - الفياض، عبد الله: مشكلات الأراضى فى لواء المتنفك، بغداد، ١٩٥٦م

- ٣٣ - القصاب، عبد العزيز: من ذكرياتي، منشورات عويدات، بيروت ١٩٦٢ م.
- ٣٤ - كبة، محمد مهدي: مذكراتي من صميم الأحداث ١٩١٨ - ١٩٥٨ م، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٥ م.
- ٣٥ - كنه، خليل: العراق أمسه وغده، بيروت، ١٩٦٦ م.
- ٣٦ - محمد، سعاد رؤوف شير: نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥ م، مطابع دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٨ م.
- ٣٧ - نذير، عدنان سامي: عبد الجبار الجومرد، نشاطه الثقافي ودوره السياسي، شركة المعرفة للنشر، بغداد ١٩٩١ م.
- ٣٨ - نعمه، د. كاظم هاشم: الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان ١٩٨٨ م.
- ٣٩ - وزارة الدفاع: محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، الأجزاء ٦ - ٧ - ٨، بغداد، ١٩٥٩ م.
- ٤٠ - إلياس، طه الحاخ: التخطيط التربوي، أهمية، متطلباته، مشاكله - مطبعة المعارف بغداد.
- ٤١ - الياسري، قبيس عبد الحسين: الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ م، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٨ م.
- ٤٢ - ياغي: إسماعيل أحمد: حركة رشيد عالي الكيلاني، دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤ م.

الرسائل العلمية

- ١ - جبار، عباس عطيه: العراق والقضية الفلسطينية من عام ١٩٣٢ - ١٩٤١ م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٨٢ م.

خامساً: الكتب المترجمة للعربية:

- ١ - آيرلاند، فيليب ويلارد: العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط،

دار الكشف للطباعة، لبنان ١٩٤٩م.

- ٢ - ستارك، فريا: الحصار وقصة الثورة ومحاصرة الإنكليز في السفارة البريطانية ببغداد، تعريب سليم طه التكريتي - مطبعة درا البصري، بغداد، ١٩٦٣م
- ٣ - غوري، جبر الددي: ثلاثة ملوك في بغداد، ترجمة سليم طه التكريتي، مكتبة النهضة العربية، ط٢، بغداد، ١٩٩٠م.
- ٤ - لونكريك، ستيفن همسلي: العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ - ١٩٥٠م، بجزئين، ترجمة سليم طه التكريتي منشورات الفجر، بغداد ١٩٨٨م
- ٥ - الوندأوى، د. مؤيد إبراهيم: العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٢٤ - ١٩٥٨م، دار الشؤون الثقافية بغداد، ١٩٩٢م.

سادساً: المصادر الأجنبية غير المترجمة

أ - الكتب:

- 1 - AL - Windawi , M. Ibrahim Unpulished Thesis Anglo - Iraqi Relations 1945 - 1958, University of Reading, 1989.
- 2 - Batatu, Hanna, Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, Princeton, 19778.
- 3 - Nicolas Bethel, the Palestine Triangle, London, Hazel Watson and viney, 1959 . P. 1964.
- 4 - Special Report on the Progress of Iraq during the Period 1920 - 1931.
- 5 - Tarbush, Mohammed A, The Role of the Military in Politics, A Case Study of Iraq to 1941, 1 St ed. London, 1983.

سابعاً: الصحف والدوريات:

أ - الصحف العراقية

١ - جريدة صوت الأهالي

٢ - جريدة لواء الاستقلال

٣ - جريدة الجبهة الشعبية

٤ - جريدة الأهالي

٥ - جريدة الأمة

٦ - جريدة البقعة

٧ - جريدة الشعب

٨ - جريدة الجريدة

٩ - جريدة القادسية

١٠ - جريدة الوقائع العراقية

ب- المجلات:

١ - مجلة المثقف، العدد (١) تشرين الأول، ١٩٥٨ م.

ثامناً: المقابلات الشخصية

١ - مقابلة مع العقيد الركن المتقاعد صبحي عبد الحميد جرت بتاريخ ٢٨/٢/١٩٩٦ م

٢ - مقابلة مع العقيد المتقاعد ياسين النعيمي أحد ضباط الحرس الملكي سابقاً جرت

بتاريخ ١٣/٦/١٩٩٦ م

٣ - مقابلة مع عقيد الشرطة المتقاعد عبد الرحمن حمود السامرائي (معاون الشعبة

الخاصة في شرطة بغداد) جرت بتاريخ ٢٢/٦/١٩٩٦ م

٤ - مقابلة مع الاستاذ رؤوف نور الدين كمونه عضو اللجنة المحلية للحزب الوطني

الديمقراطي - فرع النجف، جرت بتاريخ ٤/٦/١٩٩٦ م







General Collection of the Library
Distribution of the



«المؤلف في سطور»

- ولد عام ١٩٥٣م في محافظة صلاح الدين .
- أكمل الدراسة الابتدائية والمتوسطة فيها ، وأكمل
القانونية .
- درس في كلية التجارة - جامعة عين شمس
١٩٧٨م .
- واصل دراسته الجامعية ببغداد ، وحصل على بكالوريوس إدارة
عامة من كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية عام ١٩٨٢م .
- حصل على شهادة الماجستير في قسم التاريخ من معهد التاريخ العربي عام ١٩٩٦م .
- نشر له العديد من المقالات والبحوث العلمية في الصحف والمجلات العراقية والعربية .
- شارك ببعض البحوث والدراسات العلمية في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية المنعقدة
في بغداد والقاهرة وعمان وجده .
- قام بزيارات لمعظم الدول العربية وبعض الدول الآسيوية والأفريقية والأوروبية وأعد بحوثاً
ودراسات عن البعض منها .
- يحمل عضوية :

- ١- نقابة الاقتصاديين العراقيين .
- ٢- نقابة الصحفيين العراقيين .
- ٣- الاتحاد العام للكتاب العراقيين .
- ٤- اتحاد المؤرخين العراقيين .
- ٥- اتحاد المؤرخين العرب .

- صدرت له ثلاثة كتب :

- ١- نهاية قصر الرحاب : تفاصيل ما حدث ليلة ١٤ تموز وصبوحتها ١٩٨٩م .
- ٢- محكمة المهداوي : أغرب المحاكمات السياسية في تاريخ العراق الحديث ١٩٩٠م .
- ٣- الملكة عالية : امرأة خلف الأحداث ١٩٩١م .

لديه تحت الطبع حالياً :

- ١- العراق وبريطانيا وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م .
- ٢- الجيش والسياسة في العراق بين ١٩٤٨-١٩٥٨م .
- ٣- اغتيال قاسم في محكمة المهداوي .
- ٤- من بانكوك إلى طوكيو .. رحلتى لبلاد الأساطير والخيال .
- ٥- الإمارات العربية المتحدة : جوهرة الخليج العربي .